



الديمقراطية بالوكالة

سمير بسباس

الفهرس

* تقديم

* أعط صوتك ونم أو الديمقراطية بالوكالة

* الأوليغرشيا نظام الحكم السائد

* كما نكون تكون ديمقراطيتنا

* ديمقراطية حقيقية أم سرك انتخابي؟

* من أجل تحوّل أنثروبولوجي: من الاغتراب إلى الحرية

* بين الديمقراطية والتنمية

* الديمقراطية، أية ديمقراطية

I. تقديم:

هذا الكتاب هو خلاصة حوار وتعاون بيننا وبين مجموعة التفكير الفرنسيّة: "مواقع مشتركة" (Lieux Communs) وهو ثمرة حوارات تونسية-فرنسية-يونانية-إسبانية. بعد الانتفاضة التونسية وانتفاضة الشعب المصري واليوناني والإسباني (وقد لحق بها الشعب البلغاري والبرازيلي والتركي) طرحت قضايا عديدة لعلّ أهمّها قضية الديمقراطية وقضايا أخرى مثل قضايا البيئة والتّعليم والثقافة والتنمية. لقد كانت هذه الانتفاضات فرصة للتعرّض لجملة هذه المسائل علما بأنّه رغم الخصوصيّات الثقافيّة لكلّ بلد وتفاوت مستوى المعيشة فهناك قضايا مشتركة ترتبط بحاضر ومستقبل البشريّة جمعاء.

هذا الكتاب هو مدخل متواضع لقضيّة الديمقراطيّة وقد أردنا من خلاله دحض فكرة الديمقراطيّة التمثيليّة التي أصبحت تعيش أزمة في عقر دارها والتعرّض إلى أزمة المجتمعات المعاصرة لنخلص إلى بعض الرؤى والتوجّهات التي نعتبرها قابلة للمراجعة في أيّ وقت. لن ننطلق من أية أيديولوجيا بل سنسائل الواقع المعاش للبحث في كيفية تجاوزه دون أن يعني ذلك أنّنا ننصبّ أنفسنا أوصياء على الشّعوب أو رسل لسعادة موعودة.

نرجو أن يكون هذا الكتاب عنصر إثارة ودفع للتّفكير في القضايا التي تشكّل تحديّات لكلّ شعوب العالم.

II. أعط صوتك ونم أو الديمقراطية بالوكالة:

1. بين الانتخاب والديمقراطية:

"انتخبوا" هذا هو مبدأ الديمقراطية التمثيلية. نحصل على ممثلين شرعيين وعلى حكومة شرعية نعتقد أنها الأقدر والأكفأ. هؤلاء النواب هم من سيسهر على تحقيق مطامح الشعب. يخيل لنا أنه بانتخابنا نكون قد قرّرنا ومارسنا سيادتنا على أحسن وجه وتلك هي أذوبة الديمقراطية التمثيلية. فمن قرّر أنه علينا أكل طعام ملوث بالمبيدات والأسمدة وفاقداً للأمل والمغذيات والفيتامينات وغذاء صناعياً أصبح مصدراً للأمراض؟ من قرّر أنه علينا شراء الآلات الإلكترونية سريعة التآكل؟ من قرّر أنه علينا تقبل مجمل القرارات الخاصة بصحتنا؟ من قرّر أن التعليم هو فقط ما يقع تدريسه وترويجه من معلومات وتصوّرات؟ من قرّر الحروب والنزاعات؟ من سطر أهم الاختيارات؟ هل فعلا الشعب الذي انتخب؟ هل نحن فعلا من يختار أكله وشربه ولباسه ودواءه ووسيلة نقله وسكنه وفنّه وعمله؟ فإذا استثنينا الانتخابات الدورية التي لا تمثّل بالنسبة لنا جوهر الديمقراطية فنحن مفعول فينا ونخضع لإرادات خارجة عن نطاقنا وبالتالي فإن الديمقراطية بصفها سلطة الشعب غائبة عن كلّ مظاهر حياتنا اليومية. لا نقدر حتّى على اختيار المواد التي علينا إنتاجها ولا حتى تحديد حاجياتنا وحتى لباسنا يخضع لموضة فرضها علينا آخرون وأطلقوا عليها "موضة العصر". أمّا العمل فحدّث ولا حرج. فنحن ندرس ونتعلّم ونحصل على شهادات وربما خبرات لنلتحق بمصانع وإدارات ونقوم بأشغال هدفها الأوّل هو ضمان دخل نحقق به قوتنا ويسمح لنا بالاندماج في مجتمع الاستهلاك.

لماذا نعتبر أن التمثيلية نقيض للديمقراطية وهل بإمكان كلّ أفراد الشعب أن يساهموا في السلطة وفي وضع القوانين والقرارات؟ أليس ذلك من باب الوهم والحلم الطوباوي غير القابل للتحقيق؟ ألا يفترض علينا قانون العدد أن ننتقي من بين أفراد الشعب ممثلين يبلغون أصواتنا ومطالبنا فنوكل لهم مهمّة وضع القرارات المناسبة ونثق في قدراتهم ووفائهم؟ ثمّ

هل أن كلّ مواطن قادر على ممارسة السياسة؟ ألا يتطلّب ذلك مستوى علمياً راقياً وتجربة وحنكة لا تتوفّر لدى عموم الشعب؟

سيركُ الانتخابات يتجلّى لنا في عديد المظاهر والأوجه. فنحن لا ننتخب قوانين وقرارات بل أحزاباً وأشخاصاً. نحن نختار أشخاصاً يصوّتون نيابة عنّا على قوانين وهذا يطرح إشكاليّات عديدة. في أغلب الحالات يستقرّ اختيارنا على نائب نعتقد في قدرته الفائقة على التواصل والخطاب والإقناع وفي التزامه بوعوده وفي بعض الأحيان في حيازته لكاريزما تجعله يجلب انتباه وتعلّق المواطنين إضافة إلى سلوك متميّز لكنّه يخضع في الحقيقة لنمطيّة فرضها المجتمع.

لكن رغم هذه الوعود والآراء التي تبدو ثابتة وجديّة وواعدة ورغم هذه القدرة على التبليغ والإقناع والقيام بالحسابات والمقارنات ورغم الالتزام الصّريح بالقضاء على البطالة وتحقيق الرّخاء وضمان التنمية وتوزيع الخيرات فنحن شاهدون على عجز هؤلاء عن الإيفاء بوعودهم. فهذه المجتمعات تتفكّك وهذه الأزمات السياسيّة والاجتماعيّة والبيئيّة والثقافيّة وحتى العلميّة تتفاقم وتتعمّق ولا من حلّ سحريّ لها. ثمّ ألا يمكن لهذا السياسي الفطن والمحترف والمحتكّ والبارع والمتألّق أن يتنكّر لوعوده وينكثها وهذا ما يقع عادة وما نتلمّسه يوميّاً؟

كلّما واجه الشعب النّواب وذكّرهم بوعودهم طفقوا إلا وبرّروا عجزهم بأن من سبقوهم لم يفلحوا في وضع الخطط الضروريّة والفاعلة وأنهم ورثوا تركة ثقيلة يصعب تجاوزها في بضع سنين. إنهم يطالبون الشعب بالترّيث: "اصبروا وصابروا والأهمّ من كلّ ذلك لا تفعلوا شيئاً ولا تبادروا. فنحن أولى بحاضركم ومستقبلكم وسنرعاكم ونتكفّل بمصيركم. المهمّ أن تثقوا فينا". تمرّ السنون والسّنون ودار لقمان على حالها ومنتخب من جديد فريقاً آخر يعدنا أيضاً وقد تختلف برامجه عن برامج السّابقين ولكننا ما نلبث أن نفتنع بأنّ لا شيء قد تغيّر.

لن يقدر المواطنون على سحب ثقتهم من هؤلاء النواب الذين يقضّون طيلة فترة نيابتهم. حتى وإن وقع اختيار الشعب على النّواب الأقدّر والأنزّه فهذا لن يغيّر في المسألة شيئاً

مادامت الظروف اللاحقة والمستجدات لن تكون موافقة تماما للظروف التي وقعت فيها الانتخابات. سيعلّل النواب عجزهم بالمفاجآت والأحداث التي لم يتوقعوها.

عالم المرشّحين للمناصب مشحون بالصراعات التي تغذيها المصالح الخاصة. من المضحك أنّ كلّ هؤلاء المترشّحين يقسمون أنّهم لا يبتغون سوى خدمة الوطن والشعب.

بمجرّد أن يشكّك المواطنون في سياسات النواب وفي قراراتهم يجيبهم هؤلاء المسؤولين أنّ المسألة من مشمولات المختصّين والخبراء. "من أنتم حتى تناقشون مسائل مرتبطة بالعلوم والتقنيات وميادين كالزراعة والصحة والنقل...؟" لكي يقتنع الشعب بزيف أطروحاتهم يلجأ هؤلاء المسؤولين إلى لغة مشحونة بالمصطلحات الرنانة من ذلك: مجتمع المعرفة، مجتمع الامتياز، اقتصاد المعرفة، نسبة النمو، قيمة الصادرات، الميزان التجاري، ميزان الدفوعات، التنمية المستدامة، الحوكمة الرشيدة... كلها تعابير ديماغوجية الهدف منها هو إخفاء الحقائق وإيهام الشعب بأننا نسير في الطريق السويّ.

عندما يعدنا السياسيون بالبرامج والإصلاحات والإجراءات الثورية يتناسون أنّ القرارات الهامة تتخذ على مستوى دولي تفرضها أوليغارشيا عالمية (وسنعود لهذه المصطلح) عبر منظمات مثل المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فسواء تعلّقت المسألة بالصناعة أو التجارة أو الغذاء أو البذور أو الصحة أو التعليم أو الخدمات لا بدّ للسياسة الوطنية أن تخضع لقرارات الهيئات الدولية ولتوجّهاتها. فنحن شاهدون اليوم على تراجع دور الدولة الوطنية والاستعاضة عنها بمنظمات غير حكومية (ONG) أو حتّى بعض ما يعرف بمنظمات المجتمع المدني التي أصبح معظمها يقوم بدور أساسي في تمرير التوجّهات الدولية. فلا غرابة على سبيل المثال أن تتبنّى هذه المنظمات والجمعيات مصطلحات مشبوهة وغامضة مثل الحوكمة وما أدراك ما الحوكمة.

صحيح أنه لا وجود لوجه شبه بين البلدان التي تحكمها دكتاتوريات وبين البلدان التي تعتمد الديمقراطية التمثيلية لكن هذه الحقوق والمكاسب التي حصلت عليها الشعوب والتي نقول عنها أنّها ذات طابع ديمقراطيّ هي حصيلة نضالات وتضحيات دامت عقودا وقرونا. حتّى في البلدان التي نطلق عليها بالديمقراطية أصبح المواطن يشعر بالخيبة وبأنّه لا يمتلك أية

سلطة فعلية. هناك السياسيون المحترفون الذين وكلهم الشعب وهذا الأخير هو بمثابة الرضيع أي المواطن الفاقد للقدرات بحيث يقتصر دوره على التقبل وطلب الرعاية. لقد فقد المواطنون الثقة في كل الأحزاب تقريبا فقاطع جزء هام من الشعب الانتخابات وحتى وإن انتخب فلقد اختار ما يعتقد أنه أقل سوء. تتناوب الأحزاب على السلطة وتتواصل في الأثناء هيمنة الأوليغارشيا التي تحتل كل مواقع السلطة ولا تهتم بالأزمات والكوارث الاجتماعية والبيئية. فكل ما يعنيه هي مصالحها المباشرة وبرنامجه الوحيد هو الزيادة في الإنتاج والإنتاجية والتصدير ولا يخلو نشاطها من الفساد في شتى أشكاله ومظاهره.

إذن نحن أمام خيارات عديدة. فإما أن نتصل من مسؤولياتنا ونوكل أمورنا للسياسيين المحترفين ونسمح لهم بتقرير مصيرنا ومصير الأجيال القادمة أو أننا نعلن بأسنا من رجال السياسة وننزوي في ركننا ونقاطع العالم الخارجي أو أننا نقطع مع الركود والخمول والانهازية والإتكالية ونأخذ مصيرنا بأيدينا فنبتكر أشكالاً جديدة لممارسة السلطة تعيد للمواطن دوره.

2. ديمقراطية بالوكالة:

كما سبق وأن قلنا لا يمت النظام الديمقراطي التمثيلي بأي صلة إلى النظام الاستبدادي والشمولي سواء في شكله البيروقراطي أو العسكري أو الملكي أو الفاشي. ففي هذه الأنظمة يبدو جلياً أن السلطة تتركز بين يدي حفنة من المستبدين إن كانوا ملوكاً أو زعماء أو أمراء أو قادة حزبيين. لن نتطرق هنا إلى ظروف نشأة الديمقراطية التمثيلية (سنعرض لها لاحقاً) وتفوقها على مجمل أشكال الأنظمة الأخرى التي ذكرناها ولكننا سنتوقف على حقيقة هذه الأنظمة وما آلت إليه الوضعية الراهنة إن وطنياً أو دولياً. بطبيعة الحال لازال هناك من يحن إلى الرجوع إلى أشكال السلطة البالية والتي تعود إلى دهور وعصور مدّعين أن الديمقراطية وهم متهمين أديعائها بشتى النعوت كالعالة للغرب واستيراد الأفكار والمناهج الدخيلة على حضارتنا. في الطرف المقابل يلقي المتحمسون للديمقراطية في شكلها الحالي والمهيمن في البلدان الغربية صعوبات في الرد على هؤلاء

المتمسكين بالأصالة والعودة إلى العصور الذهبية والتقاليد ويعجزون عن إقناع الغالبية بتصوراتهم ولم يجدهم التمسك بحدثة عليلة في صدّ خصومهم. يبدو الحداثيون وكأنهم غرباء ومتذليون للغرب الاستعماري ولمثله الكونية التي لا تمتّ لثقافتنا وإرثنا ويحار المواطن وهو يشاهد صراعا لم يعد يفقه منه شيئا بما أنه يدور في حلقات ضيقة تخصّ محترفي السياسة والأحزاب السياسيّة. فلا هذا ولا ذاك قادر على إقناع الغالبية. فإذا كانت العودة إلى ماضي وهمي وتصوّر زائف لسلطة مركزية عادلة قومية كانت أم دينية أو تستند لإيديولوجيا تعجز عن ملامسة فكر وخيال الشعب فإنّ "الديمقراطيين" على تنوعهم وتعدادهم لا يفتحون أفقا جديدة. لماذا؟ لأنه لا يمكن تقبل أيّ شكل من أشكال السلطنة وإسقاطه دون نقد ومراجعة وتقييم ولأنّ النّظام الديمقراطي التمثيلي (كما الحداثة) يعيش أزمة خانقة في عقر داره.

لو لخصنا المسألة وبسطناها لقنا أنّ النظام التمثيلي هو أن نختار من يمثّلنا وينوب عنّا في المؤسسات السياسية من حكومة وبرلمان. كان جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau يسخر من النظام التمثيلي ويصرّح: "يتوهّم البريطانيون أنّهم أحرار عندما ينتخبون ممثلهم كلّ خمس سنين. في الواقع إنّهم أحرار يوما واحدا كلّ خمس سنين". يعلّق المفكّر كورنيليوس كاستورياديس Cornélius Castoriadis على ذلك بقوله: "في الحقيقة حتى في ذلك اليوم لا يمكن القول أنّ البريطانيين أحرار". لماذا؟ لأنّ المواطن قد انتخب ممثّلا أو وكيلًا ينتمي بالضرورة لحزب سياسي وهذا الانتخاب يتأثر بالانتخابات السابقة كما أنّ المواطن لا يصوّت على برنامج ملموس وقضايا محدّدة وإنّما لصالح حزب معيّن وتوجّه سياسي محدّد. كلّ القضايا التي تطرح خلال الحملات الانتخابية كما حلولها العملية تندرج ضمن الرّؤية الحزبية وبصفة عامّة ضمن نظرة مهيمنة لا فقط وطنيا بل دوليا: من الأحرار يشكّك في العولمة وفي التنمية المستدامة وفي هوس الاستهلاك وفي الإنتاج والإنتاجية؟ من منهم يقدر على مراجعة الاختيارات الإستراتيجية لا فقط في مجال أشكال تنظيم العمل ولكن جوهر الاختيارات التكنولوجية كالزراعة المصنّعة التي تعتمد النفط والمبيدات؟ كلّهم يتوحدون حول قضايا تكاد تصبح مزمّنة: "كيف نجلب الاستثمارات ونحقّق نسب نموّ مرتفعة ونزيد من حجم الصادرات ونحقّق التوازن المالي؟" ... كلّ هذه الأسئلة

تندرج ضمن رؤية مسبقة ومسلمات لا تقبل النقاش أو الطعن ألا وهي أنّ مقدار السعادة يحدده حجم الاستهلاك وأنّ الاقتصاد هو محور الحياة وأداته المال وجوهره بوضعة الحياة أي جعل كلّ الأشياء بضاعة وصولاً إلى الفنّ والثقافة مع المفهوم المتداول حول "صناعة الثقافة". هكذا يتخلّى المواطن عن سيادته لصالح شخص يمثله وتنتقل السيادة من الشعب إلى الأجهزة السياسية مثل البرلمان الذي لا يخضع لأيّ مراقبة لصيقة ومباشرة من الشعب ومن الناخبين. في البلدان التي نقول عنها أنّها ديمقراطية ولكي يضمن المترشّحون فوزهم وكسب معركة الانتخاب لا بدّ لهم من سند مالي يدعمهم في حملاتهم الدعائية ومن مجموعات ضغط قد تلجأ إلى الوسائل والطرق الخسيسة للحصول على أكبر عدد من الأصوات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتطلّب انتخاب نائب توظيف مبلغ 4 مليون دولار (وهذا المبلغ في تصاعد مستمرّ) توقّره الشركات والمؤسسات والبنوك وبالمقابل يدافع هذا النائب عن القوانين التي تخدم مصلحة هذه الشركات. يحافظ السيناتور على صفته مدى الحياة. كلّ يوم نسمع عن فضائح مالية تتعلّق بنواب في البرلمانات الأوروبية. رغم عزوف جزء هام من الشعب عن الانتخاب وتراجع الاهتمام بالانتخابات فلا زال هناك من يُدلي بصوته. في الحقيقة هو لا ينتخب من يثق فيه ولكن الأقلّ سوء. هو ينتخب ضدّ هذا الحزب أو ذاك وليس مع الحزب الآخر. فالكلّ يعلم أنّ عالم السياسيّين المحترفين حافل بالفساد والرّشاوي حتى وإن لم تتمكّن وسائل المراقبة والقضاء من التدليل على ذلك. بعد عمليّة الانتخاب يتراجع دور الناخب ويعود إلى حياته الخاصّة ويركن أمام شاشات التلفزة ويراوح بين هذه المساحة التجاريّة وتلك أملا بأن الدولة سترعاه وترعى مصالحه بما أنّه أوكل لها كلّ القضايا بل حتّى حياته وحاضره ومستقبله. ستمكّن السّلطة لا محالة من إيجاد الحلول لمختلف المسائل المتعلّقة بالتشغيل والزّراعة والبيئة والثّقافة والصحة والعمران... هكذا ولمدّة تطول أو تقتصر يختار الشعب نواباً يضع فيهم ثقته بينما يستغلّ النائب موقعه لخدمة مصالحه ومصالح الدوائر السياسيّة والماليّة التي دعمته.

لقد تعمّقت هذه الوضعيّة وترسّخت بتخلّف المواطن عن ساحة الفعل السياسي بمفهومه العام والشامل لكلّ مظاهر الحياة اليوميّة وهذا بتأثير من مجتمع الاستهلاك وبارتباط بنموّ نزعة فرديّة وأناييّة ضيقة. فعلى مدى أكثر من ثلاث عقود تلت الحرب العالميّة الثانية تراجع

دور المواطن وأصبحت إدارة الشؤون العامّة موكولة لحفنة من المحترفين السياسيّين والخبراء. كلما عجز هؤلاء السياسيّون والخبراء شعر المواطنون بتعمّق الأزمة التي طالت كلّ أوجه الحياة واسترجعوا جزء من دورهم للتعبير عن امتعاضهم ورفضهم للسياسات المتّبعة والمطالبة بتحسين ظروفهم المعاشيّة لكن دون أن يؤدّي ذلك إلى إبراز أفق تغيير جديدة.

نعود ونقول أنّ هناك تصوّر شائع في المجتمعات المعاصرة وحتى في بلدان الجنوب روج له مفكرو الليبراليّة (واليسار أيضا) مفاده أنّ الشعب منشغل في قضاياها سواء في المصنع أو المنزل أو الإدارة ممّا لا يترك له ذلك متّسعا من الوقت للمساهمة في العمل السياسي ووضع الخيارات ولهذا يضطرّ إلى التنازل عن سيادته لصالح فئة من المثقّفين والخبراء والمتضلّعين الذين لن يطلب منهم سوى ضمان التمتع بالأشياء أو كما يسمّيه البعض الحفاظ على النموذج القائم. "لقد انتخبناكم وعليكم أن ترعوننا وتضمنوا لنا المواد الاستهلاكيّة الضروريّة والأمن والاستقرار...". بالتوازي مع كلّ ذلك تراجعت الثقافة وغاب الفكر الخلاق وعوّض كلّ ذلك صراع أيديولوجي بين مجموعات متنافرة ولكن الكلّ يعتقد أنّ هناك تقنية السياسة. فالسياسة حرفة لا يحذقها أيّ كان وليست في متناول الجميع. هكذا يربّي المواطن منذ نشأته على عدم الاهتمام بالشأن العام وعلى فكرة القبول والتقبّل وطلب الرّعاية.

3. مواطن مسلوب الحريّة:

مع استفحال الأزمة يشعر المواطن بأنّه ضحيّة ضغوطات متعارضة. فمن ناحية لديه رغبة جامحة في التّأثير والمساهمة في نحت معالم المجتمع هذا المجتمع الذي أصابه جنون السّلطة والاستهلاك والتّمكّك والبروز والتّقليد والتطابق ومن ناحية أخرى يستقرّ رأيه على أنّ النظام السياسي القائم على التمثيليّة سواء في الغرب أو في البلدان حديثة العهد بالانتخابات هو نظام أقلّ الأخطار وهذا مقارنة بأنظمة الاستبداد التي عرفها التاريخ. ماذا لو انحرف المسار لنسقط مرّة أخرى في الدكتاتوريّة؟ أليس من الأجدر أن نتوقّف عن المطالب ونصبر ريثما يتوصّل السياسيّون إلى الحلّ السحري؟

بعد اعتلاء السياسيين للمناصب وتركيز السلطة الجديدة يظلّ المواطن يترقّب التّغيير ولكّنه ما يلبث أن يشعر بالخيبة وهذا ما يفسّر عزوف أجزاء كبيرة عن المساهمة في الانتخابات. ينظر المواطن بعين الرّيبة لهؤلاء السياسيين المحترفين وقد تجلّى ذلك في المقولة الشائعة في أوساط الشّعب التونسي: "كلّهم يريدون الكراسي". فعلا ما يهّم السياسيين المحترفين بالأساس هي خدمة مصالحهم الشخصية (بطبيعة الحال هناك استثناءات. فهناك من لا زال يعتقد خطأ في الديمقراطيّة التمثيليّة). إنهم يلجؤون في حملاتهم الانتخابيّة إلى وسائل خسيصة كالجمال والإشهار والوعود الكاذبة.

يستند السياسيون المحترفون لشرعيّة الصندوق ليبرروا سياساتهم المعادية للشّعب: "نحن شرعيون وقد حزنا بثقة الشّعب ولا ديمقراطيّة سوى ديمقراطيّة الصندوق". فعلا يصبح الصندوق سجنا للديمقراطيّة الحقيقيّة. تقوم وسائل الدّعاية والإعلام بإبراز الفروق السطحيّة بين مختلف الأحزاب المتنافرة والمتصارعة على أنّها جوهرية وتعتمد إلى إبراز الشخصيات السياسيّة والتعرّض إلى تاريخهم ومستوى تعليمهم وكفاءاتهم وقدرتهم على الخطاب والتواصل والإقناع وعلاقاتهم مع الخارج. هكذا نعيش "سركا انتخابيا" يجعلك ترى الأوهام في شكل حقيقة ثابتة أقوى من الحقيقة. يتحوّل الناخبون إلى سوق استهلاكيّة بينما يتحوّل السياسيون إلى منتج استهلاكي سريع التآكل. في الأثناء تواصل وسائل الإعلام في إخبارنا بنشاطات هذا وذاك وسفره وانعقاد اجتماعات الأحزاب متجنبة خوض المسائل التي تهّم الحياة اليوميّة للمواطنين. يتيه المواطن بين هذه المهاترات التي تعتمد إلى تجنيبه مجرد التفكير في قضاياها ليصبّ جلّ اهتماماته في الشخصيات السياسيّة: "ما رأيك في القيادي الفلاني؟ كيف تقمّ حضوره الرّكحي؟ ما رأيك في خطابه وبرنامجه؟ ألا تعتقد أنّه الأقدر على تحمّل المسؤولية؟".

لكلّ السياسيين المحترفين صفحات خاصّة على "الفايسبوك" وصفحات "التواصل الاجتماعي" الالكتروني تجد فيها ما لذّ وطاب من ضروب الإشهار والمدح والتّزويق. لن تسمح الانتخابات سوى بتداول مجموعات سياسيّة معيّنة على السلطة من يمين ويسار ووسط. لكن الأدوار الفعلية تظلّ نفسها فيعجز كلّ فريق عن حلّ المعضلات الأساسيّة لأنّه وكما بيننا سابقا تظلّ العقليّة التي تقع مقارنة القضايا بها متقاربة: الإنتاج، الإنتاجيّة، نسبة

النمو، التصدير، الاستهلاك.. لا مجال لأيّ حوار شعبي بل إنّ ممثلي الأحزاب يجهدون ما في وسعهم في المدن والأحياء والقرى في الحدّ من كلّ مبادرة تأتي من الشعب ومراقبتها واحتوائها من خلال ما أصبح يطلق عليه البعض بـ"الديمقراطية التشاركية" (والحوكمة). تلتقف السّلطة المبادرات الفرديّة والجماعيّة وتوظفها لصالحها وترفض مجرّد التنازل عن أيّ شبر من السّلطة لصالح المواطنين الذين قد يشاركون في استشارات وهميّة تعقدها السّلطة لتوهم الشعب بأنّه صاحب السيادة وأنّ صوته مسموع. نحن إذن أمام حقيقة لا لبس فيها: أحياء ومدن وقرى دون مواطنين فعليّين. لا مشاركة فعليّة في أخذ القرار. قد لا يتناقض ذلك مع حقّ التّعبير الحرّ. فما فائدة حرّيّة التّعبير إذا كانت لا تفضي إلى نتائج عمليّة وقديما قال المثل الشعبي التونسي: "شاوره وخالف عليه، لا بارك الله فيه". كذلك هي الحال داخل المؤسّسة والمصنع والمنشأة. فالعمّال والموظّفون لا يستشارون في أيّ قرار يهمّ الإنتاج والإدارة.

هل هذه هي الديمقراطيّة؟ هي ليست دكتاتوريّة بمعنى الاستبداد البيروقراطي أو الإقطاعي أو العسكري أو الفاشي ولكنّها بالمقابل ليست بالديمقراطيّة. هي حكم الأقلّيّة التي لا تمثّل سوى 1 بالمائة من الشعب.

في الواقع لم يقع اعتماد صفة النظام "الديمقراطي" في الغرب سوى منذ قرن تقريبا. كانت الحكومات التي تعاقبت على السّلطة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ترفض حقّ الانتخاب سوى للأغنياء والرّجال (110 ألف مواطن فرنسي لينتخبوا 16 ألف نائبا من بين هؤلاء الأغنياء) الذين يجاهرون بعدائهم للديمقراطيّة وتحت ضغط الحركات الشعبيّة تبنت السّلطة القائمة في القرن المنصرم مصطلح الديمقراطيّة كصفة لها وهذا يمثّل النفاق بعينه. يُقسم النواب بأنّهم سيعملون لصالح الشعب وأنّهم سيكونون ممثلين أوفياء له وكانّ الشعب كامن في مهجة وعقل النائب. كيف لفرد أن يفكّر ويقرّر نيابة عن آلاف من المواطنين؟ هو في الواقع يفكّر ويقرّر باسم الشعب دون أن يستشير. هل يمكن لجمعية نيابيّة أن تلخّص مجتمعا بأسره؟ ليس هناك أي ضمان بأن تدافع نائبة عن حقوق المرأة أو أن يدافع عامل عن حقوق العمّال أو نائب أسود عن حقوق السود.

4. أوهام الانتخابات:

من المفروض أنّ الانتخابات ستمكّن المواطن من اختيار ممثليهم. لكن أين تكمن الحقيقة؟ لا بدّ أن نشير بدايةً إلى أنّ المترشحين للانتخابات يقع انتقاؤهم مسبقاً من طرف أحزابهم التي يحوم الشكّ حول مدى ممارستها للديمقراطية داخلها. فالمقاييس التي تعتمدها الأحزاب عادة ما ترتبط بالقوّة الماليّة وبانتماء هذا أو ذاك إلى مجموعة ضغط داخل الحزب وبمدى قدرة المرشّح على نسج علاقات مع أوساط المال والأعمال ومع وسائل الإعلام التي عادة ما تتحوّل إلى بوق دعاية لهذا أو ذلك من الأحزاب أو هذا الشقّ أو ذاك داخل الحزب. نحن ننتخب أحزاباً وتيارات سياسيّة ولا نصوّت على قرارات محدّدة. نقبل بأن نوكل لممثلينا إصدار القرارات السياسيّة نيابة عنّا وفي معظم الأحيان دون استشارة الناخبين وهذا يعني أنّ هناك إمكانيّة كي يتّخذ هذا النائب قرارات تتناقض مع طموحات ورغبات الشعب الذي انتخبه. يلتزم المترشّح قبل الانتخابات بتطبيق برنامج ما يلبث أن يتراجع عنه بمجرد صعوده للسلطة.

في البلدان الغربيّة تُصيب حالة من الإحباط المواطنين من جراء سياسات اليمين فينتخبون مرشحي اليسار أمّلين في تغيير السياسة المتّبعة ولكنهم يفاجؤون بأنّ هذا اليسار قد طبّق برامج وإجراءات أكثر يمينيّة من برامج اليمين. ففي ظلّ حكومات اليسارية تعمّقت الخصخصة وفرضت على المواطنين الكائنات المحوّرة جينيّاً وتكنولوجياً "النانو" دون استشارة الشعب وها هو التنقيب عن غاز الشيسيت يهدّد حياة المواطنين خصوصاً منهم المزارعين. كلّ ذلك رغم أنّ كلّ الدلائل وعمليّات سبر الآراء تشير إلى معارضة المواطنين لمثل هذه الاختيارات. لم يُستشر الشعب عندما قرّرت الحكومات تقديم غذاء للماشية من دقيق الحيوان وفرضت أنواعاً من اللقاحات التي يجهل الشعب الكثير عن محتوياتها والتي ظهرت كوارثها بعد استعمالها. تزيّن هذه المشاريع بغطاء علميّ وتلجأ السلطة للترويج لها إلى لغة مغرية وضبابيّة مثل الحوكمة الرشيدة واللاحق بركب الحضارة ومجتمع المعرفة والمعلومات والتقدّم وتحقيق النجاعة الاقتصاديّة وضمان المزاحمة الحرّة. لا يمكن الطعن في هؤلاء النواب والممثّلين قبل انتهاء الفترة النيابيّة. هكذا يقدّم الشعب لهؤلاء صكّاً أبيض ويفقد القدرة على سحب الثقة من هؤلاء الممثّلين. لن يبقى لهم سوى الحراك الشعبي والضغط من خلال الإضرابات ومختلف حركات الاحتجاج.

نحن لا نعلم شيئاً عن نظام عمل هؤلاء النواب والحكومات وعن مدى احترامهم لأوقات العمل. نحن لا نعلم شيئاً عن قرارات قد يتخذها رئيس بلدية ولا نعلم شيئاً عن توزيع الميزانية إلا بعد إقرارها. عادة ما تكون الوثائق المعدة للعموم معقدة ويصعب فهمها ومشحونة بتعابير تقنية. لا يستقي المواطن سوى المعلومة التي تقدّمها وسائل الإعلام وتسمح بنشرها. لا يوجد قانون يفرض على النائب أن يقدم تقريراً ضافياً عن نشاطه وعادة ما يعتمد هذا الأخير إلى التظاهر بالتفاني في العمل عبر بعض الزيارات الميدانية التي يعدّها لها وتسخر لها كلّ وسائل الإعلام والدعاية. بعض القرارات السياسية الهامة تقودها دوافع سرية لا يعرف عنها الشعب شيئاً. لن يسمح للمواطنين بالاطلاع على الأرشيف الرسمي سوى بعد عقود.

في عديد الحالات تعتمد السلطة التنفيذية إلى تجنّب الجهاز القضائي وعادة ما نقرأ في دساتير البلدان التي تدعي الديمقراطية أنّ رئيس الدولة هو الضامن لاستقلال القضاء والأدهى من ذلك أنه عادة ما يكون رئيس الدولة رئيس المجلس الأعلى للقضاء. استقلال القضاء لا يشمل سوى جوانب ومجالات جدّ محدودة.

رغم المكتسبات الجليّة في ميدان الحريّات ومختلف المجالات الأخرى مقارنة مع أنظمة الاستبداد فإنّ ذلك لم يحل دون استئراء الفساد السياسي والمالي في كلّ البلدان المدعوة ديمقراطية. في الولايات المتحدة الأمريكية ينفق المرشّح لمنصب السيناتور ما بين 4 و5 مليارات للقيام بحملته الإشهارية ويسهر بالمقابل على تمرير القوانين التي تخدم مصالح المؤسسات الممولة. كلّما كان الدّعم المالي للمرشّح أرفع إلا وزادت نسبة حظوظ الفوز. عندما يعتلي متوّبنا الموقر السلطة يشرع في خلق وتطوير شبكة من العلاقات الخاصة مع أوساط المال والأعمال ويجني من ذلك أرباحاً ويحقّق مصالح شخصية وقد يكون ذلك من خلال التأثير على سنّ المشاريع وتبييض الأموال واستغلال المال العام والرشاوي. نطلق على كل ذلك بالإجرام السياسي الذي يستمدّ جذوره من العلاقات الوطيدة بين السلطة السياسية ودوائر المال والإعلام. عديدة هي المشاريع المرتبطة بالدولة مثل توزيع الماء والكهرباء ومجالات كالإعلامية والإلكترونيك وهذه الأسواق التي نطلق عليها بالأسواق العمومية تستدعي تشريك القطاع الخاصّ ويكون ذلك عادة من خلال إعلان طلب عروض

للمشاركة في الأشغال وقد تتنافس شركات عديدة للحصول على هذه العروض. هنا يتدخّل رجل السياسة والنائب ليؤثّر في اختيار الشركات. في سنة 2004 قدمت شركة بوينغ 1,4 مليون دولارا للحملة الانتخابية للرئيس بوش وفي نفس الفترة اشترى الرئيس بوش 50 بالمائة من الأسلحة التي تصنعها شركة بوينغ.

III. الأوليغارشيا نظام الحكم السائد:

1. الأوليغارشيا:

أصل الكلمة هو سلطة الأقلية وهذا هو المعنى المتعارف. لكننا نستعمله في معناه الواسع وبارتباط بالتطورات الحاصلة في المجتمع. ليست الأوليغارشيا طبقة بتمام معنى الكلمة كما كانت عليه البرجوازية التقليدية: هي تعبّر عن مصالح ضيقة لكنّها أيضا كلّ من يبتغي اللّحاق بها ولذلك فإنّ معايير وقيم الأوليغارشيا لا تقتصر على طبقة بحدّ ذاتها. ما يعابه المواطن على الأوليغارشيا ليس تسلّطها واحتكارها للخيرات ونهبها للعالم ولكن هيمنتها وعدم تمكّن المواطن العادي من اللّحاق بها. الكلّ يطمح أن يصبح من رموزها. هي شبكة من السياسيين ورجال المال والصنّاعيين وكبار الموظفين والإطارات ورجال الإعلام ومنشطي البرامج التلفزيونية.... فإذا كان للبرجوازية التقليدية أهداف (تصنيع – بعث الأمة – دعم المؤسسة التعليمية كعنصر جوهري من استراتيجيتها...) فإن الأوليغارشيا تفتقد لبرنامج واضح ومحدّد وخاص وتصور للمجتمع إن لم يكن سوى التّهب. هناك تواصل تام بين معايير قاعدة هذه الأوليغارشيا وقيمتها. هي ليست طبقة واعية بذاتها ولذاتها بالمفهوم الماركسي. هي عبارة عن راعي غنم يقود قطيعه ولكنّه لا يدري إلى أين يسير. لقد اقترن ظهورها بنهاية المجتمع الصناعي.

هي كما سبق وأن قلنا كلمة يونانية تفيد "قيادة من قلة أو نفر من الناس" تحتكر السيادة وهي تتكوّن عادة من أشخاص ينتمون إلى الطبقات والفئات المحظوظة. ماذا نقصد بالأوليغارشيا وهل هي مجرد طبقة بعينها بالمفهوم الماركسي أي تلك التي تحتلّ موقعا اقتصاديا مهيمنا وتمتلك وسائل الإنتاج؟ هي "قمة" المجتمع التي تطمح إلى بحبوحة ورغد العيش ولكنها ليست ذلك فقط. ندمج في هذه الفئة إضافة إلى الطبقات العليا جزء من الطبقات الشعبية التي رغم نقدها للحكام تحلم بمئة أو حظ يخرجها من حالة البؤس سواء عبر القمار والميسر أو الرياضة المحترفة أو المشاركة في مسابقات مثل "ستار أكاديمي".

مع هيمنة عقلية الاستهلاك وحب المال والتمكّن نفشت في كلّ أوساط الشعب نزعة نحو الالتحاق السريع بالمراتب العليا للبرجوازية. على سبيل المثال يعتبر الأولياء أبناءهم رأسمالا يستثمرونه لجني الربح الأقصى. لا تهتمّ الوسيلة التي سيحقق بواسطتها الابن أو البنت آمال آبائهم. هكذا نرى تزامنا محموما نحو قطاعات مثل الموسيقى (الكلّ يريد أن يصبح فنانا) والرياضة (خصوصا كرة القدم) ومحاولات الفوز في مسابقات مثل ملكة الجمال. إذن نعني بمصطلح الأوليغارشيا سلطة معقّدة ومتشعبة اقتصادية ومالية ومخيالية تهيمن من خلال وسائل وأدوات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إدارية وكذلك من خلال التحكم في عقول ومخيّلات الناس عبر وسائل الإعلام والدعاية. نضيف لكلّ ذلك مظاهر مختلفة من الإجرام الاقتصادي والتحيل. هي إذن عبارة عن أخطبوط تمدّ أصابعها إلى كلّ الطبقات والفئات وتخرقها. لا تخضع هذه السلطة لشكل هرمي بارز كما هو الحال في الأنظمة البيروقراطية والاستبدادية ولكنها تتوزّع وتنتشر من خلال شبكات متشعبة ومتداخلة تتركس هيمنة عقلية التقليد والتطابق والتسابق والتلاحق. تتفاعل عقد هذه الشبكات مع بعضها لتتقاسم نزعة السلطة والثراء وهوس الاستهلاك وترسخ عقلية فردانية وأنايية مقبّنة.

هي إذن شبيهة بجرثومة تتكاثر وتنتشر وتتوسّع لتصيب كلّ المجتمع قمته وقاعدته، مركزه وأطرافه. لا يهمّ أن تضحي الأوليغارشيا ببعض عناصرها الفاعلة وحتى بعض الشخصيات المرموقة وبعض السياسيين المعروفين لكي تواصل مسيرتها. فمفارقة الأوليغارشيا أن من دخل دارها لا يضمن بقاؤه ورسوخه. قد يقع لفظه لكي تبقى الأوليغارشيا. في ظروف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تروج الأوليغارشيا لفكرة تشيعها في أوساط الشعب مفادها أنّ قيادة البلاد كانت فاسدة ومتفسخة وغير كفأة وجاهلة للقضايا الحارقة وهكذا تُضحي الأوليغارشيا برؤساء ووزراء ومديرين وتبقي بذلك على سلطانها. تستعويض الأوليغارشيا عن القيادة السابقة بأخرى "أجدر" بقيادة البلاد وأقدر على إيجاد الحلول. من هنا جاءت مختلف المقترحات كتلك التي تنادي بسلطة "محايدة" من التكنوقراط وكأنّ التكنوقراط لا يحكمون.

في الحقيقة هناك بنية عضوية للنظام السائد الذي لا يرتبط بطبيعة الحكومة وإن برزت بعض التباينات. الأوليغارشيا تتأقلم مع معظم التوجهات السياسية والأيدولوجية وحتى الدينية. هي كالبالوعة تهضم كل شيء. ففي بعض البلدان حديثة العهد بالانتخابات قد تلجأ السلطة القائمة إلى مزج كل ذلك مع تصوّر تعمد إلى فرضه ومفاده أنّها تستمدّ سلطانها من قوة متعالية وأخلاقيات وتستغلّ بذلك الشعور الديني لكي ترسخ سلطة الأوليغارشيا ولكن تحت غطاء أخلاقي مزعوم. "قيم" الأوليغارشيا مهما كان لحافها تظلّ الرّبح المباشر والسريع ونزعة الاستهلاك والمراكمة. فهي تقوم بإيهام المواطنين بأنّ الزلات والعثرات ليست سوى مسائل طارئة وأنها سلطة محايدة لا هم لها سوى إدارة الشّان العام وأنّ هناك قوانين طبيعية تسير بصفة آلية وما عليها سوى تيسير الطّريق. رغم تعثّر ما اصطلح على تسميته بـ"عجلة التنمية" ونفاقم البطالة تمضي الأوليغارشيا في طريقها غير عابئة بما يحدث. لا بدّ أن نشير هنا أنّ المواطنين ليسوا بريئين من كلّ ما يحدث. لقد قبل جزء من الشّعب بالتنازل عن حقّه في ممارسة الرّأي والنقد مقابل الرّفح النسبي في مستوى المعيشة أو الزيادة في الأجور. فعلى مرّ عقود تمكّنت الأوليغارشيا من غرس أوهاهما الاستهلاكية واندمجت فئات عريضة في هذا النظام. الكلّ يحلم بتسلّق السلم واللاحق بمستوى عيش الفئات المرفّهة والبورجوازية وشراء أفخم السيارات واستهلاك أحدث منتجات العصر وآخر موضة في الشاشات والهواتف الجواله. قيمة الإنسان تقدّر بمدى امتلاكه لأحدث البضائع المعروضة والرغبة الجموحة في الحصول عليها لا تقتصر على الفئات المرفّهة. هكذا تفكّكت المجتمعات وتذررت مكوّناتها وهيمن مخيال الأوليغارشيا على الشّعب. في هذا الإطار لا يسعنا أن نذكّر بعقلية تفشت في أوساط الشّعب التونسي مفادها أنّه علينا استثمار انتفاضة الشّعب التونسي بصفقتها قد دشنت بقية الانتفاضات وتوظيفها في سوق المال والأعمال وتشجيع تدفق رؤوس الأموال ولما لا تحويل تونس إلى سنغفورة أو كوريا الجنوبيّة المغرب العربي. هم لا يعلمون ماذا يقاسي شعب سنغفورة لقاء هذا "التقدّم" المزعوم ولا يعلمون أيضا أنّ ضريبة الرّفح في الإنتاج في كوريا الجنوبيّة كانت عقودا من الحكم العسكري وامتصاص عرق الشّعب الكوري حتّى النخاع. هم لا يعلمون أنّ في هذه البلدان تسجّل أعلى نسب الانتحار في العالم. لكن ورغم كل ذلك فإنّ الأوليغارشيا تحكم

فوق هشيم من التار لعلّ أهمّ سماته هذا التّهميش لأعداد متزايدة من المواطنين والتّخريب البيئي الذي طال ثلثي الكائنات الحيّة من نبات وحيوان وهذا التّهب للتربة والهواء والبحار والمحيطات وحتّى باطن الأرض. أصبح المستقبل المنشود صعب المنال وبدأت البشريّة تستفيق من سباتها الذي دام عقودا وبدأت الغشاوة تزول وعاد المواطن تدريجيّاً إلى ساحة الفعل والفكر. لقد بدأت تلكم الدّعاية بتحقيق السعادة ومجتمع المعرفة والمعلومات ومجتمع الامتياز والوفرة تسقط وها نحن نشهد عودة الشّعوب إلى السّاحة. لكن ذلك لم يمنع الأوليغارشيا من تغيير تكتيكاتها لاحتواء هذه الاستفاقة وتحويل وجهتها.

قد يعترض علينا البعض بالقول بأنّ مصطلح الأوليغارشيا لا يمكن تطبيقه على البلدان الغربية حيث الدّيمقراطيّة التمثليّة. لكن أوّل ما نلاحظه هو أنّ البرلمانات مستقلّة في هذه الأنظمة ومنفصلة عن الشعب كما أن السّلطة التنفيذيّة تستأثر بكلّ السلطات تقريبا. فقرارات البرلمانات تنبع من الأحزاب الأغليبيّة ومن دوائر وأوساط ضيّقة تحكمها المصالح الماليّة أساسا. كذلك هي حال الإدارة التي تخضع لسُلطة الدّولة التي تعيّن رؤساءها وأخيرا فإنّ الجهاز القضائي لا يسلم هو الآخر من سلطة ونفوذ الدّولة. نحن تجاه حالة تتركّز فيها السّلطة ولا يقتصر ذلك على المستوى الوطني الصرف بل وأيضا على المستوى الجهوي والمحليّ كالبديّة والولاية وكلّ ذلك يشجع على عقليّة "المواطن الحريف" وما ينتج عن ذلك من دعم لمؤسّسات دون أخرى وتيسير الحصول على الرّخص والامتيازات والعروض. ثمّ ها هي الفضائح الماليّة تنتالي رغم أنها في أغلب الأحيان لا تفضي إلى أيّ قرار زجري.

نحن نعاين بروز "ملل" و"نحل" سياسية بل لنقل طبقة من التّبلاء السياسيّين الذين لا غاية لهم سوى دعم مراكزهم وضمّان مصالحهم ومصالح الأوساط التي يرتبطون بها. معظم السياسيّين والمسؤولين متخرّجون من مدارس عليا كالمدرسة القوميّة للإدارة وكلّيّات العلوم السياسيّة والاقتصاديّة وقطاع المحاماة وكبار المهندسين وعادة ما ينحدر الجزء الأهمّ من عائلات بورجوازيّة أو أرستقراطيّة أو أنّهم تمكّنوا من خلال ولاءاتهم الحزبيّة إلى تسلّق السلم وتكديس ثروات تؤهلهم لخوض غمار المنافسة السياسيّة. نسمع من أفواه هؤلاء السياسيّين خطابا يهدف إلى المراوغة وهو خطاب قابل لعديد التّأويلات. لقد تعودنا على مصطلحات أصبحت الخبز اليوميّ للسياسيّين من ذك الانتقال الدّيمقراطي ودولة المؤسّسات

والقانون والشفافية والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وخدمة الوطن والشعب واستقلالية القرار. هناك معجم جاهز وتعابير ما فتئ هؤلاء السياسيون يصمّون بها آذاننا التي ملّت التكرار. عندما يرتقي المترشّح إلى منصب النائب يسمح له ذلك بضمان دخل هام وقار وبتسهيلات في السكن والقروض والسيارة وبحقوق لا يحصل عليها المواطن العادي هذا إضافة إلى "شرف" الاضطلاع بالمهمّة والحصول على الاحترام والحظوة. يسعى النائب بكلّ ما أوتي من قوّة إلى ضمان إعادة انتخابه للحفاظ على موقعه وذلك من خلال نسج شبكة من العلاقات والتأثير على الإعلام والقضاء. نحن شاهدون اليوم وفي كلّ أقطار العالم تقريبا على استقلال المجال السياسي وانفصاله التام عن الشعب الذي أصبح بمثابة حريف. كي يفلح هؤلاء السياسيون المحترفون في فرض هذا الواقع وتأييده، لا بدّ لهم من إفراغ كلّ محتوى سياسي لمختلف النشاطات والقرارات والإجراءات وتغطيتها بلحاف علمي وتكنولوجي. أصبحت كلمة سياسة في الغرب والشرق وفي الشّمال والجنوب توحى للمواطن بالديماغوجيا والمناورات والأكاذيب واللّهث وراء السّلطة أو الكراسي كما هو شائع في أوساط الشعب التونسي.

نعود ونقول أنّ غرس عقلية الاستهلاك والفرديّة والأنانيّة قد ترك المجال مفتوحا لهؤلاء كي ينفذوا مآربهم. فلقد تراجعت "المهجة السياسيّة" التي نرّمز بها إلى الاهتمام بالشّأن العام وانزوى كلّ واحد في ركنه إمّا يأسا وقنوطا أو أنانيّة وأصبحت القضايا المشتركة ثانويّة أمام الحياة الفرديّة والخاصّة وأصبحت كلّ فئة لا تهتمّ سوى بما يخصّها من زيادة في الأجر وترقيات. لقد "ربّي" المواطنون على عقلية مفادها أنّ للسياسة رجالها وأنّ هناك من سيتكفّل بهم من السياسيّين المحترفين ووكلاء الشعب من الأحزاب والتيارات السياسية التي يدّعي كلّ واحد منها أنّه في خدمة الشعب والوطن والرّاية. تندعّم البيروقراطية بحصر القرارات الهامة في أجهزة مختصّة. فعلى سبيل المثال توكل مهمّة إدارة القطاع الزراعي لوزارة تفرض إدارات مختصّة من المهندسين الزراعيّين والخبراء ويعمل هؤلاء على ملاءمة السياسة الزراعيّة مع الاتفاقيات الدوليّة ومع التوجّهات المهيمنة من ذلك اعتماد زراعة مصنّعة وكيميائيّة تستنزف موارد الماء وتقضي على التربة وتعتمد النفط وهي زراعة موجّهة أساسا للتصدير. لا تقع استشارة المزارعين وحتى المواطنين الذين يستهلكون طعاما

ملوثا بالمبيدات المسرطنة والمتسببة في عديد الأمراض التي يعاني منها المجتمع. لو كان هؤلاء الخبراء والمهندسون والمختصون صائبين فعلا في اختياراتهم فيم نفسّر تراجع الإرث الحيوي من نبات وحيوان وبذور بما يساوي ثلثي المصادر المتاحة وذلك في ظرف وجيز من تاريخ البشريّة؟ بم نفسّر هذه الأزمة العميقة للماء والتي تهدّد بكارثة عالميّة؟ بم نفسّر استنزاف البحار والمحيطات بما يهدّد اندثار الخيرات البحريّة في ظرف عقود من الزّمن؟ بم نفسّر تفشّي ظاهرة الانجراف والتصخّر في العالم (في تونس 80 بالمائة من الأراضي الزراعيّة تعاني من الانجراف والتصخّر). إلى حدّ الثلاث عقود التي تلت الحرب العالميّة الثانية وما يعرف بعقود الرّخاء عرفت البلدان الغربيّة زيادة هامّة في الإنتاج واكلها تعمّق نزعة الاستهلاك التي اخترقت كلّ فئات المجتمع. لكن اليوم لم تعد "مجتمعات التنمية" قادرة على توفير "التنمية" ولم يعد التقدّم المنشود قابلا للتحقيق. لقد رفع المسؤولون منذ سنين الراية البيضاء وأعلنوها صراحة: لن نقضي على البطالة ولن نوَقّر لكم ما وعدناه لكم وما عليكم إلاّ القبول بالأمر الواقع. فهذه قوانين الاقتصاد التي لا مردّ لها وهذه سنّة الحياة التي لا حيلة لنا بها. هؤلاء النواب الذين تكفلوا بالشعب الذي أوكلهم سيادته بصرّحون أنّهم قد تخلّوا عن هذا الدور وعلى المواطنين أن يجدوا الحلول لمعضلاتهم دون تدخّل الدّولة. يطالب المواطنون الدّولة ونواب الشّعب بتحقيق ما وعدوهم به في السّابق: "نريد التنمية، نريد الخدمات وتوفير الماء وقنوات الصّرف، نريد التمتعّ بالمواد الاستهلاكيّة التي يتمتّع بها سكّان المدن الكبرى...". يتبحّر حلم الغالبية ويدخل البعض في حالة من اليأس والإنهيار العصبي بينما يعمد آخرون لطرق ووسائل لا تخلو من الغش والتحيّل للحصول على المال. لكن في الأخير يشعر المواطن في كلّ أرجاء العالم بأنّ هناك شبه "عصابة" دوليّة تفرض أحكامها وسلطانها على الشّعوب. بدون أن ندخل في نظريّة المؤامرات فإنّ البارز للعيان أنّ السّياسيين في كلّ العالم أصبحوا يقومون بإدارة المؤسّسات لا أكثر وهذا مهما اختلفت توجّهاتهم يسارا ويمينا بل لنقل أنّهم يديرون أساسا أزمت. هم يشرفون على مؤسّسات تخضع لسياسات دوليّة مسطرّة مسبقا. أمّا التنافس بين الأحزاب فهو لا يستند لبرامج متباينة في جوهرها ويبرز ذلك بالخصوص بعد الانتخابات حيث يتواصل نفس النهج والسياسة الخاضعة لسلطة المال والأعمال. فهذا اليسار المزعوم يقوم ببعض الإصلاحات الاجتماعيّة

المحدودة ليتميّز بها عن اليمين التقليدي الذي يلتقي معه في الاختيارات الكبرى. كلّما واجهتهم الشّعوب إلّا وكان الردّ المباشر أنّنا أمام أزمة خارجة عن نطاقنا وأنّ السياسيين الذين سبقونا هم المسؤولون عن هذه الوضعيّة وأنّنا نخضع لموازن قوى دوليّة ولتأثيرات أزمة عالميّة وكأنّ هذه الأوليغارشيا غير مسؤولة عن هذه الأزمة. هكذا تصبح برامج الأحزاب عبارة عن شعارات جوفاء ووعود لا قيمة لها بما أنّ السلطة الفعلية قد احتكرتها قلة وظّفت كلّ المؤسسات الدوليّة لخدمة أغراضها.

مرّة أخرى لا بدّ من التأكيد إلى أنّ هذه الأوليغارشيا البيروقراطية والماليّة لا تمتّ بأيّ حال إلى البرجوازيّة الغربيّة التقليديّة التي سادت في القرون الماضية. فلقد تراجعت الأوليغارشيا عن كلّ السياسات السّابقة سواء منها المتعلّقة بالتّصنيع أو التّعليم أو الصحة أو الزّراعة أو النّقافة أو الخدمات وحتّى العادات والأخلاقيّات وعلاقة المواطن بالسلطة. فلقد عرفت المجتمعات الغربيّة بالخصوص تحولات جوهرية وجذرية شملت كلّ المجالات: الإنتاج، البحث العلمي، الخلق الفني والثّقافي وحتى الفكري. فلقد هيمنت الأفكار التي تدعو إلى القبول بالأمر الواقع ونهاية التّاريخ وانتصار التكنولوجيا مقابل أخرى كارثية بينما اهتمّ جلّ "المفكرين" بتفكيك النّصوص وتأويلها. لا مجال للخلق الفكري والإبداع. كلّ ما في الأمر عودة للأثر القديم. أمّا الحركات العماليّة فلقد هيمنت عليها بيروقراطيّات نقابيّة متورّطة مع الأوليغارشيا وفقدت بذلك النقابات بريقها. فمن المضحك والدّاعي للسخرية في آن واحد أنّ تدافع أكبر النقابات الفرنسيّة أي الكنفدراليّة العامّة للعمّال عن الطاقة النوويّة وعن غاز الشيسست بدعوى تحقيق الاكتفاء في ميدان الطّاقة. بالمقابل زاد نهم الأوليغارشيا التي لم تعد تهتمّ سوى بمراكمة المال وزيادة الإنتاج والاستهلاك.

2. البيروقراطيّة سمة العصر:

كلّ الأحزاب تقريبا وكلّ الاتجاهات تشير بإصبع الاتّهام إلى البيروقراطية، هذا المارد الجبار الذي يعيق التّقدّم ويعطلّ الإنتاج ويحول دون الابتكار. في الواقع إنّ ما يشار له بالبيروقراطية ليس سوى بعض مظاهر التّكلس الإداري وهذا الخطاب المعادي للبيروقراطيّة والدّاعي إلى اللامركزيّة والشفافيّة والحوكمة الرّشيدة والذي يبدو في ظاهره تحرّريا يحجب عنّا حقيقة البيروقراطيّة في أشكالها المتعدّدة. فالسّمة البارزة للأزمة

المعاصرة هي هيمنة هذه البيروقراطية من خلال خبراء ومختصين ومقررين ومحترفين. هي فئة تحتكر السلطة بالاستناد إلى الخبرة والمعارف وبعتماد شبكة من العلاقات الوطيدة التي تجعلها تتحكم في القرارات وتستثني الغالبية من الشعب وتجعل منه مجرد أداة تنفيذ. هي إذن مؤسسة كاملة تجثم على الجميع. تعتمد هذه الأخيرة من خلال وسائل الإعلام والدعاية وبالاعتماد على نفوذها السياسي والاقتصادي وعلى خبرتها على فرض استبطان تصوراتها على المجتمع قاطبة. هكذا لن تتخلص كل محاولات الإصلاح والتغيير من جبهه هذه الرؤى التي تصبح شبه مقدسة.

لا يمكن فصل نشأة وترعرع وتعمق البيروقراطية عن رؤية عامّة هيمنت على أوساط اليمين واليسار على حدّ سواء. إنّه الإيمان الأعمى في حياد العلوم والتكنولوجيا والحلم بالتحكم المطلق والتوسع اللامتناهي على حساب الكون والطبيعة وذلك على كلّ المستويات بدءا بالعالم الفيزيائي وصولا إلى العالم النفسي والاجتماعي. خيراؤنا يحلمون بصنع الكائنات الحيّة وتحويرها وبتخليد الحياة من خلال الاستنساخ وتوليد الكائنات الحيّة باستعمال الصبغيات (ADN) ويحلمون بولادة خارج الأرحام في المختبرات وبتغيير الجنس البشري. هم يحلمون باغتصاب باطن البحر وغزو الغابات والبحار والمحيطات. إنسان هذا العصر تحوّل إلى شبه إله على وجه البسيطة وكلّما تعمّقت الأزمات إلّا وزاد هذيانه. هكذا باسم العلم والتكنولوجيا والخبرة انحصرت القرارات في حفنة من الخبراء والتكنوقراط. لكن ذلك لا ينفصل أيضا عن احتكار مؤسسات دولية للقرارات. فهذه مؤسسات عالميّة تحتكر البذور وتعتمد من خلال القوانين التي تقرّها المنظمة الدوليّة على فرض البذور المحوّرة جينيًا والمتقبلة لكميّات لا حصر لها من المبيدات التي تبيعها نفس المؤسسة. شركة مونسننتو Monsanto التي أنتجت المادة البرتقاليّة لـ"قتل" الأشجار والنباتات أثناء حرب الفيتنام تعتمد جاهدة لفرض بذورها وإصدار قانون يمنع المزارعين من إعادة زراعة بذورهم بل إنّ آخر مفاجأة في هذا الميدان تلك الحرب التي تشنها نفس المؤسسة على النحل الذي ينقل غبار الطلع من نبات لآخر وذلك حتى تتمكن المؤسسة من بيع منتوجاتها. من المعلوم أنّ ما يقارب 80% من إنتاج الخضر والغلّال مرتبط بالنحل.

أخيرا سمح لهذه الشركة أن يكون ها جناح عسكري خاصّ يمكّنها من التدخّل لمنع بيع بذورها من مزارع لآخر أو حتى تقديمه على سبيل العطاء المجاني.

في كلّ المجالات هناك بيروقراطيات محليّة ووطنية تخضع لقرارات البيروقراطية الدوليّة وللمؤسّسات الاحتكاريّة وتفرض توجهاتها وكلّ ذلك باسم مساندة روح العصر والحال أنّ هذا العصر قد فقد كلّ روح وكلّ معنى سوى ما يرتبط بالاستهلاك. لقد روجت البيروقراطية لمنطق التقليد والتطابق تماما كما فرضت التربية الصناعية للمواشي والدجاج وأصبح الناس نسخا لبعضهم البعض.

3. شيء من التاريخ:

يعتقد البعض أنّ فلاسفة الأنوار كانوا ينادون بالديمقراطية. ففي القرن الثامن عشر كان مصطلح الديمقراطية يثير الخوف والريبة. لقد كان هؤلاء المفكّرون يبتغون فقط القطع مع الملكية المطلقة والمصالح الفئويّة والمزايا الخاصّة. لكن ذلك لم يكن يعني بالنسبة لهم أن تصبح السّلطة بيد الشعب.

يقع التعرّض إلى تعبير الديمقراطية من خلال الاطلاع على كتابات أرسطو وأفلاطون وتعريفها أي: "سلطة المواطن الأثيني والرجل الحرّ والبالغ... وهي سلطة يمارسها بصفة مباشرة من خلال مجالس تعقد بصفة دوريّة". لكن ذلك لا يعني أنّ فلاسفة عصر الأنوار كانوا يتعلّقون بهذا الشكل من السّلطة. لقد كانوا يرون أن "سولون" و"كليستار" والقضاة الأثينيين مخطئين بإقرارهم بسلطة الشعب الحرّ: كان "فولتار" متعلّقا برموز أثينية أخرى مثل بعض الجبابرة والدكتاتوريين الذين كانوا يحاكون المستبدين العادلين للقرن الثامن عشر. لقد فضل فلاسفة الأنوار فكرة الحكم الأرستقراطي والأفلاطونية أي حكم الأجدر والأقوى والأقدر وهؤلاء الحكام لا يستمدون سلطتهم من تميّز وراثي كما هي الحال في الأنظمة التقليديّة وحكم الكنيسة ولكن من أعمالهم واجتهاداتهم ونجاحاتهم خصوصا في ميدان المال والأعمال. كان النموذج المحبّد لديهم هو النظام السياسي البريطاني الذي يضمن حقوق الأفراد ويرسي توازنا بين سلطة الملك والنبلاء والبورجوازية. نستثني من هؤلاء

Rousseau روسو الذي كان ناقدا لاذعا للنظام البريطاني لكنه كان بالمقابل يفضل النظام الملكي الاسبرطي على النظام الديمقراطي الأثيني.

إذن وخلال عصر الأنوار لم يكن ينظر للديمقراطية على أنها نظام مثالي وجب اعتماده بل كان منبوذا ومستبعدا بما أنه كان يعني السقوط في الفراغ والفوضى وقد وقع اعتماد آراء بعض الفلاسفة اليونانيين أنفسهم. فأفلاطون كان عدو الديمقراطية وقد نادى بالمدينة الفاضلة التي يسوسها قادة مقتدرون بينما كان أرسطو يحترز من ديمقراطية سقطت في الديماغوجيا واللامسؤولية وهو يشاهدها تتهاوى أمام أنظاره.

في سبتمبر 1789 اختار نواب الشعب دستورا لفرنسا يعتمد النظام التمثيلي وقد كان نظاما يقصر حق الانتخاب على الرجال الكهول أصحاب الأملاك والمال ويستثني منه النساء والفقراء والمهاجرين ويصوت فيه المواطنون المذكورون على شخصية محلية "مرموقة" لها الحق المطلق في أخذ القرار دون الرجوع إلى القاعدة الانتخابية. اعتقد المفكرون والسياسيون آنذاك أن هذا النظام السياسي هو نقيض للديمقراطية باعتبارها نظاما خطيرا جدا وغير ناجح. هكذا حصنت الدولة نفسها من ردة فعل الشعب. يقول مونسكيو: "طبيعة الدولة هي الجمهوريّة ومبدؤها هو التمثيلية". في الحقيقة هذا المبدأ أرسطراطي وهو أبعد ما يكون عن الديمقراطية. فلا إمكانية تذكر للشعب كي يسحب الثقة من النواب ولا وجود لرقيب. لكن هذا مظهر من التحوّلات التي عرفتھا فرنسا. ففي الطرف الآخر كان هناك سكان البلدة الذين تحرّروا من سلطة النبلاء ورجال الدين وهناك رجل الفن الذي تحدّى المعايير المهيمنة والمرأة التي بدأت ترفض الوضعية الدونية والتابعة للرجل وهناك المزارع الذي يناضل ضدّ استغلال رجال الكنيسة والجنود المشاة الذين رفضوا قمع إخوانهم وعامل المنشأة الذي بدأ يراكم تجارب في النضال ضدّ غطرسة واستغلال رجال الأعمال والصناعيين. كان الشعب يرنو للحريّة والعدالة وذلك منذ قرون دون أن يتمكن من أي تعليم بل كان أغلب هؤلاء لا يحذقون القراءة والكتابة وحتى نطق أي سطر من اللّغة اللاتينية أو اليونانية أو حتّى الفرنسية. بين شهري جوان وسبتمبر 1789 حيث قام النواب بأداء اليمين الدستوري وشرعوا في كتابة دستور ملكي قامت انتفاضة 14 جويلية. فهذا الشعب الذي أطاح بحكم الكنيسة والنبلاء لم يحصد شيئا ولم يفقه هذا النظام السياسي الجديد

الذي اعتمده الساسة والقادة. لقد فرض الشعب حضوره في عديد جلسات البرلمان ودخل من جديد حلبة الصّراع. إذن يبدو من الوهلة الأولى أنّ النظام التمثيلي هو بالأساس نظام أرسنقراطي وأنّ السمات الديمقراطيّة التي أضيفت له ليست في الحقيقة سوى نتاجا لتدخّل الشعب. فلولا نضال الشعب وحركة 1848 لما وقع اعتماد الانتخاب العام الذي لا يستثنى أيّا كان وما كان للجمهوريّة أن تنصّ على الحقّ في التعليم والنقل في القطارات. كلّ ذلك مصدره كومونة باريس التي هزّت أركان السّلطة. أمّا فصل الدّولة عن الكنيسة الذي أعلن عنه في سنة 1871 فلم يتكرّس سوى بعد 34 سنة. في القرنين التاسع عشر والعشرين فرضت النضالات العماليّة الحقّ النقابي والتمتّع بالتغطية الاجتماعيّة كما ساهمت في الرّفيع من أجور العمّال. لم تكن هذه المكاسب ذات الطابع الديمقراطي وعلى حدودها منّة أو هبة من أحد ولكنّها كانت نتاجا لنضالات الشعب.

4. بين الأوليغارشيا والجمهوريّة والديمقراطيّة:

كما سبق وأن ذكرنا تحفّت بكلمة ديمقراطيّة عديد مظاهر الغموض إذ أنّ الكلّ أصبح يدّعي أنّه ديمقراطي. في الواقع إن الأنظمة السياسيّة السائدة في العالم لا تمت للديمقراطيّة في شيء ويمكن وصفها بحكم الأوليغارشيا وسنبيّن ذلك. فما دامت السّلطة ليست بيد الشعب ولكن تستفرد بها أقلية تكوّن أوليغارشيا سياسيّة واقتصاديّة وماليّة فلا مدعاة للحديث عن الديمقراطيّة. قبل كلّ شيء لا بدّ لنا أن نشير أنّ من بين عوامل التكلّس والجمود الذي أصاب فكر اليسار هو تفوقه وانحصاره في ثوابت ووثوقيات ورفضه معاينة الواقع بفكر متحرّر وغيابه التام عن عمليّة دحض فكر الأوليغارشيا وقد اعتبر معظم اليساريين أنّ الأوليغارشيا ليست سوى تعبيراً جديداً لطبقة البورجوازية وأنّ القوانين التي أقرتها الماركسيّة لازالت صالحة ولا يمكن القفز عليها. في الحقيقة كلّ الدلائل الحالية للانتفاضات الشعبيّة التي عرفها العالم تفنّد الاستنتاجات والقوانين الماركسيّة. فالتنكر لدور المخيال سواء في عملية الخلق أو في مدى تقبّل الغالبية للفكر المهيمن ولحقيقتة أنّ غالبية الشعب خاضعة للدعاية الإستهلاكية وبالتالي استنفاس العمل الفكري والثقافي جعل من هذا اليسار مجرّد ناقد ومعارض لفكر اليمين الذي يتقاسم معه النزعة الإستهلاكية والإيمان المطلق في التكنولوجيا بصفتها مصدر الخلاص. هل من الصدفة أن يهيمن ممثلو هذه الأوليغارشيا

بفكرهم فيحتلّ أمثال برنار هنري ليفي وتوفلر والفلاسفة الجدد الصدارة في الساحة الفكرية؟ على مدى عقود خضعت البشرية لما يشبه غسيل الأدمغة ولم تعد الشعارات والتصوّرات البالية والأيدولوجية المتكّسة قادرة على ردّ دعاية هؤلاء.

هناك خلط فادح بين الجمهوريّة والديمقراطيّة. فالجمهوريّة مصطلح لاتيني ويعني "الشيء العمومي". فهو لا يحيل إلى نظام الحكم وإلى شكل السّلطة بقدر ما يشير إلى "سلوك مدني". لقد أخلط روسو المنبهر بالفكر الجمهوري بين روما وإسبرطة رغم اختلاف أنظمتها. بالنّسبة للآثينيّين لا وجود لمصطلح الجمهوريّة وكلّ التراجم التي اعتنت بالفلسفة اليونانيّة وبمصطلحات وردت في كتب أفلاطون بالخصوص وعبر عنها بمصطلح الجمهوريّة خاطئة تماما. فمصطلح الجمهوريّة لا وجود له في المجتمع الآثيني القديم. أما مصطلح الديمقراطيّة فهو يوناني الأصل ويعني سلطة الشعب ولا وجود له في اللّغة اللاتينيّة (وكذلك العربيّة). فالشعب الحرّ هو سيّد نفسه. ليس المقصود بذلك تعريفا قانونيا صرفا ولا دستورياً ولكن شكلا محددا للنّظام السياسي الذي نرّمز له بـ"الديمقراطيّة المباشرة". فهو يستند إلى القدرة الجماعيّة للخلق والتأسيس والتّغيير والمراجعة من خلال الفعل. لا وجود للفكرة الديمقراطيّة في الجمهوريّة الرّومانيّة. لم يتمكن الشعب البتة في هذه الجمهوريّة من أن يصبح سيّد السّاحة السياسيّة. لقد كان البرلمان هيكلا مستقلاً ومنفصلاً عن الجسم السياسي صاحب السّلطة الفعليّة. كما لم تكن للشعب القدرة على المساهمة في أخذ القرار سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. هناك إذن تشابه بين شعب روما وشعب فلورنسا أثناء فترة النّهضة التي تعرّض لها ميكافيل والشعب في أيامنا. إلى حدّ نهاية القرن الثامن عشر لم يجرأ المفكّرون الذين كانوا يدافعون عن النظام التمثيلي على تعريف النظام السياسي بالديمقراطي وهذا عكس ما يدّعيه المعاصرون. أحد المؤسّسين الأوّلين للولايات المتحدة الأمريكيّة J. Madison كان يلحّ على أنّ "هناك فرق بين الجمهوريّة والديمقراطيّة ويبرز ذلك على مستويين: توكيل الحكم في النظام الجمهوري لعدد محدود من المواطنين الذين ينتخبهم الشعب واتّساع رقعة سيادة وسلطة الجمهوريّة مقارنة بالنّظام الديمقراطي الذي يطبّق في مجال جغرافي محدود". الدولة-الأمة العصرية تعني أساسا النظام الجمهوري. إذن يمكن أن نصنّف الأنظمة المعاصرة المنبتقة من ثورات القرن الثامن عشر

بالجمهوريات. فهذا المفكر "هوبز" الذي تعمق في دراسة نصوص الفلسفة السياسيّة اليونانيّة القديمة يعتبر أنّ الديمقراطيّة هي النظام الذي لا يمكن أن نفرّق فيه بين الحاكم والمواطنين. فهؤلاء المواطنون يجسّدون الحاكم من خلال الجمعيات ذات السيادة (Demos) والمجالس ولا وجود لعقد بين الحاكم والمحكوم بل هناك عقد يربط المواطنين المكوّنين للمجتمع. لكلّ هذه الاعتبارات كان "هوبز" يعتبر أنّ النّظام السياسي الذي يعتمد انتخاب نواب ليس بنظام ديمقراطي ولكنّه نظام أرسطراطي. إنّها التبعية والتذليل السياسي الذي تعرّض له روسو. تنوب الأوليغارشيا عن الشعب وكلّ أشكال السّلطة هي ملكيّة خاصّة ومطلقة لمجموعات محدّدة تمارسه باسم الشعب. فسواء كانت هذه الأوليغارشيا ليبراليّة أو من النّوع البيروقراطي الاستبدادي فإنّ القاسم المشترك يظلّ صفتها الأوليغارشيّة. في الأزمنة المعاصرة وقع خلط بين الديمقراطيّة وبين دولة المؤسسات والقانون وقد ساهم عديد الفلاسفة في بثّ هذا الغموض بالتأكيد على التعارض بين الأنظمة "الديمقراطيّة" والأنظمة الشموليّة والاستبداديّة وهذا يعني بالنسبة لهؤلاء المفكرين ضرورة التمسك بما يطلقون عليه بالنظام "الديمقراطي" الذي ليس في الحقيقة سوى نظام الأوليغارشيا الليبراليّة. كثيرون هم الماركسيون الذين قلبوا ظهر المجن وطفقوا ينفقون المجتمع البيروقراطي السوفييتي وسقطوا في رمي الورود للأنظمة "الديمقراطيّة" ومدحها بينما تمسك آخرون بأشكال النظام السياسي البيروقراطي كنفويض للنظام السياسي الليبرالي.

كان Tocqueville توكفيل أحد منظري الليبراليّة واضحا حين اعتبر أنّ السّمات "الديمقراطيّة" هي خاصيّة المجتمعات التي تسمح بحركيّة اجتماعيّة شاملة وتوفّر نفس الحظوظ ونفس الظروف للمواطنين أي أنّها مجرد "ديمقراطيّة" اجتماعية وقد لخصها في ما يلي: يتمتّع كلّ مواطن بنفس الحقوق وعليه نفس الواجبات. فعلا لقد خطت الحركة الاجتماعيّة في القرن الثامن عشر أشواطاً تجاوزت فيها مجرد المساواة أمام القانون بل لقد أفرزت مفهوماً جديداً للإنسان: كلّ مواطن مساوي لمواطن آخر ولكلّ القدرة أن يصبح ثرياً ويتمتّع بالخيرات دون أن يشترط في ذلك انتماؤه لفئة مميّزة مثل النبلاء أو أن يكون ذلك بالوراثة كما هو الشّأن في الأنظمة السّابقة.

لقد التقف المفكرون المعاصرون هذه الفكرة رغم أنهم كانوا يختلفون جوهرياً عن Tocqueville في قضايا جوهرية. فتوكفيل لم يعتبر يوماً النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال نظاماً ديمقراطياً بل كان يطلق عليه بالجمهورية. في الحقيقة وفي الحالات القليلة التي كان يتحدث فيها عن الديمقراطية كان يقصد بها نظاماً اجتماعياً يتلخّص في تساوي الفرص والحظوظ ولم يكن يرمز بالديمقراطية إلى النظام السياسي ونظام الحكم. حرّف ورثة توكفيل أفكاره وأخطوا بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي وبالتالي بين الجمهورية والديمقراطية. فالجمهورية عند توكفيل هي سلوك مدني وليس نظام الحكم. أدى هذا الخلط إلى استنتاجات متناقضة. لقد استقرّ نعت الأنظمة السياسية المعاصرة بالديمقراطية. رغم أهمية المكاسب التي حققتها شعوب البلدان الغربية فهي لن تقدر على التخلّص من الاستلاب والتبعية ولم تتعدّى المكاسب حدود النظام الجمهوري المعتمد على التمثيلية. إضافة لذلك لازالت هناك رواسب أشكال من الاستلاب من ذلك الميز الجنسي وبقايا الإرث الأرستقراطي الذي نلحظه بالخصوص في أحزاب اليمين وبقايا سلطة الكنيسة وهذا بارز بجلاء في بعض البلدان. لقد جاءت مجتمعات ما بعد الثورة بمخايل رأسمالية جديدة لعلّ أهمها تلك التبشيرية الاقتصادية والتكنولوجية بتحقيق الوفرة والسعادة والتحكّم في الكون وإخضاعه. من بين النتائج البارزة لهذا التصرّو بروز أشكال من السلوك السلطوي الذي نعابنه اليوم على سبيل المثال في فرض التحوير الجيني وبعض تقنيات البيوتكنولوجيا وهيمنة كارتالات الكيمياء والصيدلة وفرضها لمناهج وأنماط خاصة باسم العلم والتقدّم. فهذه الديمقراطية المزعومة تشكّل خطراً محدّقا وأصبحت مصدراً للوبال. معظم المفكرين الذين اعتنوا بدراسة المجتمعات المعاصرة وبالمقارنة بينها وبين الأنظمة البيروقراطية خلصوا إلى أن الشكل الحالي للنظام السياسي هو الأمثل ولا بديل له. لقد كان توكفيل يرمز إلى بعض مظاهر التحوّل الاجتماعي والأنثروبولوجي التي أدّت إلى سقوط النظام القديم. أمّا ورثته الذين يدّعون الانتماء لفكره فقد أخطوا بين المستويات الأنثروبولوجية والمستويات السياسية وتجاهلوا موقف توكفيل الذي كان يرى تعارضاً وتبايناً بين "الحالة الاجتماعية" و"الحالة السياسية" أو نظام الحكم. فالتحوّلات الاجتماعية على أهميتها لم تفضي إلى تحوّل سياسي وإلى ديمقراطية فعلية بل إلى ما يطلق عليه

توكفيل بالجمهوريّة. هكذا زيّن لنا هؤلاء المفكّرون المعاصرون الأنظمة الغربيّة المعاصرة وقدّموها على أنّها تمثل جوهر الديمقراطيّة. لقد كان توكفيل وريثاً لتقاليد فكريّة فلسفيّة بدءاً بأفلاطون وأرسطو ومروراً بهوبز ومنتسكيو وروسو وصولاً إلى بنيامين كنستان Benjamin Constant منظر الليبراليّة. بالنسبة له من بين الخصائص المميّزة للإنسان المعاصر عقليّته الجديدة وبالذات شغفه برفاهيّة الحياة ورغدها. إنّها الأخلاق البورجوازيّة التي تحدّث عنها روسو وأخلاق الإنسان المعاصر التي تطرّق لها بنيامين كنستان. فالغاية القصوى لهذا الفرد هي تحقيق الرغبات الخاصّة. إنّها النزعة الفرديّة للتملك والمراكمة. لكن هذا النوع من المواطنين لا علاقة له بالبتّة بالديمقراطيّة. فهذه الأخيرة تكمن في المسؤوليّة والمساهمة الفعالة في إدارة الشّأن العام. لقد كان هوبز واضحاً في دفاعه عن نظام الأوليغارشيا كنقيض للنّظام الديمقراطي وقد علّل ذلك بعدم اهتمام المواطنين بحضور الاجتماعات وتعلّقهم الوثيق بقضاياهم الخاصّة. كذلك اعتبر توكفيل أنّ هذا النوع من الأفراد والمواطنين لا يحمل أخلاقاً سياسيّة. لقد توصّل في كتابه حول الديمقراطيّة في أمريكا (1840) إلى المخاطر التي قد تنجرّ عن توفير نفس الظروف والفرص والحظوظ للمواطنين. فهذه الفردانية المعاصرة وعكس ما تراءى للبعض لن تضمن فقط تواصل نظام أوليغارشي-ليبرالي بل يمكن لها أن تفرز نظاماً سياسياً يختصّ بدرجة عالية من التفرّد بالسلطة مثل النّظام السياسي في ظلّ حكم بونابرت. أمّا المظاهر "الديمقراطيّة" في المجتمع فيلخصها في ذهنيّة مدنيّة وسلوك خاص بالمجتمعات المعاصرة. هو ضدّ العدالة الديمقراطيّة ومع عدالة ليبراليّة وهي ثمرة مفهوم خاصّ لحقوق الإنسان الطبيعيّة وغير القابلة للشكّ والتي أشارت لها إعلانات نهاية القرن الثامن عشر. هو ضدّ العدالة السياسيّة ما دامت السلّطة حكراً على أوليغارشيا ومجموعات ضيقة. هو ضدّ العدالة الاقتصاديّة مادامت العدالة الأنثروبولوجيّة التي يدعو لها لا تتناقض مع تقسيم المجتمع إلى طبقات بشرط أن لا تتحوّل إلى نظام مجموعات مميّزة تعتمد العرق أو الوراثة. كان توكفيل يخلط بين العدالة والتطابق والتجانس وجمهرة الفرد كما هي الحال بالنسبة للأنظمة الشموليّة البيروقراطيّة حيث يتساوى ويتمائل الأفراد في خدمة النظام القائم. أمّا الحرّيّة التي يدعو لها فهي نفس حرّيّة بنيامين كنستان وهي حرّيّة التخلّص من هيمنة النّظام السياسي ومن

السياسة بصفة عامّة بصفقتها اهتمام بالقضايا العامّة والشأن العام. ليس الإنسان المعاصر مجبرا على الاهتمام بقضايا السياسة بل هو ذلك الذي يعتني بمصالحه الخاصّة ويضمن تحقيق رغباته وتوقه نحو التملّك والثراء. هي إذن حرّية سلبية. فالعدالة الديمقراطيّة بصفقتها عدالة سياسيّة واقتصاديّة ومساهمة في الحياة العامّة تشكّل بالنسبة له حدّا من هذه الحرّية. لا وجود إذن لحرّية جماعيّة.

عمّق بعض الفلاسفة مثل Claude Lefort هذا المفهوم ليعلنوا أنّ الديمقراطية هي اللاتّحديد الكلي والنسبية المطلقة. فلا وجود لحقيقة رسميّة وهذا كنعقوض للتحديد المطلق في الأيديولوجيا الوثوقيّة. لا وجود لسلطة تستند على الإرث سواء كانت ملكيّة أو دينيّة. الديمقراطيّة هي إذن رفض كلّ صفة مسبّقة للنظام السياسي وهي بخلاصة جملة من الأفراد المتخلّصين من كلّ انتماء اجتماعي مفروض. يقول Claude Lefort: "إنّ موقع السّلطة في الديمقراطيّة يتراءى بصفته موقعا خاويا. فهو مجال لا يمكن أن يملؤه أيّ كان. فالذين يمارسون السّلطة يقومون بذلك بصفة وقتية ... وشرعية السلطة ترتبط عمليّا بتواصل الصراع... فمهما أراد المجتمع تجسيد وحدته عبر أشكال معيّنة كالدولة والشعب والأمة فإنّ هذه الأخيرة تظلّ غير مستقرّة وتخضع لتصورات متناقضة ومتباينة وللتساؤل المتواصل". ما يهّمنا من كلّ ذلك هو فعل "يتراءى". فعلا يتراءى للبعض أنّ موقع السّلطة خاويا وهذا بخلاف الأنظمة الشموليّة والبيروقراطيّة حيث الزّعيم والقائد واللّجنة المركزيّة للحزب الحاكم. لكن هذا لا يعني أنّه لا توجد سلطة أو أن موقعها خاويا. فجهاز القمع جاهز لمواجهة كلّ التحرّكات المعادية. أمّا "الدكتاتوريّة" الجديدة فهي رطبة لأنّ مخابيل المجتمع قد استبطنت المعايير السائدة. هناك عنف أجهزة الدّعاية وعنّف البضاعة المفروضة وعنّف المشهد والصّورة. فما دامت التّصورات المهيمنة للمجتمع قد اخترقت كلّ المجالات والطبقات وما دام الكلّ يحلم بالثراء والتملّك فالسلطة الحقيقيّة تكمن في قبول المواطنين بمجتمع الاستهلاك وقناعتهم بأنّه لا مجال لنظام سياسي مغاير. هي إذن بمثابة "دكتاتوريّة" قد وقع توزيعها ونثرها. إنّها نوع من العبوديّة الإراديّة والخنوع الإرادي. لا يمتّ ذلك البتّة للديمقراطيّة لأنّ هذه الأخيرة تستدعي مشاركة كلّ المواطنين في القرارات والاختيارات لا أن تخضع للموجود والمهيمن. فنحن شاهدون اليوم على غياب المعاني الجامعة وهيمنة

نزعة التّطابق والتّقليد والنجومية والبروز. كذلك فإنّ توسّع مجال سلطة الأوليغارشيا ليصبح عبارة عن سلطة عالميّة يجعل من الشّعور بحضورها وسلطانها يتراجع إلى حدّ ما فتبدو للبعض وكأنّها غائبة عن السّاحة وأنّ كلّ ما في الأمر أنّ هناك حكومات تسير وتدير الشّأن العام دون أن تتدخّل في الصيرورة الطبيعيّة للأشياء. نضيف لكلّ ذلك سلطة وسائل الإعلام الخاضعة لدوائر المال والأعمال.

بالنسبة للمنظرين المعاصرين والمدافعين عن شكل النّظام السياسي القائم على التمثيليّة نلاحظ تعلقًا مستميتًا بـ "الليبراليّة الثقافيّة". فالرّأسماليّة المعاصرة ليست بالضرورة بحاجة لشكل اقتصادي ليبرالي (وقد عرف التاريخ حالات لم تتمسكّ فيها بالاقتصاد الليبرالي الصرف) وهي غير مجبرة على اعتماد شكل سياسي ليبرالي (وقد عرفت أنظمة الرّأسماليّة دكتاتوريات وحتى النظام الفاشي) ولكنها بحاجة ملحة للليبراليّة ثقافيّة بدونها لا يتطوّر الإنتاج والاستهلاك: إنّها ما عبّر عنه البعض بروح المبادرة الرّأسماليّة وبعث المشاريع. إنّها ما يمكن التعبير عنه بـ "استثمروا" "ابعثوا المشاريع" وهذه التّقافة تتناقض مع كلّ ما من شأنه أن يعيق حركتها من تقاليد وموانع وأخلاق ودين. فالمال لا يعترف بالأخلاق والمعايير والأديان والجنسية والقومية والوطنية. كذلك الاستهلاك الذي يتنافى مع كلّ معيارية وقيم وعادات ومع مبادئ مثل التّقشّف والبساطة وتجنّب التبذير.

منذ السنوات الخمسين من القرن الماضي أي بعد الحرب العالميّة الثانية تعمّق هذا الاتجاه الفكري واكتسح الجامعات والنوادي وتدعمّ بوهم "حياديّة الدّولة" التي تزعم أنّها تقف على نفس المسافة من كلّ الطبقات والفئات. ظهر الفلاسفة الجدد الذين ركّزوا كتاباتهم على نقد الشموليّة والبيروقراطية متجنّبين التّعريض إلى المجتمعات الحديثة. التقى ورثة "توكفيل" الرّافضون للتحديد والمروّجون للنسبيّة المطلقة مع تيار آخر عرف بالبنويّة. سعى الفكر البنيوي إلى نقد الكتابات والنصوص والآثار الأدبيّة والفكريّة وتفكيكها ودعا إلى مقاومة المعايير التي تسجن الفرد في نوع من التّفكير والسلوك وإلى تفكيك ما أطلق عليه بالميتافيزيقيا الغربيّة. اعتقد دعاة هذا الفكر أنّ هذه المعايير لا ترتبط بتطوّر المجتمع أي أنّهم نزعوا عنها طابعها التاريخي واعتبروا أنّها عالقة بصفة مطلقة بالمجتمع أي أنّها كُنه ثابت لا يتغيّر. لا بدّ إذن من التخلّص من كلّ معيارية سواء كانت متعالية أو أخلاقيّة أو

حتى منبثقة من الشعب والمجتمع. نقد البنيويون كل المؤسسات من المصنع إلى المدرسة إلى السجون وبرزوا في مظهر التحرريين والحال أنهم ساهموا في الترويج لليبرالية الثقافية. يمكن جمع هذه التيارات في فلسفة ما بعد الحداثة التي دعت إلى تفكيك كل تماسك فكري واجتماعي... لا مجال في نظر هؤلاء أن يتجاوز المجتمع الحالة الراهنة بوضع مؤسسات جديدة وإيجاد تصوّرات مغايرة للوضع القائم. فالمطلوب ليس البحث عن مخارج والتفكير في المستقبل الجماعي بل تفكيك ما هو موجود ثم الانسحاب. هكذا يختار كل فرد طريقه وأسلوبه الخاص في الحياة غير عابئ بما يحدث من حوله. فكل تفكير في المستقبل هو عبارة عن "عقلانية وهمية" ومادامت النسبية المطلقة هي التي تحكمنا فلا مجال للتفكير والفعل. لنترك الأشياء تسير بكل حرية ولنمنع كل أشكال التدخل والحد الذاتي. هكذا اعتبر ورثة توكفيل كل تحرك شعبي بمثابة إحياء للشعبوية ومصدر خطر ينبئ بعودة الدكتاتورية. إن نقد الفكر الشمولي والأيدولوجيا المحنّطة التي تكبت الفكر وتؤمن بالتحديد المطلق وبالاحتميات لا يجب عليه أن يسقطنا في اللاتحديد المطلق والنسبية المطلقة التي يدعو لها هؤلاء الفلاسفة. فلقد راجت الثقافة الليبرالية حتى في الأوساط الفقيرة والمهمّشة والطبقات الشعبية وأثر ذلك أيضا على اليسار التقليدي. ففي نفس الوقت الذي تجنّب فيه هذا اليسار نقد التجربة السوفيتية وأحال ذلك إلى مؤامرات الإمبريالية ولم يخرج بدروس فكرية وسياسية هاهو ينصهر دون أن يدري في لعبة السياسة ويتحوّل إلى صورة من المشهد السياسي وينساق لأخطبوط الثقافة الليبرالية.

ليست الديمقراطية رديفا للجمهورية ولا يمكن تلخيصها في مجرد انتخابات دورية. لقد كان دعاة الجمهورية في الغرب ألد أعداء الديمقراطية. فطبيعة الأنظمة السياسية التي تستند للانتخابات هي بالأساس أوليغارشية أي أنها تمثل حفنة من الخبراء والسياسيين المحترفين وأصحاب المال والجاه. إننا اليوم شاهدون على إفلاس هذا النظام واستفاقة شعوب العالم على حقيقته اللاديمقراطية وقد برز ذلك جليا في عديد التحركات والاحتجاجات ولعلّ الدعوة إلى "الديمقراطية الحقيقية" Real Democracy في اليونان وإسبانيا وأخيرا في البرازيل وبلغاريا وغيرها من البلدان يشكل نقطة تحوّل سيكون لها الأثر العميق على تاريخ مجمل شعوب العالم.

IV. كما نكون تكون ديمقراطيتنا:

خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية عاشت البشرية جمعا، غربا وشرقا حالة من الرّكود الاجتماعي والفكري والثقافي تميّزت بهيمنة الفردانية ونزعة الاستهلاك واستقالة المواطن وطلبه للرّعاية. خضع المواطن طيلة عقود ولازال لسموم الدّعاية والإشهار ولصورة وهميّة لمجتمع يكره ذاته ويعد بالسعادة ويروج للنجومية والامتياز والتسابق والتفوق وللمال والمتاع والمتعة. في الأثناء استفحلت القضايا الاجتماعية وارتفعت نسبة البطالة وهمّشت أعداد متزايدة من الشّعوب وظهرت أوبئة وعم اليأس جزءا من العالم وزاد الإجرام وارتفعت نسبة الإصابة بأمراض العصر وتراجعت خصوبة الأرض وتلوّث الطّعام بالمبيدات والمواد السامة وعرف التعليم أزمات خانقة... كلّ ذلك والمواطن لزال متعلّقا بشاشات التلفزة وبالحمولات الإشهارية. فقد المواطن معنى الحياة ولم يعد أيّ نظام معياري وقيمي قادرا على جمع الناس. فالمجتمع يدفع نحو العزلة والأنانية ويشجّع على التقليد والتطابق. في هذا الوضع المتميّز بالفراغ برزت مجموعات تدعو إلى مختلف أنواع التعصّب القومي والديني والعرقي فتملأ الفراغ الذي ميّز حياة الناس وقد لقي خطابها تجاوبا في بعض الأوساط.

منذ الستينيات شهد العالم ارتفاعا هاما في الإنتاج وتميّزت هذه الفترة بما نطلق عليه بالدولة الرّاعية التي كانت تشرف على أهمّ القطاعات وقد مكّن ذلك جموعا متزايدة من دخول عالم الاستهلاك. إنّها الجنة الموعودة لا في عالم الآخرة بل على وجه البسيطة. إنّهُ عالم الوفرة. تترنّح المواطن وظنّ أنّ هذا الحاضر أبديا وأنّ حلم التحكّم اللامتناهي في الكون والطبيعة وفي كلّ مظاهر الحياة قد تحقّق بفضل العلم والتكنولوجيا والوفرة التي مكّنتها الثورة الصناعية والتكنولوجية. في بلدان الجنوب تعلّقت همّة الشباب بالنزوح إلى البلدان الغربية لا فقط بحثا عن العمل بل لتحقيق

مطمحهم في مراكمة المال وشراء السيارة والتدوّق من نعم البلدان الغنيّة. أصبح البحث عن تحقيق المُلذّات والتمتّع باللحظة الحاضرة هو المقود والمحرّك. غاب التضامن وتراجعت الصّدّاقة والالتزام في علاقة حبّ وعوضتها الأنانيّة واستهلاك الجنس. عاشت معظم بلدان العالم بما في ذلك بلدان الجنوب وخصوصا في مدنها الكبرى تحوّلًا أنثروبولوجيا أثر على جيل كامل. أصبحنا ننتع الجيل الجديد بجيل الياغرط وجيل الشيبس والجينز والهواتف الجوّالة ومعجون "الجال".

جاءت حركة 1968 وانتفاضات شعوب كلّ من تركيا والمكسيك وأمريكا ليستفيق المواطن على حقيقة أخرى غير تلك التي تسوّق لها وسائل الدّعاية والإشهار ألا وهي انتفاء إنسانيّة الإنسان وتحوّله إلى آلة تشتغل وتستهلك دون تفكير. كان الشّعار الأكثر رواجًا: مترو – شغل – نوم. نظيف لكلّ ذلك التلفزيون والسيارة.

فقدت البشريّة معاني الحياة وهيمنت عقليّة التّطابق والتقليد: نفس الخطاب، نفس اللّباس، نفس الأكل، نفس البرامج التّلفزيّة أو تكاد، نفس الرغبات. لم تتوصّل هذه الحركات ذات الطابع التحرّري من فتح أفق جديدة بل العكس هو الذي حصل إذ احتوت الليبراليّة الفاحشة نزعات التحرّر تلك لتوظفها في فرض النيوليبراليّة. في الأثناء انتقل قادة وزعماء هذه الحركات من موقع المعارض والناقد إلى مادم للنظام السائد.

ما من شكّ أنّه لا يمكن لأيّ مجتمع أن يتواصل دون وجود معايير تجمع مواطنيه وقواعد تحدّد سلوكه وتعطي للحياة معنى فلا يمكن مثلا استباحة الرّوح البشريّة أو التحقير من المرأة أو تبرير التصرّفات العنصريّة. لكن ما نلحظه اليوم هو افتقاد شبه تام للمعايير والقيم وبروز أزمة معاني وما يطلق عليه المفكّر اليوناني كورنيليوس كاستورياديس بصعود اللامعنى *La Montée de l'Insignifiance* وهذا سواء من خلال تعارض نوعين من القيم أو بانهيأ كليهما وهيمنة حالة من الفراغ. فهذه المرأة تناضل من أجل العدالة بين الجنسين ممّا يسقط فكرة ربّ البيت وسيّد العائلة وهام التلاميذ يشكّون في سلطة المرّبي والمدرّس. كلّ القيم التّقليديّة تعيش هزات لكن دون أن تعوّضها أخرى. لقد فقد العامل والموظف معنى العمل الذي كان في السابق وإلى حدّ ما مصدر فخر واعتزاز مادام دوره قد اختزل في تركيب قطع الكترونيّة أو تنفيذ قرارات أو مراقبة آلة ومادام يشاهد كل يوم

أناسا يراكمون الملايين والثروات من دون أي جهد يذكر. أمّا الفنون فلقد تهاوت. فهذا نحّات متطفّل يحوّل "مبولة" إلى أثر فنيّ مزعوم. لم يعد هناك أي معيار يسمح لنا بالتمييز بين أثر فني وآخر تافه. كلّ شيء جائز. أمّا البحوث العلميّة فهي الأخرى تعرف أزمة عميقة. لقد تدعّمت نزعة الاختصاص وأصبح لكلّ عالم لغته الخاصة التي لا يحذقها غيره. لا مجال للتحاور بين رجال الفيزياء والبيولوجيا أو غيرها من العلوم. لا وجود لما كان يطلق عليه بـ"العدالة العلميّة". لا وجود سوى لمعيار الاستهلاك. لا معنى للحياة إلّا بقدر الحصول على الأشياء الجديدة والتي عادة ما تحكمها الموضة وآخر صيحة فيها. إنّها آخر هاتف جوّال وآخر حاسوب وآخر تلفاز مسطّح وآخر لباس. في كلّ لحظة يشعر الإنسان أنّه في حالة نقصان وهذه الأشياء التي يحصل عليها أصبحت سريعة التآكل. ترافق كلّ ذلك مع نزعة الأنانيّة والفرديّة. كلّ شخص يرى في نفسه المثال ما دام قادرا على تحقيق رغباته وملذّاته المباشرة. لا يعني ذلك بروز أيّ شخصيّة ولا يوحى بنزعة تحرّريّة. فمقولة "لا بدّ أن نقبل بكلّ شيء لبناء عالم" (Il faut du tout pour avoir un monde) والتي يروّج لها البعض والتي في ظاهرها جدّ ديمقراطيّة لا معنى لها لأنّ واقع الأمر هو هيمنة التتابع والتقليد الأعمى. فهذه الحرية المزعومة هي وهم ولا تتعدى حرية اختيار البضاعة المعروضة والتي تحكمها الموضة. هي حرية استهلاكية. ثمّ إنّّه لا يمكن لنا أن نفعل أيّ شيء باسم الحرية المطلقة وإلّا أصبح قانون الغاب هو الفيصل بيننا. فعلا المواطن حرّ بأنّ يجلس ساعات أمام شاشة التلفاز وأن يأكل ما لذّ وطاب من الفاستفود و"الشيبس" وأن يشرب أنواع المشروبات الغازيّة ويلبس ما يحلو له من "الجينز"، لكنّه في الحقيقة يأكل نفس الأكل ويلبس نفس اللباس ويشاهد نفس الكليبات ويقصد نفس المساحات التجاريّة الكبرى. هي إذن "معايير" فارغة من كلّ محتوى وهي عنوان للتفكّك الاجتماعي. إنّها خصخصة الحياة. كلّ واحد يربض في ركنه ويتنكّر للمجتمع والمسؤوليّة وللقضايا العامّة. لكي يشتري المواطن آخر موضة لا بدّ له أن يؤمن بأنّ هذه البضاعة هي الأكثر عصريّة ولكي يبيعه البضاعة علينا بإقناعه بأنّها تحتوي على عناصر فذّة وهكذا أصبحنا نسمع اليوم عن مادّة غسيل "ثوريّة" ومبيد كيميائي بيئي (تماما كما نسمع عن التنمية المستديمة والحوكمة الرائدة والرشيّدة والحروب النظيفّة والطاقة النوويّة البيئيّة). ليس المواطن هو

من يشتري البضاعة بل العكس هو الصحيح لأنّ البضاعة هي التي تشتري مستهلكها فتغزو عقله قبل أن تغزو جيبه. هي أشياء مثيرة، رائعة، تثير النوازع. مع مرور الوقت تصبح كلّ البضائع ثورية ويفقد هذا النعت من تأثيره النفسي ويضطرّ المسؤولون عن الإشهار إلى استنباط أوصاف جديدة. يجيبنا البعض: أنتم تغالون فالعالم يشهد قفزات تكنولوجية تنبئ بكل خير للبشرية.

لكن هذا التّجديد المزعوم يخفي في الحقيقة واقعا شبه كارثي سمته الجمود والركود. ما الجديد فعلا منذ أربعين سنة؟ نكتشف أنّ عصرنا لم يفعل سوى أنّه عمق شرخا دشنته العصور السابقة ولم يضيف شيئا جديدا. فعلى المستوى العلمي ماذا يعني اكتشاف "البوزون" « bozon de Higgs ». هي بخلصة محاولة للتوفيق بين نظريتين تعودان إلى مائتي سنة ولا يمكن اعتبارها نظرية جديدة. أما الحاسوب والهاتف الجوّال وشبكات المعلوماتية فهي تعتمد مبادئ ومعارف متوفرة منذ عقود أي أكثر من 40 سنة. في الحقيقة لم يقع سوى تطوير التقنية بالحدّ من حجم الآلات وتكثيف الشبكات. كذلك هي حال الموسيقى والأدب وأنماط اللباس. فهي تدور في حلقة مفرغة منذ أكثر من 40 سنة. نحن لا نعيش عصر الاختراعات والابتكارات ولكن عصر إنتاج المماثل (الجدول الرقمية) (fichiers numériques) وإعادة استعمال (recyclage) وتركيب. حتى السينما والمسلسلات التلفزية تعيد إنتاج الآثار الفنية السابقة. نركّب جهاز الهاتف على حاسوب فنحصل على قاعدة رقمية (tablette numérique). كل يوم نسمع توزيعا جديدا لأغاني قديمة. أمّا الأغاني الجديدة فهي سريعة التآكل وتكاد تتشابه لحنا وإيقاعا. فموسيقى "الراب" التي كان من الأجدى نزع صفة الموسيقى عنها قد عوّضت اللّحن والطّرب والمسرح أصبح تهريجاً وانتزاعاً للضحك السخيف. بالمقابل دافع البعض الآخر عن فن بديل هو في الحقيقة مسخ للفن. فهذه الفرق الموسيقية الملتزمة تقدّم لنا أغاني فاقدة لكل روح وذوق وكلماتها تكاد تكون هي ذاتها بينما يختلّ العزف ويغلب عليه النشاز. فالديمقراطية لا تعني أن نوزّع بطريقة عادلة فنا " ثوريا" لا طعم له وهو عبارة عن دعاية أيديولوجية.

نعلم أنّه لازال هناك من يبذل ويبتكر ويقوم بمحاولات جادة لكننا أردنا أن نبرز الاتجاه العام والغالب. لا نبالغ إذا قلنا أنّ آخر علامات الابتكار الفني في الغرب تعود إلى الجيل

السابق. لكن لقاتل أن يقول: لما لم تفض هذه الأزمة التي شملت كلّ المستويات والبياديين إلى ابتكار شيء جديد ومخالف؟ ممّا لاشكّ فيه أنّ عديد العوامل قد تضافرت لترسيخ حالة الرّكود. سياسيا لم تعد الطبقة العاملة قوّة سياسيّة فاعلة بينما تراجع انتظام العمال في النقابات ممّا ترك المجال مفتوحا للقيادات البيروقراطية كي تنفّذ برامجها. كذلك لم تعد التجارب الماضية خصوصا منها تجربة الاتحاد السوفييتي والبلدان التي تدور في فلكه توحى بالتحرّر خصوصا بعد أن برزت للعيان حقيقة هذه الأنظمة وما آلت إليه من تفكّك وانهيار. فمن ثورة البولونيين إلى انتفاضة المجر 1956 وتشيكوسلوفاكيا ترسخ لدى معظم الشعوب أن هذا الطريق لا يختلف عمّا هو سائد سوى بشكل الحكم. أمّا النظريات العالم-ثالثية فلقد تراجعت ببروز أزمات الأنظمة القومية. نضيف لكلّ ذلك هيمنة النزعة الاستهلاكية والفردانية الضيقة. أثناء فترة السبعينات عشنا هجوما لليمين واليمين المتطرّف وبدأ العدّ التنازلي لعديد المكاسب التي حققتها الشعوب في العالم وروجّ للنيوليبرالية الفاحشة والمدمرة وفرض على الدّول والحكومات التخلّي عن عديد الأدوار التي كانت تضطلع بها ودعي لخصخصة التعليم والصحّة وغيرها من الميادين والمجالات بينما تكفّلت منظمات دولية كالمنظمة العالمية للتجارة بسنّ القوانين الجائرة من ذلك فرض التحوير الجيني وما يتبعه من مبيدات وتعميم البذور المهجّنة والمحوّرة وتقنين براءات الكائنات الحية التي عرفت اغتصابا من طرف مؤسسات عالمية وفرض غاز الشيسيت. كلّ ذلك دون استشارة الشعوب. فرضت على البلدان اتفاقيات تقضي برفع الدّعم عن عديد القطاعات كالزراعة والحال أنّ الزراعة الغربية ما كان لها أن تصمد إلى حدّ اليوم لو لا الدّعم المتزايد. هكذا امتدّت يد الأوليغارشيا العالمية إلى ميادين لم تطلها بعد مثل الفلاحة والتعليم وبعض الخدمات. من الملاحظ أنّ عديد المنظمات غير الحكومية خصوصا منها تلك التي تسمّي نفسها بمنظمات التعاون والتنمية قد ساهمت في ترويج هذا الاختيار وعوّضت إلى حدّ كبير الدّولة. فهذه منظمات إفريقيّة تساعد المزارعين على حفر الآبار ولكن تشترط عليهم اعتماد البذور المحوّرة جينيّا، وهذه منظمات غير حكومية خيرية تقدّم الإعانات للعائلات المعوزة وتطالبها بفتح المجال للشركات الدولية كي تخصص نباتات وأشجارا وتجعلها براءة وهذه أخرى مهتمّة بقضايا الصحّة في نيجيريا تقدّم الخدمات الصحيّة المجانية لقاء السماح لإحدى

شركات الأدوية بإجراء تجارب أدت إلى كوارث وانجر عنها موت أعداد من المواطنين. ما كان للأوليغارشيا أن تستمر في نشاطها لو لا أنها لم تسكن عقول المواطنين الذين وضعوا كل ثقتهم في المؤسسات الدولية وكل ذلك تحت غطاء العلم والتكنولوجيا والتقدم. أصبح كل من ينقد أو يرفض أو يحتجّ متهما بالتخلف وعداء العلم. اندمجت الشعوب في مجتمع الاستهلاك وفي عملية التسابق والتلاحق لكسب خيرات هذا المجتمع والتمتع بمواده وبضائعه. المهم أن تضمن النجاح وتتسلق القمم وتحقق النجومية. لا يهم أن يكون ذلك بفضل المضاربات والتحيّل أو حتى الدعارة أو اللجوء إلى القوّة. "كوّن على رحو وخدم على رحو وربّي يزيدو" هذا هو المثل الشائع في تونس. "ربّي أنعمت فزد". هكذا تركّب مفاهيم دينيّة على مفاهيم استهلاكيّة بل أنّ هذه الأخيرة قابلة للتأقلم مع كلّ المفاهيم. الكلّ يريد أن يتدوّق من عسل ونبيد مجتمع الاستهلاك ويريد السيارة والتلفاز المسطح ومختلف الآلات الالكترونيّة وأحدث الهواتف الجوّالة وآخر موضة في الجينز. لقد شارفت الأوليغارشيا على قتل كلّ روح نقد. لكن هناك مفارقات التاريخ التي لا يقدر عليها أحد ومفاجآته التي تعجز كل الأيديولوجيات عن التنبؤ بها. ففي السابق كانت الرأسمالية تستمدّ قواها وتتغذّى من الاحتجاجات التي كان يقوم بها العمّال والشعب بصفة عامّة والتي جوهرها المطالبة بالعدالة وبتحسين ظروف العيش. من نتائج ذلك أن ارتفع دخل العمّال وأصبحوا قادرين على اقتحام مجتمع الاستهلاك وعلى تدعيم عجلة الإنتاج. أمّا اليوم فلقد افتقدت الأوليغارشيا لهذه الحيويّة. فكّل الرأسماليين والخبراء يقرون بأنّ عجلة التنمية متعثّرة وأنّ عجلة الاستهلاك متناقلة كما أن الفئات الشعبية والمتوسطة تتراجع قدرتها الشرائية. ثمّ إنّ المواطن ما فتى يشعر بالفراغ وبانعدام المعنى لحياته بينما ارتفعت حالات الاضطرابات النفسية والشعور بالحرمان ولم تعد الوعود والشعارات البراقة تأخذ بمهجة المواطنين. وعدت الأوليغارشيا المواطنين بالوفرة والإستهلاك وفرضت تصورا خاصا للسعادة عنوانه تراكم المال والمتاع والبضاعة وها هي اليوم تعجز عن تحقيق ما وعدت به. ثارت الشعوب في تونس ومصر واليونان وإسبانيا والبرازيل وبلغاريا واقتحمت الحصون. ما كان للأوليغارشيا إلا أن غيّرت من أسلوب تعاملها لاحتواء هذه التحركات بينما دعا البعض الآخر إلى التقشّف لمجابهة الأزمة. فهذه اليونان تعصف بها الأزمة ويحتدم فيها

الصراع الاجتماعي وتُنصح ببيع بعض جزرها وها هي تونس تدخل مرحلة جديدة كآلت بانتخابات ظنّ الشعب أنّها ستكون خلاصه من الاستبداد والحيث الاجتماعي وهاهم الأسباب يرفعون في الساحات العموميّة شعارات "الديمقراطيّة الحقيقيّة" فتردّ عليهم الأوليغارشيا بتدعيم جهاز الأمن وهاهم المسؤولون البرتغاليون ينصحون العاطلين بالنزوح إلى إفريقيا بحثا عن الشغل في المستعمرات القديمة. بالتّوازي مع كلّ ذلك نشطت الجمعيات الأهلية التي كان جزء هام منها أداة طيعة في يد الأوليغارشيا لتوهم الشعب بأنه قد بدأ يفتك السلطة الفعلية ويساهم في القرارات.

نحن اليوم في مفترق طرق. فلقد برز للعيان خداع الديمقراطية التمثيلية وخطاب الشرعية وبدأت الشعوب تتلمّس الحقيقة وتكتشف أنّ الشرعيّة الحقيقيّة ليست شرعيّة الصناديق والبرلمانات ولكنّها شرعيّتها ذاتها.

ديمقراطية مجتمعات الإستهلاك وتخريب المجتمع والبيئة والفرسانية مغشوشة ولا تعدو أن تكون مسرحية سيئة الإخراج "أبطالها" محترفون سياسيون وخبراء وأصحاب جاه ومال وحرفاؤها مواطنون مخدوعون ومهوسون بالإستهلاك وحالمون بسعادة تضمنها الوفرة وتحققها الحكومات.

V. ديمقراطية حقيقية أم سرك انتخابي؟

1. أليس التخلص من فكرة التمثيلية ضرباً من الطوباوية؟

"تدعون أنه يمكن التخلص من التمثيلية ومن السياسيين؟ من يقود البلاد ومن يسوسها؟ هل الجهلة والمغامرون؟ هل سنستسلم للفوضى؟ ألا يؤول بنا ذلك إلى التقاتل والتطاحن؟ ألسنا بحاجة لأناس مقدرين وأكفاء وعلماء وخبراء وسياسيين محترفين؟ من سيقوم بتوزيع الماء والكهرباء وتنظيم قنوات الصرف وتوزيع الحاجيات من طعام ولباس؟ من يقدر على إدارة المدن والقرى والأحياء؟ هل تريدون بلاداً دون مؤسسات؟"

نجيبهم ويجيبهم الشارع المنتفض:

"صحيح أنه لا وجود لأي ضامن كي لا يختار الفرد والمجموعة الفوضى والتقاتل والتطاحن. فنحن لا نؤمن بالطبيعة الخيرية للإنسان بل نحن نعلم أن نفسية الإنسان تشقها نوازع وميول منها ما هو خلاق وإيجابي ومنها ما هو مدمر ومخرّب. لكن هذا لا يمنع من أن نقبل التحدي. لسنا ضدّ المؤسسات ولكننا ضدّ المؤسسات التي تستقلّ بذاتها وتتفصل عن الشعب وتصبح أداة لأقلية حاكمة. أمّا دعواكم بأن السياسة حكر على الخبراء والسياسيين المحترفين فهي باطلة. ماذا فعل هؤلاء الخبراء سوى أنهم خربوا الهواء والتربة واستنزفوا باطن الأرض والبحار؟ فلقد أقر أكثر من 60 بالمائة من أعضاء البرلمانات الأوروبية أنهم لا يفقهون شيئاً في الاقتصاد والحال أن المجتمعات الرأسمالية قد جعلت من الاقتصاد محور الحياة. ثم هل يمكن لعضو في حكومة أو برلمان أن يفقه في كلّ شيء وإلى أي حدّ يكون اقتراعه على قانون صائباً إذا اعتبرنا تشعب المسائل؟".

في الحقيقة ينفذ السياسيون المحترفون قرارات أحزابهم وتوصيات التكنوقراط والخبراء ومجمل البيروقراطيين. لهذا بالضبط يتملكنا الضحك ملئ جنيناً عندما يطالب البعض بحكومة تكنوقراط محايدة. فهؤلاء التكنوقراط يحكمون منذ زمان وهم من يعدّ القوانين

والقرارات والإجراءات سواء تلك المتعلقة بالاقتصاد أو الإنتاج الزراعي والغذائي أو العمران أو الثقافة وذلك في مكاتب مغلقة وفي تناسق مع العقلية المهيمنة وبالخصوص في تطابق تام مع القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية والتي تعلو على القرارات الوطنية. فهل يمكن لأي نظام سياسي منتخب أن يناقش أو يعارض قرارات المنظمة العالمية للتجارة؟ (بطبيعة الحال هناك استثناءات). بالطبع هناك هامش للمناورة ولكنه ما فتئ ينقلص لصالح سلطة عالمية. في معظم الحالات يصادق النواب على قوانين لم يدرسوها أو أنهم يكونوا قد خضعوا لضغوط لوبيات. فعلى سبيل المثال هذه مؤسسات مراقبة الدواء واللجان الأخلاقية الطبية تعجّ بممثلين عن الشركات العالمية للصيدلة وهذه فضاءح الأدوية تتتالي. بعض المسؤولين يتقاضون أموالاً ضخمة لتمرير بعض القوانين والإجراءات. ثمّ بم يتميّز النائب عن المواطن العادي؟ إنّها ليست بالضرورة الخبرة أو الكفاءة ولكن انتماؤه إلى حفنة من السياسيين المحترفين ومجموعات الضغط التي أصبحت تعتبر المجال العمومي ملكاً خاصاً لها. أمّا ما يعرف بالاستشارات الدورية فهي ليست سوى مناورات الغاية منها ترسيخ القرارات وإضفاء الطابع الشعبي عليها وإيهام المواطنين بأنهم قد ساهموا فيها. عادة ما نسمع عن وجود كتل برلمانية لكلّ واحدة منها ممّولين وداعمين وعلى هؤلاء النواب أن يردّوا الجميل بأحسن منه. قد يعترض علينا البعض بأنّ هناك النواب النزهاء. لكن هؤلاء لا يمثلون سوى أقلية ضئيلة وبالتالي لن يكون لهم أي تأثير يذكر بما أن السلطة تمتلكها الأوليغارشيا التي لا تجد صعوبة في محاصرتهم.

لا يتوقف رأينا على المؤسسات السياسية الصرفة بل يتعدّاه إلى أشكال التنظيم النقابي والمهني. فنحن شاهدون على تداخل المصالح بين البيروقراطية النقابية والأوليغارشيا وهي تتقاسم معها جوهر التصورات والتوجهات الكبرى المتعلقة والسياسة بصفة عامّة.

ليست التمثيلية والديمقراطية بالوكالة سوى انسحاب المواطن من القرار والفعل لصالح أغلبية من المحترفين والخبراء ولا تمثل في نظرنا جوهر الديمقراطية الحقيقية بل هي مسخ لها ومجرّد إيهام للشعب بأنه يمتلك السلطة التي تحتكرها الأوليغارشيا.

2. من نظام الأوليغارشيا إلى الديمقراطية:

سبق وأن بيّنا أن هناك خلط بين النظام الجمهوري والنظام الديمقراطي وأن الفلسفة السياسية الليبرالية قد اعتبرت أن الجمهورية سلوك مدني واجتماعي ولا تعني البتة نظام الحكم وبالتالي فهي لا تقرّ بوجود العدالة السياسية والاقتصادية ولكنها تطالب فقط بتوفير نفس فرص وحظوظ النجاح وبما تطلق عليه بالحرية الليبرالية التي تعني حرية تحقيق الرغبات الشخصية دون ضغط.

الجمهورية تعني الثقافة الليبرالية وهذه الأخيرة هي "الأخلاق" المدنية التي لا تقبل النقاش. كلّ الإصلاحات والمشاريع تصبّ في هذا التوجّه. صحيح أنّ النظام الليبرالي يرفض تقسيم المجتمع إلى فئات خاصّة تستمدّ سلطتها بالوراثة أو باعتماد الجنس أو الدين وهذا ما كان يحكم الأنظمة الملكية والتقليدية وحكم النبلاء ورجال الدين. لكنّ ذلك لا يعني أنّ الحرية التي نادى بها هي حرية جماعية. فما تحرّر الذاتي من وجهة نظر الليبرالية سوى ضمان حرية كلّ فرد في التّوق إلى أعلى المراتب والامتلاك ومراكمة المال والاستثمار والتمتّع بمباهج الحياة. هي إذن وكما بيّنا سابقا حرية سلبية وهي الحرية التي دعا لها فلاسفة ما بعد الحداثة. كلّ مظاهر الثقافة الليبرالية لا تمتّ في شيء إلى الديمقراطية بل لقد عرفنا أنظمة سلطوية وحتى فاشية في ظلّ الليبرالية الثقافية. يرفض الفكر الليبرالي في صيغته الحديثة مبدأ التحديد ويدعو إلى حرية فردية مطلقة تقطع مع ما تسمّيه "بالميتافيزيقيا الغربية" أي مع كلّ المعايير مهما كان منبعها ومع كلّ التحديدات. في الحقيقة هذه الحرية المطلقة وهذا التخلّص من كلّ التزام هو وهم وذلك لسبب بسيط هو أنّ الإنسان كائن اجتماعي. ثم ماذا تعني الحرية المطلقة في عصر تهيمن فيه وسائل الدعاية والإعلام ويهيمن فيه خبراء وسياسيون محترفون منقطعون تماما عن هموم ومشاكل الشعب؟

لا بدّ إذن من إعادة التفكير في الديمقراطية وأوّل خطوة في ذلك هي التفريق بين النظام السياسي وبين النظام الاجتماعي أو بين النظام السياسي والنظام الأنثروبولوجي.

فالديمقراطية تعني التحرر الذاتي وهذا الأخير لا يلخص في الحرية الليبرالية. فهو في ذات الوقت تحرر فردي وجماعي ولا يمكن الفصل بين هذا وذاك أو الفرز بصفة دقيقة ونهائية بين ما يعود للفرد وما يعود للمجتمع. ثم إن الديمقراطية ليست مجرد شكل محدود لممارسة السلطة من خلال وضع دساتير ولكنها أيضا نوع خاص من المجتمع ومن الأفراد الذي يحملون خاصيات أنثروبولوجية وأخلاقية وسلوكية تتناقض رأسا مع "القيم" السائدة كحب التملك والبروز والنجومية والتقليد والهيمنة على الكون. لا يمكن تلخيص واختزال تغيير المجتمع في مجرد الاستعاضة عن فئة حاكمة بأخرى مهما كان لونها أو القيام ببعض الترميمات في مجالات كالإنتاج والجبابة وتوزيع الخيرات والبيئة. فلا بدّ لهذه التحوّلات الأنثروبولوجية أن تحدث وتحصل على مستوى الفكر والعمل ولا معنى للتصور السطحي لليسار الذي يرى أنّ الثورات (ونعني بها افتكاك السلطة) هي التي ستغيّر العقليات وذلك بتأثير الأحزاب والتيارات السياسية.

في الحقيقة ما وقع تاريخيا هو ليس تغيير السلوكيات في اتجاه التحرر الذاتي الفردي والجماعي بل أنّ الأحزاب البيروقراطية بجميع أشكالها قد جمهرت الأفراد والمواطنين أي جعلت منهم صورا لبعضهم البعض لباسا وتفكيريا وتبعية للحزب الحاكم وخنوعا للسلطة البيروقراطية. الديمقراطية الحقيقية ليست دعوة فوضوية لنظام دون مؤسسات أو حنين لبعض أشكال الحكم البدائي. فمن المفارقات أنّ الحرية المطلقة التي يدعو لها المفكرون الليبراليون والحدائيون أصبحت هي الأخرى مهددة مادام العالم يعدّ لفرض آلات الكترونية في جسم المواطن لمراقبته والتأثير على سلوكه وذلك بفضل النانوتكنولوجيا.

أصبح بارزا للعيان أنّ هناك أوليغارشيا عالمية تسخر كلّ المؤسسات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة لفرض هيمنتها. كل المبادرات والابتكارات والاقتراحات توظّف لخدمة مصالحها. مثال ذلك أنّ كلّ المساعدات التي تقدّم للمهندسين الزراعيين تصبّ في اتجاه إنتاج مواد ملوثة بالمبيدات والأسمدة وتعتمد البذور المهجّنة والمحورة جينيا والتي هي على ملك المؤسسات الدولية وشركات الكيمياء والبذور والصيدلة وهذا الإنتاج موجه أساسا للسوق وبالأخص السوق الدولية. لا يهمّ أن تقطع المواد الغذائية التي خضعت للأشعة وللتصبير بالمواد الكيميائية آلاف الكيلومترات ما دامت قد ساهمت في تطوير عجلة

التسويق والبوضعة. حتى المشاريع البيئية أصبحت توظف لخدمة الرأسمالية الفاحشة. فهذه دوائر مالية تقوم بتبييض الأموال للحصول على طاقة الرياح وبذلك تبدو وكأنها تعمل لصالح المواطن. نسمع يوميًا عن شركات نفط مثل شركة "طوطال" تستثمر في الإصلاح التربوي وهذه المساحات التجارية مثل كارفور ترفع شعار "التنمية المستدامة". لا مكان للمحلي والجهوي. جوهر الحياة هو البوضعة أي تحويل كل شيء إلى بضاعة بما في ذلك البشر.

لا بد أن ننبه من أننا لا نسعى إلى اختزال الديمقراطية في نظام جامد أو في تصور لنموذج جاهز. فالديمقراطية كما كل مفهوم وكما كل تسمية لا تستقر على شيء ثابت وقار. كل تسمية هي نقصان وإن اضطررنا لذلك وهذا ما يجب الوعي به. هي عملية خلق جماعي لتنظيم جماعي ولثقافة وعقلية أساسها سلطة الشعب. من أين ينبع هذا التصور ثم لماذا نرغب في الديمقراطية؟ أليس الأحرى بنا أن نعتني بما يخصنا وبمصلحتنا الخاصة؟ هل نحن أوصياء على الشعب؟ ألا يحمل هذا التوق إلى الديمقراطية بذور الدكتاتورية حتى وإن تلحّف بالديمقراطية؟

بادئ ذي بدء نحن نعتبر أن الكائن البشري هو صهارة (Magma) من مختلف النوازع والتوجّهات وليس هناك من ضامن أنّ هذه النوازع الدفينة لا توظف في اتجاه رغبة في السلطة ونوع من السلوك النرجسي الذي قد يجهض المشروع الديمقراطي. فهذا المشروع هو بالأساس تراجيدي أي أنه يرفض الضمان ولهذا نقول أنه عملية خلق وتأسيس لا ينقطعان ولهذا أيضا لا يمكن تصور شكل نهائي وقار للنظام السياسي الديمقراطي. هذا لا يعني أننا لا نقدّم تصوّرات أولية أو أننا نتخلّى عن إبداء الرأي أو الاقتراحات. نحن نتوق للديمقراطية لأنّ النظام السياسي القائم قد أفرز كوارث اجتماعية وبيئية وثقافية وأصبح يهدّد حاضر ومستقبل البشرية جمعاء. نحن لا ننطلق من رغبات فردية أو من ترف فكري أو من أيديولوجيا محنطة أو من نظام فكري جاهز. فالديمقراطية تعتمد تفاعل الآراء (Doxa) والأفعال (Praxis) ولا تستند لفكر قائم ومحدّد (Epistémé). نحن ننطلق من إرث إنساني تراكم على مدى الدهور والحقب ونحن أيضا صدى للانتفاضات الشعبية التي تعرفها اليوم مختلف بلدان العالم.

فهذا النظام السياسي القائم والمهيمن يحول دون قيام الشّعوب بدورها الفعّال في إدارة شؤونها ويحثّ على الانعزال والفرديّة والأنايّة الضيقة والاستهلاك والتّقليد والتّطابق. لقد ساهم كلّ ذلك في انهيار كلّ المعاني الجامعة وفي تفكّك المجتمعات وبروز نوع أنثروبولوجي من الأفراد لا يهتمّ سوى بمصالحه الضيقة.

أن نطمح لمجتمع مغاير فهذا يعني أنّنا نغيّر أيضا من سلوكنا اليومي وهذا لا يعني البتّة أنّنا نبشّر بأخلاقيّات من عندنا. فتغيير السلوك لا يكون بجرّة قلم أو بمجرد قرار. بطبيعة الحال لن يكون ذلك دون التوجه إلى التربية والسلوكيات المهيمنة في المجتمع ونقد الثقافة الليبرالية وإبراز تفسخها وأزمتها. فهذا العمل يخصّ أجيالا كاملة. لنبسّط المسألة من خلال مثال حيّ: لنفترض أنّ قطارا تعطلّ أثناء مروره بمنطقة ريفيّة وتوقّف عن الحركة. سيهدئ قائد القطار من روع الرّاكبين ويطلب منهم المكوث بالقطار ريثما يقع إصلاح العطب. لو حدث ذلك في هذه الأيام لتقبّل الركاب هذه التوجيهات دون أيّ ردّ فعل وظلّوا يترقّبون المعلومات التي سترد عليهم بين الحين والآخر. لكن لو افترضنا أيضا أن ساعات مرّت دون أن يحصل الجديد؟ ماذا سيحدث؟ البعض سيطالب بمقابلة المسؤولين ويعربون عن احتجاجهم. أمّا البعض الآخر فسينظمون صفوفهم ويشرعون في حلّ القضايا العاجلة كالعناية بالأطفال والشيوخ والمرضى وتوزيع الماء أو الأكل إذا توقّف.

إذا اعتبرنا أنّ النظام السياسي العالمي لا يحقّق ديمقراطيّة فعليّة فلا مجال إذن للترميمات والترقيع ولا بدّ من الشّروع في التّفكير في شيء آخر. عندما نقول ابتكارا فلا نقصد به مجرد حلول تقنية وعقلانيّة صرفة ولا منطلقا سببيا مطلقا. نحن نقيّم المجتمعات السابقة بعد نشأتها فنقول هذا نظام استبدادي وهذا نظام أرستقراطي ولا يمكن أن نجيب عن السؤال: لماذا ظهر هذا المجتمع أو ذاك بتلك الشاكلة وبذاك النظام السياسي. فقوانين التاريخ لا وجود لها ونفس الشروط الاقتصادية والاجتماعيّة يمكن أن تفرز أنظمة متباينة وهذا ما أكّده لنا تاريخ البشريّة.

كذلك نحن نقترح على أنفسنا ابتكار مشروع سياسي مخالف لما هو مهيمن وذلك لن يكون من فراغ أو من رغبة فرديّة وترف فكري لمجموعة معزولة. فالتاريخ يبرز لنا لحظات حاسمة أقرّت فيها الشّعوب بأن القوانين والقرارات وأشكال الحكم ليست البتّة من صنع

الآلهة أو من التّقاليد الموروثة ولكنّها مسؤوليّة البشر ولهذا رفضت استبداد الحكّام مهما كانت مرجعياتهم ومصادر السّلطة المزعومة.

تاريخيًا كان هناك اتجاهان أساسيان (إذا استثنينا الأنظمة الاستبداديّة والشموليّة). فمن ناحية هناك الاتجاه الذي دافعت عنه البرجوازيّة وفلاسفة الأنوار والذي يحمل في طياته بعض مظاهر التحرّر وهو النّظام التمثيلي ومن ناحية أخرى هناك التيّار الديمقراطي الفعلي الذي حتى وإن لم يع بذاته فقد كان يحمل بذور التحوّل الديمقراطي الفعلي. ندمج في هذا الأخير كلّ المحاولات والتجارب التي تعتمد المجالس والنيابات المحدودة في الزّمان والقابلة للطّعن وتجارب التّسيير الذاتي. كما ندمج فيه كلّ مكاسب الحركة العماليّة وتجربة المجالس في روسيا في سنوات 1905 و1917 والحركة الحرياتيّة *libertaire* في إسبانيا سنة 1936 وانتفاضة بودابست بالمجر سنة 1956 والحركة اللّوديّة *Luddites* وحركة التعاونيّات التي ارتبطت بالثورة الغربيّة والحركات النسوية. كما نظيف لكلّ ذلك التجارب البيئيّة والاجتماعيّة المعاصرة من ذلك حركات بذور المزارعين والدّفاع عن البذور الأصليّة ونخص بها حركة *Kokopelli* وحركة كوليبيري *Colibris* وحركات القرى البيئيّة والعمران البديل وحركات البساطة الإرادية وحركة "ازرعوا الخضر في المدن وفي الحدائق ووزعوا البذور" وحركات الشّبّاب المعطلّ والتنسيقيات التي عرفتها البلدان التي شهدت انتفاضات خصوصا في اليونان وإسبانيا (وكذلك الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا...). لا ننسى أيضا تجارب المجالس في منطقة الصعيد المصري أثناء ثورة 1919 التي جابهها الأنغليز بالدبابات وحركة "شوراه" الإيرانيّة التي انقض عليها رجال الدين واحتووها ولو عدنا إلى التاريخ القديم لقلنا أنّ مختلف الانتفاضات التي عاشتها شعوب العالم ضدّ الاستبداد القومي والعنصري والديني والطائفي كانت تشكّل بذورا للتحرّر لا ريب فيها. أخيرا لا بدّ من التذكير بمآثر التجربة اليونانيّة القديمة على حدودها (بما أنّها شملت فقط الأحرار) والنّظام الديمقراطي الذي أرسوه في أثينا والذي كان يعتمد الديمقراطيّة المباشرة.

لن نسقط للتذيل لأيّ تجربة كما نرفض كلّ تعصّب قومي أو حضاري ولكننا نقرّ دون عقد بالمكاسب التي أتى بها الفكر المعاصر مهما كانت حدودها وأولها فكرة الكونيّة. الكونيّة لا تعني فرض الفكر الواحد. إنّها تجسّد حقّ كلّ الشّعوب مهما اختلفت ثقافتها وتاريخها في أن

تطمح للحريّة والتحرّر ولذلك نحن نفضّل هذا التوجه المعاصر على التوجّه التقليدي بما فيه الديمقراطي الأثيني والذي يحصر الديمقراطيّة على مدينة ضيقة وعلى الأحرار والرّجال. فالتحرّر لا يستثني أيّ جنس أو شعب ولا يستقرّ على أيّ حدود جغرافيّة.

من ناحية أخرى اقتصر اهتمام القدامى الذين طرحوا مسألة الديمقراطيّة على الجانب السياسي البحت واستثنوا المسائل الاجتماعيّة مثل العبوديّة والعائلة والعلاقات الأبويّة. نلاحظ أنّ كونيّة المعاصرين وخصوصا الليبراليين منهم يشوبها الغموض والنفاق: إنّها بالأساس حقوق الإنسان الغربي. لكن ذلك لا يعني أنّ شعوب بقية البلدان لا يمكن لها أن تتبنى هذه الكونيّة وتوظفها لصالحها.

أمّا من القدامى فإننا نستلهم منهم الفكرة القائلة بأنّ السلطة هي ملك الشعب لا نفر من المحترفين. ففي أثينا القديمة والديمقراطية كان هناك 30 ألف إلى 40 ألف مواطن حرّ وكانت الجلسات العامّة تظّم ما يقارب 6 آلاف مواطن وتنعقد 40 مرّة في السنة. يقوم هؤلاء المواطنون بالتصويت على القوانين بما في ذلك تلك المتعلّقة بشن الحروب. كلّ المسؤوليات السياسيّة والقضائيّة كانت تقرّر بالقرعة أي أنّه لكلّ مواطن حرّ الحق في الإدارة والسلطة. لقد كان المواطن يربّي (التربية: Paidea) على ممارسة المسؤولية وهذه التربية تسمح للشبان بتقييم معاصريهم وبتقدّم المسؤوليّات. هي بمثابة التكوين المستمرّ الذي يقوم به الشعب الذي يربّي ويتربّي. يتعرّض المواطنون إلى المسائل اليوميّة التي تشغلهم في السّوق والأغورا (الساحة) وحتى أثناء تناول الطّعام. كلّ السّلطة تنبع من المجالس ومنظّمات الدّولة منصهرة في الشعب ولا وجود لمؤسّسات منفصلة عنه كالبرلمانات...

نستلهم أيضا فكرة النيابة المحدودة بالزمان والقابلة للطّعن في أيّ وقت مع وجود مراقبة لصيقة للمكافين بإدارة الدّولة عبر المجالس. عندما يقع اختيار مواطن بالقرعة يخضع لتقييم أدنى وللمساءلة ليتحقّق المواطنون من قدراته ويمكن سحب الثقة منه في أيّ وقت. كما على النّائب أن يقدّم تقييما لنشاطه أثناء مدّته النيابيّة وفي مناسبات عديدة. ينطلق هذا التّصوّر الديمقراطيّ الفعلي من حقيقة بديهيّة وهي أنّ السلطة مدعاة للمفسدة وقد تجعل صاحبها يستغل نفوذه لأغراض شخصيّة. لا بدّ إذن من إيجاد كلّ الطرق والأساليب لمراقبة هؤلاء

"الحكام". في الأنظمة السياسيّة المعاصرة يفصل المسؤول والحاكم عن الشعب. اليوم معظم البرلمانات والهيئات السياسيّة والإدارات تعيش حالة من الفساد واستغلال النفوذ.

نستلهم أيضا من القدامى فكرة أنّ السّلطة لا بدّ لها أن تكون بارزة للعيان وشفافة بصفة مطلقة. فلا وجود لأسرار خاصّة. في الأنظمة المعاصرة هناك تباين جلي بين سلطة رسميّة وسلطة حقيقيّة مخفية وخفيّة. نظريًا تقوم السلطة التنفيذية بتطبيق القرارات القضائيّة والسهر على تطبيق القانون. في الواقع يتحكّم الجهاز التنفيذي بدءا من الرّئيس إلى الحكومة في كلّ السلطات وهو الذي يوجّه السياسات ومشاريع القوانين ويراقب الجهاز القضائي ويمكن له أن يتخذ قرارات هامّة دون استشارة الهيكل القضائي.

أما الشّرط الخامس الذي نعتبره أساسيا لترسيخ الديمقراطيّة فهو تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين المواطنين. لا نستقى هذا الموقف من القدامى والمعاصرين ولكن من الحركة الشعبيّة والديمقراطيّة ومن الحركة العماليّة. في المجتمع الأثيني القديم كان المواطنون الأحرار متساويين سياسيًا ولكن غير متساويين اقتصاديًا. في النظام الحالي لا وجود لعدالة سياسية ولا لعدالة اقتصاديّة. لكن لا يفوتنا بأن نذكر بأنّه في المجتمع الأثيني القديم كانت هناك مؤسّسات مهمّتها تذكير المواطنين بأنهم زائلون ومعرّضون للفناء. إنّها التراجيديا اليونانيّة. من خلال المسرح يقع تذكير المواطنين بمخاطر التعدي على الآخرين ومن الاندفاع والانفعال غير المحسوب والمغامرة.

للعدالة الاقتصاديّة دور جوهري في تجنيب المواطنين اللّهث وراء الاستهلاك الأعمى ومراكمة الخيرات والمتاع. يضع المجتمع قوانين وإجراءات تحول دون استئثار فئة بالخيرات كما تسمح له بالتدخّل في مجمل النشاطات كالزّراعة ليضمن للمزارعين دخلا يسمح لهم بمواصلة نشاطهم خصوصا في الظروف المناخيّة الصعبة.

قد تخامر البعض بعض التساؤلات بما في ذلك قضية تعميم ملكيّة وسائل الإنتاج ودور السوق والعملية. دون الدّخول في مهاترات لا طائل منها نقول أنّه لا يمكن منع الملكيّة الفرديّة إلّا متى تحوّلت إلى أداة استغلال. ثمّ إنّ مفهوم الملكيّة ذاته سينغيّر مع المجتمع الديمقراطي الجديد. كذلك هي العملة فهي وسيط لا يمكن التغاضي عنه وقد ظهرت أخيرا

مبادرات فذة في بعض مناطق أوروبا وأمريكا تمثلت في ابتكار عملات محلية وأشكال أخرى من الوسائط. أخيرا فإن الدعوة إلى القضاء على السوق تعدّ من قبيل العودة إلى تجارب بيروقراطية سابقة. فمادامت الديمقراطية التي نرنو لها تنبع من الشعب فهي أولاً وأساساً ديمقراطية محلية. لهذا لا بدّ من تطوير الأسواق المحلية والتشجيع على الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي أساساً.

لقد عرفت البشرية السوق منذ القدم ولكن هذه الأخيرة لم تأخذ الأهمية التي نعرفها اليوم إلا مع بروز المجتمعات الرأسمالية التي وضعت الاقتصاد والإنتاج في محور الحياة. المجتمع الليبرالي هو مجتمع السوق والتبادل "الحر" بل أن التجارة تحتل مكانة مركزية في الاقتصاد. لكن المتعمق في سير الأمور يلاحظ أن الدولة تتدخل بصفة مباشرة في تسيير الشؤون الاقتصادية من إنتاج وجباية ونفقات وتقديم الدعم للبنوك والمصارف في ظروف الأزمات وكل ذلك بارتباط بالإملاءات الدولية التي تفرض عن طريق المؤسسات والمنظمات العالمية مثل البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. كما أن القطاع الخاص يرتبط بألف خيط بالدولة وبالداور المالية والاقتصادية الدولية (دعم أجنحة سياسية، خلق اللوبيات، تنفيذ أشغال لصالح الدولة، المناولة الدولية، التصنيع لصالح شركات عالمية، الخ). مع تطور المبادلات التجارية العالمية وبالخصوص بروز مؤسسات دولية تشرف على هذه التجارة برز تناقض بين عولمة الإنتاج من ناحية والحدود السياسية القومية لتدخل الدولة التي تحوّل دورها تدريجياً إلى مسير لهذه العمليات جاهدة للتوفيق بين هذه الظواهر المتناقضة. من ناحية أخرى فإن هيمنة الشركات العابرة للقارات واحتكارها لإنتاج مجزئ وموزّع في كل أرجاء العالم جعل من حرية التجارة تجارة إجبارية. فقطاع الفلاحة وحده يبرز لنا زيف الإدعاء بوجود سوق دولية حرّة حيث تلجأ الدول الأوروبية والغربية عامة إلى دعم فلاحتها عند الإنتاج والتصدير (والفلاحة الغربية لم تعد قادرة على الصمود من دون دعم الدولة) بينما تطالب بلدان الجنوب برفع دعمها لمنتجها. يمكن القياس على ذلك في المجالات الأخرى.

إذن لا توجد سوق حرة بالمعنى الكامل وكما تروج له الدعاية النيوليبرالية بل أن التجارة الدولية التي أصبحت تحتلّ الواجهة هي في طريقها نحو القضاء على الأسواق المحلية

والجهوية. فالحديث عن التنافس الحرّ هو من باب الدعاية الكاذبة لأنه مع نشأة المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة لا مجال للحرية حتى في معناها الليبرالي. فعلى سبيل المثال أقر المجتمع الدولي دستوراً غذائياً أطلق عليه Codex Alimentarius بمقتضاه يقع منع تسجيل البذور الأصلية وعديد المواد الطبيعية التي ليست على ملك الشركات الكبرى وذلك لفرض البذور المهجنة والمحورة جينياً بل أن شركة منستو تعدّ لبذرة محوّرة أطلق عليها ببذرة الموت التي لا يمكن إعادة بذرها. إذن ما المقصود باقتصاد السوق؟ المقصود هو بالأساس توجيه اقتصاديات كل البلدان نحو السوق العالمية. هاهو الرأس المال الدولي وبعد أن أحكم قبضته على المواد الأولية وموارد الطاقة واحتكر البحوث العلمية يسعى إلى الهيمنة على الكائنات الحية وتحويلها براءات اختراع أي ملكاً لحفنة من الشركات العالمية وبالتالي حرمان السكان الأصليين من حقهم في بيع هذه المواد في أسواقهم المحلية وفي الأسواق الدولية. فالنبات والحيوان والجينات بما في ذلك جينات البشر تصبح ملكاً للشركات. يمنع المزارعون من تبادل بذورهم (تلك كانت من بين الإجراءات الأولى التي أقرتها قوات التحالف بعد دخولها العراق) وتفرض قوانين البراءة التي تنتفع منها المؤسسات الكبرى.

أخيراً لقد أصبحت المضاربات المالية الدولية السمة المميزة للعصر إذ يعرف ما يسميه البعض الاقتصاد الوهمي توسّعاً على حساب الاقتصاد الحقيقي. فحجم المبادلات والمضاربات المالية يفوق حجم الاستثمارات المباشرة والموجهة لمختلف قطاعات الإنتاج. إذن لا وجود لسوق حقيقية وفعلية.

الديمقراطية هي إعادة الاعتبار للجانب المحلي والجهوي. ينسحب ذلك على مجال الإنتاج والتسويق إذ أن الحفاظ على الخصوصيات المحلية هو في نفس الوقت حفاظ على التنوع. ففي مجال الإنتاج الزراعي لا يمكن فرض التعاضد القسري على المنتجين وفرض توحيد الإنتاج بل لا بد من ترك الحرية لهؤلاء في اختيار الطريقة التي تلائمهم إنتاجاً وتوزيعاً. بطبيعة الحال لا بد للنشاط الاقتصادي أن ينصهر في مخطط عام مع التزام المجتمع بتقديم العون لهؤلاء المنتجين لمجابهة القضايا التي تهمهم (التقنيات، تهيئة المساحات، تقديم النصائح، مقاومة ظاهرة التلوث والانجراف والتصحر، الحفاظ على التربة، تطوير التقنيات

الملائمة، تجنب استنزاف موارد الطاقة والمياه الخ...). المعضلة لا تتمثل في وجود السوق ولكن في وجوب اضطلاع المواطن والمجموعة بدور مركزي في توجيه الإنتاج. فالديمقراطية هي مع سوق يتحكم فيها المستهلكون الذين يحدّدون في كل مرة حاجاتهم. أما السوق التي تتحكم فيها الاحتكارات وتفرض فيها سلعها عن طريق وسائل الدعاية فهي سوق إجبارية وهي أبعد ما يكون عن التجارة الحرة. في الحقيقة لا يمكن لأي مجتمع أن يتجاوز الوسائط غير المباشرة التي تربط مختلف مكونات المجتمع وإلا سقطنا في الشمولية وهيمنة البيروقراطية باسم هيمنة الدولة ولكن المسألة لا بدّ أن تطرح في إطار أشمل. فللحيلولة دون الاحتكار وبروز لوبيات تتحكّم في السوق لا بدّ من إلغاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. فالديمقراطية الحقيقية تفترض العدالة الاجتماعية وضرورة تحديد المجموعة لحاجياتها لا أن تتكفّل وسائل الدعاية والإشهار بفرض منتجات استهلاكية لا تخلو من مخاطر بيئية وصحية. لا بدّ إذن من أن يتحوّل العمل من وسيلة لكسب العيش إلى نشاط مسؤول لا يخلو من الطبيعة الفنية فنعيد الاعتبار للمزارع بديل المقاول الفلاحي وللمبتكر والمبدع بديل المنفّذ. بخلاصة لا بدّ للعمل أن يستعيد طابعه الفني والإبداعي. بما أن الديمقراطية الحقيقية تفترض مراجعة كل المفاهيم بما في ذلك الشغل فإن مفهوم المهنة هو الآخر معرّض للتغيير. فالمزارع ليس بالضرورة ذاك الذي يتعاطى النشاط الزراعي إما بالوراثة أو لكونه يقطن الريف ولكنه بالأساس ذاك الذي يميل للنشاط الزراعي ويعشق الأرض ويمارس نشاطه بكل فن ورغبة. ينسحب ذلك على كل الأنشطة. يدّعي الليبراليون أنه إذا افتقد المزارع أو المهني إلى الوازع المالي فإنه سيتخلى عن نشاطه ولكننا نوّكد أن هذا التصوّر خاص أساساً بالمجتمعات الرأسمالية المعاصرة وأنه لا يمكن أن نسحبه على المجتمعات التي سبقتها كما أنه ليس بقدر مسأط. هو تصوّر مخيالي فرضته الرأسمالية وقد أدى إلى تخريب المحيط وتهديد النشاط البشري بما أن المجالات الطبيعية أصبحت مهدّدة بالاندثار. فكما أن المجتمعات الرأسمالية غرست في أذهان الناس تصوّرات وجعلت منها معايير ومسلّمات يمكن للمجتمعات الديمقراطية أن تنشئ من صلبها تصوّرات جديدة للمجتمع والمحيط تقطع مع الفكر الموروث.

أخيرا نستلهم من القدامى التحديد الذاتي. التحديد اختياري فردي وجماعي وينسحب على كل المجالات السياسية منها ومجال الإنتاج والاستهلاك وغيرها. بخلاف الأنظمة السياسيّة التي يدّعي حكامها أنّهم يستمدّون سلطتهم وسلطانهم من قوّة فوق بشريّة وإلهيّة كالخلفاء والأئمّة أو من قوانين التاريخ وحتميّاته المزعومة أو حتّى من العقل والعلم فإنّ الديمقراطيّة لا تستند سوى على المعايير التي تنشأ من داخلها ومن خلال فكر وفعل جماعيّين. يعني ذلك أنّ كلّ المؤسسات معرّضة للمراجعة والتغيير. كذلك هي المفاهيم كالعدل والعدالة والحرية. ليس من الغريب على سبيل المثال أن تقرّر الأغليبيّة التراجع عن الديمقراطيّة والاستعاضة عنها بمستبدّ عادل أو دكتاتور. إذن هناك إمكانيّة للتراجع وهذا يعني أنّه علينا وضع قواعد وإجراءات ولنقل شبه كوابح تفرض على أعضاء المجالس وعلى كل الهيئات السياسيّة منها والعلمية والصناعية وغيرها التحديد الذاتي. يمكن للمجتمع أن يعزل بعض مواطنيه لاعتقاده أنّهم أصبحوا يشكّلون أعداء للمصلحة العامّة سواء باقتراحهم لقوانين تتعارض رأسا مع الديمقراطيّة أو لأخرى تدعو للعودة للاستبداد وفصل المؤسسات عن الشعب. لا بدّ أيضا من وضع هياكل قادرة على مراجعة قرارات المجالس والهيئات وكلّ ذلك يفرض على المواطنين التفكير برويّة قبل اقتراح إجراء أو قانون. لا بدّ أيضا من ضبط قواعد تمنع استنزاف المحيط وتخريبه وتحّد من الاستغلال الجائر للمصادر الطبيعيّة.

رغم كلّ هذه الأدوات التي تساهم في الحدّ من سلطة "الحكام" والمؤسسات وتفرض مراقبتهم اللصيقة من طرف المواطنين عبر انعقاد اجتماعات دوريّة للمجالس المحليّة والوطنية فلا وجود لضمان بأنّ الديمقراطيّة لن تنتكس. فهي أساسا تحديّ وهي نظام المخاطر أي أنّ الضامن الوحيد فيها هم المواطنون من خلال فكرهم وممارستهم وابتكاراتهم. في الديمقراطيّة الحقيقيّة يتحوّل المواطن إلى سيّد نفسه. هو حاكم ومحكوم في نفس الوقت. لا يعني ذلك أن يتحوّل إلى كائن فردي منعزل يتحرّك ويفعل وفق أهوائه ونوازعه. فهذا المواطن هو قبل كلّ شيء كائن اجتماعي تاريخي. لقد علّمنا التاريخ أنّه كلّما تحرّكت الشعوب وتحملت مسؤولياتها إلّا ومثّل ذلك مكسبا لها. يجب القطع مع فكرة القائد والرّمز والمخلّص والرّفيق المحبوب وزعيم الأمة. الديمقراطيّة ليست الفردانية المقيّنة والأناييّة الضيقة كما أنّها ليست جمهرة المواطنين وتوحيدهم في صورة واحدة خدمة للقادة

والأحزاب الدكتاتورية. هي حرية فردية وجماعية وهي تستدعي أقصى درجات الحرية الفكرية والعملية مع اعتماد مبدأ التحديد الذاتي لكي لا نخلّ بمصلحة المجموعة والمحيط. هذا المبدأ يقرّه المجتمع وهو أيضا قابل للمراجعة ولا يمكن أن يصبح سيفا مسلّطا ضدّ الشعب. كلّ الآراء تتساوى مهما تباينت واختلفت ولكلّ الحقّ في إبداء رأيه مهما تعارض مع فكر الأغلبية ولا مجال لخنق الرّوح الإبداعية باسم أخلاق متعالية فوق بشرية أو قوانين حتمية. فالتحديد الذاتي لا يعني كبت الروح الإبداعية. هو ذاتي فردي وجماعي قبل أن يكون قانونا أو إجراء محدّدا. هو التقيّد بأخلاق جماعية مثل عدم الإساءة للآخرين واحترام المحيط وهذا يستدعي تحوّلًا أنثروبولوجيا والقطع مع صورة الكائن الفردي الأناني والنهم. لهذا لا بدّ من صهر العلوم والتقنيات والثقافة والفنون في المجتمع ورفض انفصال هذه المجالات عنه تحت أي غطاء سواء الخبرة أو الأهلية المزعومة. هذه بعض ملامح الديمقراطية كما نتصوّرها.

3. لماذا نريد الديمقراطية:

سؤال يتكرّر كلما طرحت المسألة وخصوصا في الفترات التي عرفت تحركات شعبية. يعتبر البعض أنّ ذلك يدخل في باب الترف الفكري بينما يرى آخرون أنّه يعبر عن نوازع دفيئة وربما حالة من العصاب النفسي. يتّهم كلّ من يدعو للديمقراطية بأنّه يخفي برنامجا استبداديا ويسعى من خلال هذه الدعوة إلى تحقيق مآرب شخصية لا غير أو الاستجابة إلى دوافع نفسية خاصة. لكننا نجيب هؤلاء المشككين ونردّ عليهم سؤالهم: ماهي الدوافع النفسية التي جعلتكم ترفضون هذه الدعوة إلى الديمقراطية والحرية؟ ألا ينمّ ذلك أيضا عن نزعة استبدادية؟

قد يفسّر البعض هذا التوق بقوانين الصّراع الطبقي معتبرينه المحرّك الرئيسي للتاريخ. حسب هذا التحليل يحدّد التناقض بين علاقات الإنتاج الرأسمالية وقوى الإنتاج المعطّلة فتنفجر الانتفاضات والثورات لتحرير قوى الإنتاج. هناك إذن قانون اقتصادي تاريخي حتمي. سيكون العمّال طليعة هذا التّغيير وسيقودون المجتمع إلى مصيرهم الحتمي أيضا. لكن ألم تعرف العقود الأخيرة حالة من التراجع ومن انصهار الطبقات الفقيرة في مجتمع الاستهلاك؟ هل يكفي أن ننتمي إلى طبقة محدّدة لكي يتحدّد موقعنا؟ لا ننكر أنّ الصّراع الطبقي يمثل عاملا أساسيا لكنّه ليس الوحيد والمحدّد ولا وجود لقوانين للتاريخ. لا يمكن اختزال هويّة الفرد والمجموعة في انتماء طبقي أو في مهنة. فهذه صفة من الصّفات لا غير.

ننطلق في مقاربتنا لقضايا العصر من موقف نستلهم أسسه من تجارب التاريخ وكذلك من موقف خاصّ نعتقد في سلامته. بادئ ذي بدء نحن نرفض فكرة الفصل. فنحن لسنا فقط عمالا أو مثقفين أو عاطلين أو تونسيين أو فنانيين أو رجالا أو نساء. نحن كلّ ذلك وبعض من ذلك. نحن كيانات متعدّدة ولا وجود لكنه يعرفنا وهويتنا لا تتوقّف على تعريف واحد وتحديد نهائي وثابت. نعود ونطرح نفس السؤال: لماذا نريد الديمقراطية والحرية؟ لماذا لا نحبّد نظام الاستبداد؟ فنحن نسمع كلّ يوم أناسا يصرّحون علانية بأنّ هذا الشعب لا يستقيم

ولا بدّ له من دكتاتور أو مستبدّ عادل يقوم اعوجاجه. في الحقيقة خلافا للنوايا الطيبة للبعض أو القوانين الحتمية نحن نرفض الفكرة التي تدّعي أنّ الإنسان خير بالطبع (أو عكس ذلك). فالإنسان خليط من النوازع ومن الدوافع وليس هناك أي ضامن من أن لا تتحوّل الحركات المعادية للاستبداد إلى استبداد أشنع أو أن تبرز للسّطح تلك النوازع النرجسية (التي تعود إلى فترة الطفولة الأولى) وصولاً إلى الكراهية. ليس هناك من ضامن أن لا تتغلّب نزعة السّلطة والسيطرة والزعامة على فرد أو مجموعة مهما ادّعت أنّها ديمقراطية. فالمجتمع الديمقراطي لا يعترف بالضمانات. إذن على أيّ مستند يمكن أن نبني الديمقراطية؟ نحن كائنات حيّة وعاقلة نحتكم لعقلنا في بناء المجتمعات والمؤسسات. لكن ما الذي يجبرنا أن نعتمد منطقاً عقلياً؟ إنّه في الحقيقة اختيار. من يقول عقلاً ومنطقاً في هذه الأيام يقول علوماً وتكنولوجياً. إذن سنرسي نظاماً ديمقراطياً يستند للعلوم والتكنولوجيا. في تصوّر العديد من المواطنين الديمقراطية هي قبل كلّ شيء اللّحاق بالمستوى العلمي والتكنولوجي للبلدان المتقدّمة. كثيرون هم المفكّرون والعلماء الذين دعوا إلى اعتماد أخلاقيات نستمدّها من مسيرة العلوم والاستعارة من البيولوجيا والفيزياء. لقد توصّل العديد من العلماء الذين تحوّلوا فجأة إلى فلاسفة أمثال جاك مونو وفرنسوا جاكوب وتوفّر إلى أنّه يمكن استعارة نظريّات اجتماعيّة من "منطق العالم الحيّ" أو "بيولوجيا الأعصاب" أو من نظريّة الأنساق Théorie générale de système أو نظريّة الكوارث أو الديناميكا الحراريّة Théorie thermodynamique ونطبقها على المجتمع. هكذا ظهرت كتابات من نوع: الإنسان والنموّ، إعادة إنتاج المجتمع، المجتمع السبرنتيكي، التّنظيم الدّاتي للمجتمع، الإنسان العصبي. تناسى هؤلاء أنّ كلّ المفاهيم ليست انعكاساً آلياً ومطابقاً كلياً للواقع وإنّما هي مفاهيم وضعها الإنسان بعقله وخياله. في الحقيقة واعتباراً للتخصّص الشّديد الذي تعرفه العلوم يمكن القول مع المفكّر اليوناني كورنيليوس كاستورياديس: "رجل العلم أصبح يعرف أشياء كثيرة عن أشياء أقلّ وكلمة علم إلّا وضاق مجال علمه".

منذ قرون وعقود ظهرت دعوات لإيجاد أخلاق بل حتّى أديان علميّة بحيث تؤسّس على قاعدة علميّة بحتة. لقد ارتبط كلّ ذلك بتصوّر خاطئ مفاده أنّ العلوم والتكنولوجيا محايدة وبتأثيرات لازالت جليّة للفكر الوضعاني. فحتى ماركس قد تنبأ منذ 1844 بعلم واحد

للإنسان يجمع العلوم الإنسانيّة والعلوم الطبيعيّة. "فعلوم الطّبيعة ستشمل علوم الإنسان. كما أنّ علوم الإنسان ستحتوي على علوم الطّبيعة: سنحصل على علم واحد".

في الحقيقة إنّ مشروع الدّيمقراطيّة هو الأساس اختيار معقول (raisonnable) وهذا لا يعني أنّه غير مشروط بالظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة أو أنّه لا يستلهم من تاريخ البشريّة. فهو ليس بالضرورة مشروعاً عقلياً صرفاً لأنّه لا وجود لقاعدة وأساس عقليّ لهذا الاختيار؟ لا وجود لأيّ دافع يجبرني أن أختار عقليّ ومنطقيّ؟ هل هي الأخلاق التي تفرض علينا القبول بالمجتمع الدّيمقراطيّ؟ في الواقع كلّ الفلسفات والمراجع الأخلاقيّة لم تفعل سوى أنّها حوّلت القضايا السياسيّة إلى قضايا أخلاقيّة صرفة. كلّ الأخلاقيّات التي دعت إلى التحابب والتضامن والعمل الخير وربطت كلّ ذلك بمرجعيّة لم يفعل أصحابها والمنادين بها سوى أنّهم طبّقوا عكس ما دعوا له ومارسوا الإجرام والاستبداد. في الواقع ليست الأخلاق هي التي تحكم بيننا ولا هي المراجع ولكنّهم البشر ولا وجود لأخلاقيّات منفصلة عن فكر وممارسة البشر.

ليست الدّيمقراطيّة ضرورة حتميّة ولا هي قدر ولا هي إرادة فرديّة منعزلة ولا وجود لأيّ ضامن أن لا يبتغي الشعب الدّكتاتوريّة. لا يعني ذلك أنّنا ندعو إلى نسبيّة مطلقة مقابل التّحديد المطلق ومنطق الحتميّات أو لمجارات فكر ما يعرف بالفلاسفة الجدد الذين يرفضون كلّ عمل واعي ونشاط يهدف للتّغيير. لكنّنا عندما نذكّر بذلك فيعني أنّنا قرّرنا تحمّل مسؤوليّاتنا ونتائج اختياراتنا. لقد اخترنا أن نكون أحراراً وهذه أوّل خطوة نحو الحريّة. اخترنا أن نفكّر بحريّة وأن نقطع مع الفكر الموروث والمفاهيم المسقطّة والمهيمنة. فكّل المفاهيم والرّؤى قابلة للمراجعة والتجاوز بما في ذلك تصوّراتنا للدّيمقراطيّة ومفاهيم كالتنمية والاقتصاد والهويّة والثّقافة والفنون...

نتعلّق بكونيّة متحرّرة ونرفض الحقائق الكونيّة الثابتة والمطلقة دون أن نسقط في النسبيّة المطلقة. نرفض الحتميّات ولذلك نرفض أن نكون قادة ووعاظاً ووكلاء وأعضاء في لجان مركزيّة للأحزاب وسياسيين محترفين. فمسؤوليّة تأسيس المجتمع الدّيمقراطيّ الحقيقي تعود للمواطنين ونحن لا نفعل سوى أنّنا نثير تلك القدرة الخلاقة لتصوّر المغاير والجديد. هذا لا يعني أنّنا نتنصّل من كلّ مسؤوليّة.

مشروع الديمقراطية والتحرر الذاتي الحقيقي وليس الفردي والأناي ليس حكرا على شعب أو ثقافة أو حضارة ولا هي منة من سياسيين أو فقهاء. فكما أن هناك من يرى في بقاء المجتمعات الحالية المؤسسة على قاعدة الاستغلال والحيث الاجتماعي وتخريب البيئة والمحيط والترويج للاستهلاك المقيت ونهب الخيرات واحتكار الثروات والاستبداد في جميع أشكاله فإنه يحق لكل مواطن ومجموعة أن ترغب في مجتمع مغاير أساسه العدل والتضامن وأن ترفض وهم السلطة المطلقة والتوسع اللانهائي للإنسان وهم السعادة التي تعني الاستهلاك والمراكمة. يحق لنا أن نرغب في أن لا يتحول شغلنا إلى مجرد وسيلة للاستزاق كما يحق لنا أن نرفض شفافية المعلومة سياسية كانت أو علمية.

يحق لنا أن نأمل في تنظيم مغاير للمجتمع يرفض الاستغلال والتفاوت الاجتماعي ويرفض أيضا تهجير الأرياف وفرض عمران فوضوي لا يمت للإنسانية بشيء.

يحق لنا أيضا أن نناقش وننقد اختيارات الخبراء ونرفض هيمنتهم على المجتمع بدعوى أنهم يمتلكون ناصية العلم والمعرفة خصوصا ونحن نعاين اليوم الكوارث والتخريب الذي تعرفه البشرية ويطل مختلف أرجاء المعمورة، وكل ذلك باسم العلم والحضارة والتقدم.

يحق لنا أن نرغب في هواء نقي وطعام غير ملوث بالمبيدات والأسمدة وماء صافي. يحق لنا أن نختار هواياتنا وميولنا وأن نوظف طاقاتنا خدمة للمجتمع ودون أي ضغط.

يحق لنا أن نرغب في لقاء الآخر المختلف عنا والمماثل لنا في نفس الوقت وأن نتفاعل معه لا على قاعدة المسلمات أو الهيمنة ولكن من خلال تبادل حرّ للأراء (Doxa). نعلم مسبقا أن تحقيق ذلك أمر ليس بالهين. فنحن لسنا في عجلة من أمرنا ونرفض الوصاية أو الانضواء تحت أية مضلة أو نعت سواء كان ذي طبيعة سياسية صرفة أو مهنية: عمال أو مثقفون أو طلبة أو حزبيون. فنحن مواطنون ولأننا نرفض الحتميات نتحمل مسؤولياتنا في الإصداع بآرائنا والعمل من أجل تحقيقها. لا يعني ذلك أننا نعتبر أنفسنا "ذاتا تاريخية" تقود مسيرة التاريخ. قد يرى البعض في هذا الموقف مجرد حلم أو جنون. نجيب هؤلاء إن جنون بودلار Baudelaire كان أنفع للإنسانية من عقل وتعقل كل سماسرة وتجار الفكر في ذاك العصر وজনون ابن المقفع والجاحظ والمعري والشابي والطاهر الحداد والكواكبي

أفيد من تعقل الفقهاء ورجال البلاط من أشباه المفكرين الذين كانوا سندا للاستبداد. فالدعوة إلى الديمقراطية المباشرة والمحلية ليس من قبيل الأيديولوجيا لأننا لا ننطلق من ثوابت ومن فكر وثوقي ولأننا لا نؤمن بالاحتميات. لقد أثبتت تجربة الانتفاضات في تونس ومصر وتركيا واليونان وإسبانيا وغيرها فشل وخيبة الديمقراطية التمثيلية وقد تجلّى ذلك في المطالبة بالديمقراطية الحقيقية Real Democracy (خصوصا في إسبانيا واليونان). لقد برزت محاولات عديدة لفرض مثل هذه الأشكال الديمقراطية والتي رغم فشلها قد تركت لنا مآثر ومناورات تنير حاضرنا ومستقبلنا. لا بدّ من الشروع الآن وهنا في القطع مع الصورة البائسة للفرد الأنثروبولوجي الأناني والمنعزل والمتقبل والمقلد والمتطابق. فهذه هي شعوب العالم تكتشف مرّة أخرى ساحات النقاش ولنقل "أغورا" تتبادل فيها الآراء وتقترح مبادرات وتتمرن فيها على ممارسة الديمقراطية الفعلية التي تتجاوز مجرد بطاقة انتخاب نوكل بها مستقبلنا ومصيرنا لحفنة من المحترفين السياسيين. لا مكان لذات تاريخية تقود عملية التحوّل ولا لنخبة مختصة ومحترفة بل أنّ كلّ فئات المجتمع باستثناء أقلية ضئيلة تشكّل في تضامنها الذات التاريخية الفعلية.

أمّا الإملاءات والمؤامرات واستراتيجيا افتكاك السلطة التي يعتمدها السياسيون المحترفون والأحزاب بصفة عامّة فمالها حتى لو نجحت أن تؤبّد الاستبداد وإن في أشكال أخرى. ليست هذه شعوبية ولا هي تبشيرية ولكنّها الحقيقة التي نستقيها اليوم من خلال الانتفاضات الأخيرة. فلقد بدأ الشعب يفقد الثقة في أدعياء الثورة والأيديولوجيا. لن ننتبأ بمستقبل هذه لحركة ولكننا نعتقد أنّه لازال هناك مجال واسع للعمل الفكري والممارسة العملية والمبادرة التي قد تتخذ أشكالا مختلفة.

4. من أجل تحوّل أنثروبولوجي:

ماذا نقصد بالتحوّل الأنثروبولوجي؟ هل هو مجرد تبني جملة من الإجراءات والسلوكيات والأخلاقيات التي نسقطها أو نعمل على فرضها؟

نفترض الديمقراطية مواطننا ديمقراطيا والعكس بالعكس. لكن من هو هذا المواطن وهل هذا يعني أنّه عليه أن يلتزم بأخلاقيات متعالية وقواعد سلوك وفي هذه الحال أين يكمن الفرق

بين هذه القواعد وبين القواعد التي تفرضها الأيديولوجيا والمرجعيات الأخلاقية والتي لم تفعل سوى أنها أفضت لنتائج معاكسة لما كانت تدعو له.

نعتقد أنّ المسألة تتجاوز كلّ الإيديولوجيات والمرجعيات وأنها ترتبط بتحليل الواقع الملموس. لن يتوقّف التحوّل الأنثروبولوجي للمواطن الديمقراطي على تغيير بعض السلوكيات والمواقف. ما هو مطروح هو القطع مع الصورة المهيمنة للفرد المعاصر. لكلّ مجتمع الفرد الملائم له. هذه حقيقة يتجاهلها الليبراليون واليساريون على حدّ سواء وهم الذين يحلمون بـ"فبركة" أو لنقل خلق نموذج خاصّ قابل للتأثير ويمكن التحكم في تصرّفاته وميوله: هي جمهرة المواطنين إمّا من خلال فرض أيديولوجيا واحدة وغرس نوع من نرجسية المجموعة التي تعتمد التعصّب والولاء للحزب أو القائد فيتحوّل المواطنون إلى صور لبعضهم البعض فكرا وسلوكا وحتى لباسا أو أنّها تلك التي تغزو العقول عن طريق البضاعة والإشهار وإبراز نموذج للفرد الناجح والتميّز أي ذاك الذي راكم المال والمتاع وانصهر في مجتمع الاستهلاك. لقد كانت الانتفاضات الشعبية التي عرفتها عديد البلدان فرصة لاكتشاف هذا النوع من السلوك وهذا النوع من الفرد الذي حتى وإن ساهم في التحرك ضدّ الاستبداد فإنّه لم يتخلّص من تأثيرات المجتمع ويبرز ذلك من خلال ظاهرة النجومية السياسية والميل نحو البطولية والزعامتية والبحث عن الشهرة والتميّز. لقد كانت تلك الانتفاضات ولازالت فرصة لتعرية تلك الحقائق.

قبل كلّ شيء ماهو النوع الأنثروبولوجي المهيمن في مجتمعاتنا المعاصرة؟ هو ذاك الفرد الأناني والنرجسي والطامح للقوة ومراكمة المال والمتاع. هو أيضا ذاك السياسي المحترف الذي يدّعي أنّه يمتلك مفاتيح الأزمات ويحذق مخاطبة الجموع ويلجأ للوصول لغايته إلى استعمال مصطلحات لا يحذقها سوى أمثاله من المحترفين السياسيين. هو أيضا ذاك الخبير الذي يدّعي قدرته على حلّ كلّ المعضلات بفضل معارفه ومعلوماته. هو ذاك الفنان الذي يسعى بأقصى جهده إلى التميّز من خلال الهدام وتسريحة الشّعور واللّحية والمظهر الخارجي والحال أنّه لم يعد يسعى إلى إتقان عمله الفنّي وأصبح ينتج مواد سريعة التآكل. هو أيضا ذاك المواطن العادي الذي يطمح إلى تسلّق سلّم المراتب الاجتماعية ويلتحق بمستوى عيش الفئات والطبقات العليا. هو ذاك الذي يمضي ساعات في مشاهدة التلّفة

والخضوع إلى مختلف وسائل الدعاية والإشهار. هو ذلك الفرد اليأس والمنزوي والذي يشعر دائما بحالة من النقصان ولم يشفي غليله والذي لا يكثرث سوى باللحظة الحاضرة وبمصالحته الفردية. هو ذلك الفرد الذي لا يهتم بالشأن العام.

قد يردّ علينا البعض بأنّ هناك أيضا الأشقياء والبؤساء والعاطلون والمهمشون الذين لا يمتّون لهؤلاء بأيّ شكل من الأشكال. نردّ عليهم بأننا قد اقتصرنا على الصورة المهيمنة للفرد في المجتمع وهذه الصورة قد اخترقت كلّ الفئات والطبقات. فهذا المجتمع الرأسمالي الفاحش والمدمر وهذا النظام الدولي الذي يضع القوانين والاتفاقيات يصنع الفرد الملائم له. فباسم التصرف العقلاني والاختصاص بما في ذلك عالم السياسة يحوّل الخبراء والمحترّفين السياسيّون المواطنين إلى أفراد متقبّلين ومنفذين.

لا ترتبط المسألة فقط بالمستوى التعليمي. فلقد نجد حنكة لدى مزارع بسيط تتجاوز كلّ أفكار مثقّف وعالم. من من المهندسين الزراعيّين يشكّك في الزراعة الصناعيّة والكيميائيّة التي تعتمد النفط؟ فالغالبية تقنّع بما يدرّس لها في الجامعات. من من الأطباء والصيدلة يشكّك في طبيعة الأدوية والخيار الكيميائي لمؤسّسات الصيدلة؟ فبرامج كليّات الطب هي بالأساس برامج كارتالات الصيدلة والكيمياء. من المضحك أن نسمع اليوم أنّ مؤسّسات عالميّة لتكرير وتوزيع النفط ستساهم بصفة نشطة في إصلاح التعليم.

يغرس النظام السياسي القائم عبر أجهزة إعلامه وسياساته ومن خلال تشجيعه لنزعة الفردانية والأنانية تصوّرا مفاده أنّ المجتمع أصبح مصدر خطر ويجب تجنّبه وتجنّب الفضاءات والالتزام في صداقات. في نفس الوقت تعطى للمجتمع نعوت مثل مجتمع المعرفة ومجتمع الامتياز. يعتقد المواطن أنّ الحلول الكامنة لأزمات مجتمع الاستهلاك تتلخّص في إجراءات تقنية صرفة. استعاضوا عن المسؤولين الحاليين بخبراء وتقنيّين وخريجي الجامعات والمدارس العليا وسوف نصلح ما فسد !!

ليس من الغريب أن يبحث هذا الفرد المنعزل والأناني والنرجسي عن علاقات افتراضية خارج المجتمع. هو يتوجّس ريبة من الآخرين ومن لقائهم. ثمّ هو قد استبطن فكرة القوّة

اللامتناهية والتحكّم العقلاني الصرف في كلّ المعطيات الفيزيائية وحتى البيولوجية والنفسية لذا تراه يهوس بالآلات وبالتكنولوجيا الحديثة ويصبح عبدا لها.

كلّ يوم تطلع علينا الصّحف بأخبار عن اكتشاف علاج ناجع لهذا المرض أو ذاك أو حول تقنية جديدة للولادة الصناعيّة خارج الأرحام أو بتقنية جينيّة لخلق الكائنات الحيّة. فهذا الإنسان قد تحوّل إلى إله على وجه البسيطة. إنّه وهم القوّة والسيطرة والبروز والاستهلاك دون حدود. هو رفض امتحان الموت وامتحان الحرّيّة: موت الأفكار والمعتقدات والتصوّرات المهيمنة وحرّيّة النقد والمراجعة والتساؤل اللّامحدود. فهذا الذي يحلم بالقوّة والسيطرة المطلقة والمال والمتاع والسيارة يرفض امتحان الحرّيّة لأنّه يتنازل عن حرّيّة الفكر والفعل والمبادرة ويندمج في المجتمع تطابقا وتقليدا. هو إذن شبيه بتلك الصّورة الشعبيّة التونسيّة: إنّها الدّجاجة التي تحملها مياه الفياضات فتستبشر بالأمطار التي ستجعل المحصول الزراعيّ عاليا. تعتمد وسائل الإعلام والدّعاية والإشهار على إخفاء حقيقة الأزمة وتغطّي ذلك بخطاب مشحون بالوعود التي تلقى آذانا صاغية.

كيف السبيل إلى تجاوز هذه العقليّة السلبية والأنايّة للفرد المعاصر وهذا النوع الأنثروبولوجي الخاصّ بالمجتمعات الرّأسماليّة دون السّقوط في مستنقع الكارثيّة أو في نوع من التبشيريّة أو في الانعزالية والتعصّب. لن يتأتّى ذلك سوى بإعادة اكتشاف سلوكيّات مثل التضامن والتي كادت تضمحلّ داخل المجتمع والاستلهاّم من تجارب الشّعوب سواء من تاريخنا الخاصّ أو من التاريخ المشترك للبشريّة جمعاء. لقد رفع الأسبان واليونانيون أثناء انتفاضتهما شعارات مثل: "من أجل بعث شعب ذي كرامة" وحرّروا التّعبير في اجتماعاتهم العامّة ووضعوا إجراءات وقواعد شعبيّة وكانوا بذلك قد زرعوا بذورا للديمقراطيّة الحقيقيّة. لقد طالبوا بمجتمع مغاير قادر على التحكّم في الميكانيزمات الجيو-سياسيّة ومتفاعل مع التحوّلات التي يعرفها العالم قاطبة وقد نجحوا إلى حدّ كبير في رفض وصاية بعض الأحزاب المحسوبة على الثوريّة. لا بدّ أيضا الوقوف على الحدود الفعلية لهذه التجارب دون الحطّ منها. الدّرس الأهمّ من كلّ ذلك هو أن نشأة الفرد الأنثروبولوجي الجديد والمجتمع الديمقراطي ليست مجرد قرار بيروقراطي وإرادي تأمري بل هو نشاط متواصل يمتزج فيه الفكر مع الممارسة.

يتطلب ذلك أيضا خلق ثقافة جديدة وتصوّرات فنيّة تواجه التصرّوات المهيمنة للفرد المعاصر وللنوع الأنثروبولوجي المهيمن وتفتح الطريق للفدّ والمغاير. لقد أفاقت شعوب الغرب بالخصوص على مخاطر السّلطة البيروقراطية في أشكالها المتعدّدة ولم يعد يحنّ لهذا النوع من النّظام السياسي سوى قلة من المتأدلجين الذين يتوهّمون أنّهم قادرون على الاستعاضة عن الشعب والمواطنين أو أنّهم رسل سعادة لا يفقه معناها سوى القلة من السياسيّين المخضرمين. لا يمكن لهذه المجموعات السياسيّة التي لا تعرف الديمقراطيّة في صفوفها أن تُرسي نظاما ديمقراطيّا حتى وإن رفعت شعارات الحرية والديمقراطية. تغيير الفرد الأنثروبولوجي يبدأ هنا والآن ولا يرتبط بالسّلطة السياسيّة القائمة. إنّ التزام واختيار ونهج وسلوك وهو أيضا فكر وتصوّر مغاير. تتشابك كلّ هذه المعطيات والجوانب في حركة دائبة لتخلّص المواطن من أوهام مجتمع الاستهلاك لإبراز نوع جديد من الفرد المسؤول.

قد يعترض البعض علينا بقوله: "هل يمكن لشعب جاهل أن يتبنى الديمقراطيّة؟" هل بإمكان شعب فاقد للقيم والمعايير أن يدخل مثل هذه المغامرة؟ ألا يمثل ذلك خطرا ومدعاة للفوضى؟ رغم اختلافنا مع هذا الرّأي الشائع فإننا نتفق معه في أنّه لا ديمقراطية بدون ديمقراطيّين. لكن من يسبق؟ هل الديمقراطيّة كنظام سياسي أم الديمقراطيّون؟ إنّها المعضلة الأبديّة. بعض التيارات السياسيّة التي تدّعي الثوريّة تقرّ بأنّ الوسيلة الوحيدة لضمان مجتمع عادل هو تمكّن هؤلاء من جهاز الدولة. لهذا تراهم يخطّطون لافتكاك السّلطة بشتّى الوسائل والطرق. يُصبح جوهر الصّراع السّلطة. نعتقد أنّ المسألة أعقد من ذلك وأنّه لا يمكن فرض عقليّة على المواطنين أو إجبارهم بأن يكونوا ديمقراطيّين أو "ثوريّين". فالديمقراطية تربية تبدأ هنا والآن. كلّ ذلك يتطلّب الشّروع في ممارسة فرديّة وجماعيّة قد تتخذ أشكالا عديدة يتدرّب فيها المواطنون على ممارسة الديمقراطيّة. فهذه الجمعيات والمنديات وساحات الحوار تشكّل نواتات وبدورا للمجتمع الذي يراد بناؤه. فالعلاقة بين الفكر والتصوّر من ناحية وبين الممارسة معقّدة جدّا ومتداخلة ولا يمكن لنا أن نقرّ أيّهما يسبق الآخر. لقد برزت خلال الانتفاضات الشعبيّة أشكال جديدة للتضامن واكتشف المواطنون بعضهم البعض بعد

أن كان كل واحد منزويا في ركنه الخاصّ ومهد ذلك طريقا نحو إيجاد علاقات جديدة بينهم. فمن انتفاضة الوجود إلى انتفاضة المصير يظلّ الطريق طويلا ويتطلّب جهدا جماعيا.

في هذا الإطار لا بدّ من الوقوف عند بعض الممارسات الخاطئة التي يلجأ لها البعض باسم ثورية مزعومة ويسارية متطرّفة هي أقرب منها للصبيانية من أيّ شيء آخر. يعتقد هؤلاء الراديكاليون من كلّ ملة أنّ النضال الديمقراطي أو كما يسمّونه النضال الثوري يعني التحرك والبروز في مجموعات صغيرة والمواجهة المباشرة والعنيفة للسلطة والاستفزاز والعنف الفردي أو حتّى الجماعي الذي تمارسه أقلية متأدلجة. ما يجهله هؤلاء هو أنّ هذا التصرف الأرعن يكون في غالب الأحيان مدعاة لتخوّف المواطنين الذين يرون في هذه المجموعات عصابات عنيفة تمهّد لنوع آخر من الدكتاتوريات. كما أنّ استعمال تعابير ثورية من نوع "الطلائع الثورية" قد تذكّر البعض بتجارب مريرة عاشتها شعوب أخرى. تعتقد هذه التيارات أنّه يمكن لها أن تكون بديلا للنشاط الفعلي للمواطنين والشعب بصفة عامّة رغم نفيها الصّارم لذلك. ثمّ إنّ مواجهتها لا تنطلق من تحليل للواقع الملموس ولكن من مرجعيّات ورموز يغلب عليها الطابع الأيديولوجي. ماذا يعني مثلا أن يحمل البعض في تظاهراته صورا لرموز مثل لينين وتشيتشي غيفارا وستالين وماوتسي تنغ وباكونين أو رموزا قومية؟ ماذا يعني هؤلاء بالنسبة للشعب؟ بالمقابل تتميز هذه المجموعات بجهلها الكامل لقضايا تهّم المواطنين مثل الزراعة والتّعليم والفنون والثّقافة والبيئة ويتلخّص برامجهم في رفع شعارات متآكلة. في معظم الحالات يحتلّ أبناء العائلات المرفهة مواقع قيادية في هذه المجموعات وعادة ما تبوء حركاتهم بالفشل والتفكك والانقسام فترى البقية الباقية منهم يملؤون النقابات ومنظّمات حقوق الإنسان وما شابهها. هي إذن حركات هامشيّة ولا يمكن لها أن تساهم البتّة في أيّ تغيير ديمقراطي حقيقي.

نفس الشيء يمكن قوله في بعض نشطاء البيئة. صحيح أنّ التّخريب البيئي قد عرف أوجه. لكن رفضنا لسلطة الأوليغارشيا ليس مجرد ردّ فعل على هذا التّخريب ولكن لأننا نرفض هذا المجتمع الممزّق والفاقد لكلّ معنى ومعيار. بعض هؤلاء النشطاء سقط في العدميّة والكارثيّة والبعض الآخر انصهر في الجهاز السياسي المهيمن ودخل لعبة السياسة الرّسميّة.

نعود ونقول لا ديمقراطية دون ديمقراطيين والسؤال من يسبق لا معنى له لسبب بسيط وهو أنّ الفكر والممارسة متلازمان ومتداخلان وأنّ الديمقراطية لا تنفصل عن ممارسة الديمقراطية.

5. الديمقراطية والعدالة السياسيّة:

لا نعتبر أنّ مجرد التصويت كلّ خمس سنين يلخّص جوهر الديمقراطية. فهذه الأخيرة محلية وجهوية و"وطنية" وكونية وهي أيضا مهنية، في الإدارة والمصنع والمعاهد والحيّ وفي الجمعيات والنوادي وفي العائلة...

المبدأ العام هو تساوي الآراء. يعني أنّه لكلّ مواطن الحقّ في إبداء رأيه بكلّ حرية ودون الالتزام بأيّ مرجعية. لا تناقش المرجعيات والمسلمات بل تتقارع الآراء وهذا بارتباط بقضايا الحياة اليومية. يمكن تصوّر جلسات عامّة دورية تطرح فيها المسائل وتناقش بحرية. عندما يعجز الحاضرون عن التوصل إلى اتفاق يؤخذ برأي الأغلبية مع احتفاظ الأقلية بحقّها في مواصلة الدفاع عن رأيها. لكي يساهم المواطن في أخذ القرار لا بدّ أن تتوفر له عديد الشّروط من ذلك القدرة الذهنية والعقلية على إبداء الرّأي ومراجعته وحصوله على المعلومة الكافية والضرورية والمتعلّقة بالموضوع الذي سيقع تدارسه. يلتزم الجميع بقرار الأغلبية وهذا لا يعني أنّهم يتخلون عن الدفاع عن تصوّرهم الخاصّ لأنّه بالإمكان مراجعة القوانين إذا اقتضت الحاجة. لا وجود لمعايير وأحكام نهائية وصالحة بصفة مطلقة. أثبتت لنا التجارب أنه حتّى الدساتير التي يراد لها أن تبقى لعقود عادة ما يقع خرقها أو تأويلها بما يتلاءم مع مصالح الفئة الحاكمة. كم هي القرارات الخطيرة التي اتّخذت سواء على مستوى البلد الواحد أو حتى على المستوى الدولي ضاربة عرض الحائط الدساتير والاتفاقيات من ذلك شنّ الحروب وإجراء التجارب على البشر. لا يعني ذلك أنّنا نرفض المؤسسات والقوانين ولكن الضامن الوحيد للالتزام بالاتفاقيات يظلّ الشعب والمواطن.

لتطبيق القرارات النابعة من الجلسات العامة والدورية ولضمان إدارة الشّؤون اليومية في المدّة المحدّدة لا بدّ من اختيار "نواب" ويكون ذلك بأسلوبين:

*** القرعة:** ننطلق من مبدأ هو أنّ السياسة ليست حرفة أو اختصاصا. لكي لا يحتكر الخبراء والمختصّون والسياسيون المحترفون القرار لا بدّ من ضمان حقّ كلّ مواطن في الترشّح: الديمقراطيّة هي الحق في أن تكون "حاكما" و"محكوما" (وليس بمفهوم الخنوع والخضوع) أي أن تتقلّد مسؤوليّة أيّا كانت. تقوم القرعة بدور التربية. لكي لا تستأثر أقلّيّة بالسلطة لا بدّ أيضا من إقرار مبدأ التداول أي الحيلولة دون تقلّد المسؤوليّة أكثر من مرّة وفي نفس الموقع. في الديمقراطيّة الأثينيّة القديمة يقع حفر المواطنين الأحرار من خلال إجراءات عديدة للمساهمة في العمل الجماعي مهما كان نوعه وطبيعته وكلّ من لا يساهم في هذا العمل تنزع منه حقوقه السياسيّة لمدّة معيّنة وهناك أشكال عديدة للعقاب. يستند كلّ ذلك إلى مبدأ مشترك ألا وهو: لا مكان للحيد وكلّ تخلف عن تحمّل المسؤوليّة يشجّع على بروز مجموعة مهيمنة ومسيطرّة.

*** الانتخاب:** كلمة انتخاب يونانيّة الأصل وهي تحيل إلى النخبة. بالنسبة للوظائف التي تتطلّب خبرة علميّة وفنيّة في مجال محدّد (الزراعة - البناء - الطب - البحث العلمي- الموسيقى ...) لا مندوحة من اعتماد مبدأ الانتخاب. فلا يمكن على سبيل المثال أن يشرف طبيب متربّص على قسم استشفائي. يهدف ذلك إلى انتخاب المواطنين الأقدر والأكثر خبرة للقيام بمهمّة تستدعي المعرفة العمليّة المختصة. يفترض ذلك أن يكون المواطنون واعين وقادرين على التمييز وتقييم المعارف. لمراقبة النواب لا بدّ من توضيح كلّ المهام والإجراءات قبل انعقاد الجلسات العامّة. يمكن سحب النّقة من كلّ نائب لا يلتزم بالمهمّة الملقاة على كاهله وذلك مهما كانت الظروف ودون التقيّد بمدّة.

في المجتمعات المعاصرة وفي أغلب الحالات يقع تعيين مسؤولين ومديرين عديمي التجربة والمعرفة وذلك لمجرّد انتمائهم لهذا النّيار السياسي وذاك.

رغم كلّ ذلك وكما ذكرنا أنفا لا وجود لأيّ ضمان ولا أحد بمقدوره أن يعرف مسبقا كيف ستتصرّف المجموعة وكيف سيوظف الشّعب هذه الحرّيّة. فالديمقراطيّة نظام تراجيدي وهو تحدّي لأنّه هناك دائما خطر "الجنون الجماعي". تقوم القواعد والمبادئ المذكورة أنفا مقام سلطة مضادة توقّر أكبر قدر من الحماية للمواطنين من إمكانيّة تغوّل البعض من المستبدّين أو ممّن يحتكر المعلومة خدمة لمصالح شخصيّة.

6. الديمقراطية والعدالة الاجتماعية:

لا يمكن أن نرسي عدالة سياسية ونبقي على التفاوت الاجتماعي. فسلطة المال هي بالضرورة سلطة سياسية. لذلك لا بدّ من توفير أقصى درجات العدالة في الدّخل. لا يعني ذلك أنّ المجتمع يشجع على الكسل أو التواكل. كلّ مواطن مطالب بأن يؤدّي دورا في المجتمع ولا يمكن لهذا الأخير أن يقبل باللامسؤولية تجاه المجموعة.

لكلّ عمل جانبان: هناك الجانب الضروري الذي يؤدّيه المواطن خدمة للمجتمع وهناك جانب العمل الحرّ أي ما نطلق عليه بالابتكار والخلق ولنقل الجانب الفني من العمل. مفهوم العمل يعرف اهتزازا عميقا في المجتمعات المعاصرة ولم يعد معيارا جوهريّا. الكسل والعيش عالية على المجتمع صفتان للأوليغارشيا التي تعيش على حساب المواطنين. لكن وبالمقابل فقد المواطن كلّ رغبة في العمل حتى وإن طالب بالشغل لأنّه لا يشعر بأنّ الوظيفة التي يقوم بها تنبع من رغبة ولنقل أنّ الجانب الفني في العمل قد اضمحلّ أو يكاد. لا بدّ إذن من صهر مفهوم أو تصوّر جديد للعمل يتناسب مع التحوّل الديمقراطي للمجتمع وذلك بتشجيع كلّ الابتكارات الفردية منها والجماعية. يعمد المجتمع الديمقراطي على تقاسم أوقات العمل خصوصا منه الضروري وتشجيع الجانب الفني من خلال المبادرات الفردية والجماعية وحفز الابتكارات وتقديم الدعم للجمعيات المستقلة والتي يؤسسها مواطنون على قاعدة الاهتمام المشترك بقضايا محدّدة وذلك دون ضغط خارجي.

لكن هل يحتفظ المجتمع الديمقراطي بحقّ الملكية الفردية؟ ثم ملكية ماذا وأي معنى للملكية في مجتمع جديد؟

لا بدّ أن نشير في البداية إلى أنّ المجتمعات المعاصرة قد وضعت الاقتصاد في محور الحياة ونحن اليوم شاهدون على بروز مجتمعات الكل التجاري. كلّ إنتاج لا يتحوّل إلى بضاعة لا قيمة له.

مادام هناك أفراد فلا مندوحة بإقرار حقّ الملكية الفردية. لكن ذلك يستثني الملكية القائمة على استغلال الغير. بما أنّ كلّ المفاهيم معرّضة للمراجعة فإنّ الملكية ذاتها لا تحمل نفس المعاني المعهودة. فأن تمتلك قطعة من الأرض الزراعية فهذا لا يسمح لك بأن تمارس فيها

أيّ نشاطٍ مخلّ بالتربة والبيئة أو أن تجعل منها وسيلة لاستغلال الآخرين. لذلك يقع تشجيع المواطنين على إيجاد أشكالٍ فذّة من التضامن والتعاون دون أن يكون ذلك بأمرٍ أو بقرار بيروقراطي كما هو الحال بالنسبة للأنظمة البيروقراطية.

عندما ندعو إلى ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ فإننا نعني بأنّها تشمل كلّ المستويات وبالأخصّ المستوى المحليّ. فالسمة الطاغية للمجتمعات المعاصرة هي القضاء على المحليّ ومركزة الحياة في المدن الكبرى وتهجير الأرياف. لا بدّ من إعادة الاعتبار لعمران متوازن وإعادة الرّوح إلى الأرياف والمدن الصغيرة وينعكس ذلك آلياً على الاقتصاد.

لا بدّ من تشجيع الاستهلاك المحليّ وبالتالي تشجيع الأسواق المحليّة. المجتمع الديمقراطي يتناقض مع الكلّ التجاري ومع بوضعة الحياة. لا يعني ذلك أنه نقضي على "البضاعة" وإنّما لا نجعل حياتنا مجرد استهلاك للبضاعة. فاليوم تقطع المواد الغذائية آلاف الكيلومترات لتصل إلى المستهلك ويتطلّب ذلك عمليّات تخزين ومعالجة الغذاء بالإشعاعات والمواد الكيماويّة السامة كما يتسبّب ذلك في إهدار لمصادر الطاقة. لن يقع القضاء على السّوق. فهذه الأخيرة وجدت قبل ظهور الرّأسماليّة كما لا يمكن القضاء على الوسائط مثل العملة. من بين المبادرات التي عرفتها بعض البلدان الغربيّة وحتى أمريكا اللاتينيّة ظهور عملاتٍ محليّة ووسائط جديدة وأشكال تبادل الخدمات بين المواطنين مستندين في ذلك إلى المدّة المستغرقة في العمل والجهد الذي قدّمه كل واحد في ذلك. نعود ونقول أنّ المفاهيم الموروثة للتنمية والسّوق والعملة والإنتاج والاستهلاك كلّها قابلة للمراجعة وللتنّغير. لا تعني الديموقراطية الجمهرة وإلغاء الفرد باسم المجموعة كما أنها لا تعني القضاء على التضامن الجماعي باسم فرديةٍ مقبّنة. أمّا هيمنة بيروقراطية باسم اشتراكيّة زائفة واحتكار حفنة من السياسيّين والمسؤولين لجهد ومجهود الآخرين فلقد برزت آثاره السلبية على المواطنين من خلال التجارب التي عايشتها عديد الشعوب. لا يمكن أن يتحوّل الشّعب إلى عبيد لدى دولة وسلطة مركزيّة تقوم بفرض اختياراتها وأساليب التعامل بين الناس.

ليس الخاصّ هو ما ارتبط بالضرورة بالسوق وبالبوضعة وليس العام هو ما تملكه الدولة. فهناك أيضاً وبالخصوص ما أصبح يعرف اليوم بالخيرات المشتركة وهي لا تعني الملكيّة العموميّة في مفهومها التقليدي ولا الملكيّة الفرديّة في تصوّرها السائد. فالأراضي هي

بالأساس خيرات مشتركة وجب الحفاظ عليها والمعارف والثقافة كلّها خيرات مشتركة والحفاظ عليها وحده الكفيل بالبقاء على وجه البسيطة. فالثقافة كما اللّغة والمعارف العلميّة والمعلومات ضروريّة للإنتاج الفكري والمادي. هي حقّ لكلّ مواطن وهي إرث وجب صونه. الخيرات المشتركة هي محلّية ولكنّها بالأساس كونيّة: فالسما والهواء والبحار والتقنيات وأساليب العلاج المختلفة والابتكارات والمصادر الطبيعيّة كلّها خيرات مشتركة.

يتطلّب الحفاظ على هذه الأخيرة التضامن ودفع روح المبادرة وتدعيم العلاقات بين الرّيف والمدينة. يتفق الصيادون على تحديد كميّة السمك الذي يقع صيده ويتفق المزارعون على مساحات الرّعي وكل ذلك يستدعي تواصلا بين المواطنين وديمقراطيّة محلّية. لا يمكن أن تصبح هذه الخيرات المشتركة مثل الغابات والمحيطات وحتى باطن الأرض وسيلة لجني الأرباح دون اعتبار للمصلحة العامّة. كلّ ذلك يستدعي وجود اتّفاقات بين المواطنين ومراعاة التوازن الحيوي. بعيدا عن مفاهيم الملكية العمومية والملكية الخاصة تبدو الخيرات المشتركة والحفاظ عليها وتطويرها مسألة محورية في إرساء المجتمع الديمقراطي ويتطلّب ذلك حصر مظاهر هذه الخيرات بصفة جماعية من نباتات ومعارف عملية وإرث فني وثقافي ومعالم

7- الديمقراطية ومجالات الحياة المختلفة:

يمكن لنا أن نقسم مجالات الحياة إلى ثلاث:

- مجال الحياة الفردية: كالحُرمة الجسدية والأذواق والميول الخاصة والمفهوم الخاص للسعادة والمعتقدات الشخصية. لكن هذه الميول الفردية لا يمكن فهمها بمعزل عن المجتمع بل هي في علاقة ديناميكية معه وبالتالي لا وجود لفرد نقاربه بصفة معزولة عن محيطه. في المجتمعات الشمولية والكلبانية والبيروقراطية تتدخل الدولة في هذا المجال وتحتكره وتفرض علاقة ذات اتجاه واحد. على سبيل المثال كانت السلطة السوفيتية تتدخل حتى في طريقة اللباس للمواطنين وتفرض أخلاقيات تؤول إلى ذوبان الفرد. في الصين الماوية يفرض على المواطنين نفس اللباس وذلك كعنوان للخضوع لسلطة الحزب.

- مجال الحياة الخاصة-العامّة: هو ما يطلق عليه البعض ب"المجتمع المدني" وهو مجال يلتقي فيه الأفراد والمجموعات ويخلقون أشكالاً من الفكر والفن والإنتاج والبحث العلمي

وغيرها من النشاطات، كل ذلك بارتباط بالمجال العمومي. أشكال التجمع والتعاون يحددها الأعضاء وذلك بصفة مستقلة ويقوم المجال العمومي بتقديم العون لبروز مثل هذه التجمعات دون أن يفرض عليها توجهات مسبقة. مثال ذلك جمعيات فنية أو علمية أو ثقافية.

- المجال العمومي: يشمل كل الميادين التي ترتبط بالمصلحة العامة وفي البلدان الليبرالية أصبحت هذه المجالات حكرًا على قلة من الأفراد والمجموعات الضيقة.

نضيف لكل ذلك مفهوماً جديداً تطرّق له بالخصوص نشطاء البيئة ألا وهو مجال الخيرات المشتركة (Les Biens Communs) وهي خيرات وجب الحفاظ عليها وهذا المفهوم يخترق كل المجالات المذكورة.

لكي لا يتحول المجال العمومي إلى مجال خاص ولكي لا تتحول التشريعات والقوانين إلى ثوابت وضوابط مقدّسة لا بد من التأكيد وبصفة معلنة ومنصوص عليها على ضرورة تسلّح الأفراد والمجموعات بفكر نقدي بحيث "يربّي" الفرد على العقلية النقدية. أشكال الديمقراطية التي يمكن أن نطلق عليها بالديمقراطية اللصيقة لا يمكن صياغتها وتصوّرها بصفة نهائية ولكنها خلق فعلي لعامة الناس وقد تتخذ شكل مجالس أو برلمانات مصغرة جهوية ومحلية بحيث لا يتحول فيها الانتخاب إلى وسيلة لتأييد السلطة وممارسة الاستبداد بل يصوغ من خلالها المواطنون أشكالاً للمراقبة الدائمة. نعود ونقول أن السياسة الفعلية هي مشاغل الناس اليومية وليست ممارسة العمل السياسي التقليدي. كل مظهر من مظاهر الحياة علمياً كان أم اجتماعياً أم ثقافياً وفنياً هو مجال للممارسة الديمقراطية التي لا يمكن حصرها في طبقة أو فئة. فالتاريخ قديمه ومعاصره يبيّن لنا أنه لم تكن الديمقراطيات الشعبية والبروليتارية سوى "ديمقراطية" الأحزاب وحفنة من "المثقفين المحترفين" بل أنه حتى داخل هذه الأحزاب كانت دكتاتورية الفرد هي السمة الغالبة والتصفيات الجسدية هي القانون. أما الديمقراطية التمثيلية فهي لا تعدو أن تكون ديمقراطية الأقوياء وأصحاب الجاه والمال. الديمقراطية ليست قانوناً ثابتاً وجوهراً نهائياً ومطلقاً. هي لا تصاغ في الكتب والمقالات وإن كنا مجبرين للتطرق لها ومقاربتها بل هي بالأخص خلق متواصل لا يستقر على منهج وممارسة. نعود لنقول: لا تنفصل الديمقراطية عن ممارسة الديمقراطية. كما أن الديمقراطية اللصيقة لا تستثنى أياً كان مهما كانت معتقداته أو توجهاته. المحكّ يظل القضايا اليومية

والفعالية التي تواجهها كل يوم. لهذا لا يمكن للديمقراطية أن تلجم الأصوات باسم الدفاع عن صفاء القيم والمبادئ والدفاع عن الخط الصحيح ونبذ الانحرافات. فكل هذه التعابير قد صيغت في مكاتب الاستبداد.

8- الديمقراطية وعلاقتها بالمكان والزمان:

الديمقراطية هي كما أسلفنا إعادة الاعتبار للمحلي والجهوي وللتاريخ. إن التأصل في الجهة والتعلق بالأرض والموقع والوطن شرط من شروط التضامن الاجتماعي وهو الوجه الآخر لكونية ترفض التطابق والخضوع للفكر الواحد. هي ليست نوعا من التعصب الجهوي والقبلي أو القومي بل هي إبراز للتنوع الذي يفتح في ذات الوقت على الآخر. الإحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين يستند إلى انتماء وتاريخ مشتركين. فعندما يشعر الفرد أنه يتقاسم مع المجموعة ماضيا وحاضرا ومستقبلا، عندها يمكن له أن يفتح على مجالات أوسع. فالكونية ليست نقيضا للمحلية. فالجهات والمواقع هي كأوراق الشجرة التي تتعلق بالأغصان.

"انتهى التاريخ" هكذا أقر فوكوياما. لم يعد لنا أي شيء نفعله وما تبقى من مهام لا يتجاوز عمليات التسيير. طوينا صفحة الماضي بدون رجعة ودخلنا عالما جديدا. إنه مجتمع الأنامل. دخلنا القرية العالمية.

الجغرافيا من المنظور المعاصر تغيّر مدلولها ولم تعد ترمز إلى المواقع والجهات والتضاريس والمناخ. المقصود بالجغرافيا المعاصرة هو الكل المكاني، الكون الواحد الموحد الذي تشقه الكابلات والطرق السيارة الإلكترونية والمحاط بالمراكب الفضائية والأقمار الصناعية. نحن نعيش تراجعاً تاماً للموقع والمكان والمجال والإقليم والقطاع والمناطق كقيم لها دلالتها ومعانيها.

لا يمكن اختزال المجال أو المكان في شكله المعطى والخام الذي يتراءى لنا في شكل مسافات ومساحات وتضاريس وأبعاد. هو كذلك المجال المتعدد والمتنوع والفعلي والذي يبرز من خلال انبثاق أشكال جديدة لا حصر لها. إنه بالخصوص ذلك المجال الذي خلقه، نبتكره، نصوغه ونكيّفه. فالإنسان يكيّف المجال حوله ويصوغه فلاحاً وبنينا وعمرانا

ومعمارا وفنونا وينسج داخله علاقات ومخابيل ومهجا وأهدافا ورؤى. بارتباط بالمجال ومختلف الأشكال والصور التي ابتدعتها البشرية على مر الأزمان ظهر المزارع والصناعي والصيد والنحات والمعماري والفنان ورجل العلم والتكنولوجيا وكلها نشاطات ارتبطت بمجالات حددها الإنسان وصاغ على قاعدتها أعمالا وصورا وأشكالا وقوانين وشحنها بمعاني ودلالات. المنفى هو ليس ذلك المكان البعيد بل هو ذلك المكان الذي لا يشعر فيه الإنسان بالتواصل والتناغم بينه وبين محيطه ومجاله وبالتالي بين جملة الناس الذين يقطنونه. Robert Jaulin عالم الإثنولوجيا الفرنسي وصاحب الكتاب الشهير "السلام الأبيض" يرى أن العبيد (ويقصد بهم هؤلاء الذين يعيشون تائهين وفي حالة تشرّد) لا يعيرون أي اهتمام يذكر للمكان والموطن. يعود بنا هذا المفكر إلى عصور الأنوار لكي يسطر لنا تاريخ تهميش المكان وذلك عبر القرون التي تعاقبت وصولا إلى يومنا الحاضر. منذ انطلاقتها ندّدت الأنوار بالطابع الرجعي والمتخلف والبالى للتمييزات والخصوصيات المحلية وذلك كنفويض للأمة National-Building. كان الشاعر النمساوي Mania Rilke Rainer يرى أن المدن الكبرى هي بصدد جرف وإفناء شعوب كاملة. فوهم المدينة المستقلة عن عالم الريف والمتنكرة له، مدينة يسكنها التجار والباعة ورجال المال بجميع أصنافهم كان الطاغي على الذهنية العامة ومخابيل الناس. نموذج الحياة العصرية يُشخّص في مدينة تخلّصت من كل أثر "للبربرية الزراعية". في هذا الإطار كان رجال المدينة يقارنون المزارعين بـ"الأمم المتخلفة وغير المتحضرة". يرى Fernand Braudel أنّ الأرياف في الغرب كانت تعتبر بمثابة مستعمرات. في المقابل ظهرت حركة رومانسية اختصّت بنقدها اللاذع والصريح لهذا التوجّه ودعت إلى إعادة الاعتبار للمجالات والمواقع المفقودة. مع بروز المدن الكبرى والشبكات المعماريّة المحيطة بها وذلك على حساب المدن الصغرى والقرى ظهرت شبكات الطرقات وخصوصا منها الطرق السيارة التي ساهمت في تهميش مناطق والتهمت أراضي ومساحات شاسعة وبذلك تعمّقت المركزيّة وأصبح يرمز إلى سكّان القرى والمدن الصغرى بسكان المحافظات والدوائر أي ما يعادل عندنا بـ"الآفاق". لقد تجسّدت سلطة المدينة في كونها أحكمت الطوق على الريف الذي تعتمد عليه في غذائها وذلك بدعائها وحيلها. فبالتحكّم في الأسواق المالية والمعلومات والأسعار

وفرضها لتكنولوجيتها من آلات وأسمدة ومبيدات نجحت المدينة في تحقيق رهانها في فرض المركزية. إنه رهان الأزمنة المعاصرة والمتمثل في فصل الإنسان عن تقنياته. وقع فصل المزارعين عن بذورهم وتعويضها بالبذور المهجنة التي تمتلكها شركات كبرى منتصبة في المدن وتبخرت آلاف البذور والأعشاب والأشجار التي جهد المزارع قرونا في إعدادها وأقلمتها مع المحيط.

عرف تهجير الأرياف تصاعدا مستمرا منذ الأنوار وشيئا فشيئا تغلّبت التجارة والنقل والمرور والترويج والعبور على المجال والمنطقة والأرض والانتماء والتأصل. في العالم قاطبة يتخلى الإنسان عن الأرض. أما البقية الباقية من الذين مكثوا في الأرياف فهم معرّضون للتدابين وتحولوا إلى أشباه مرتزقة للآلة المدنية.

تذوب المدينة العصرية في تيار وسيل ودفق من العلاقات والشبكات الواسعة وصولا إلى الوهمي وغير المرئي والافتراضي. الجديد مع بروز التقنيات العصرية وخصوصا تقنيات الاتصال الحديثة هو أنه حتى المراكز السكنية والعمرانية الكبرى تتعرض هي الأخرى للتهميش. فبعد أن همّشت المدينة الريف على مدى قرون من الزمن هاهي الأخرى تتعرض لنفس المصير. منظمة اليونسكو تتنبأ بزوال 500 مليون مزارعا إلى حد سنة 2020 وذلك بفعل المكننة المكثفة للأرياف وتعميم البذور المحورة جينيا إضافة إلى مشاريع السدود العملاقة التي ستساهم في محو مئات بل آلاف من الأرياف في بعض البلدان. مع القرية العالمية ومجتمع الكابلات لم يعد للموقع والمكان حسابا وقيمة سواء كانت مدينة أم ريفا. تتجسد القطيعة بين المدينة والريف في القضاء على كل تواصل واستمرار: الطبيعة، البحر، الهضبة، المعابر... الخ. تهميش المجال والمكان والموطن يقابله تعظيم ورفع من شأن الزمن الحاضر: العصر المابعد صناعي، عصر المعرفة، عصر الثورة التقنية المذهلة (والحال أنه مادامت هذه الثورة المباركة من صنع الإنسان فلا مجال ولا مدعاة للانبهار إلا إذا ما أريد لنا أن نصمت ونخاف وندهبش ونقدس هذا التقدم).

لم يقتصر الزمان على إلغاء المجال والحلول محلّه بل أنه يلغي ذاته نفسها. فهوس المستقبل والخوف منه والصراع من أجل البقاء وضمن موقع فيه جعلنا نعيش نقصا في المصير. المخاطر تحفّ بنا من كل جانب: أوبئة، فيضانات، عدم استقرار، افتقاد الأمن والأمان،

حروب، تناقص موارد المياه والطاقة، تلوث البحار، مخاطر ناتجة عن البحوث البيوتكنولوجية. العلم والتكنولوجيا استقلا عن المجتمع والثقافة ولا يخضعان للمراقبة. "لنكن أسياد وأصحاب الكون" مقولة لديكارت تحكمت في مصير البشرية منذ الأنوار إلى حد يومنا هذا. لكن كلما نتحكم إلا ويزيد عجزنا، كلما نتنكر للأرض والمكان والموطن إلا ونتيه في عالم الكوابل وتنتقم منا الطبيعة. كلما طوينا الماضي وواريناه التراب إلا وانتفض وتمسك بتلابيبنا. في زمن لم يعد يعير أي اهتمام للزمان والمكان لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية لأن هذه الأخيرة هي خلق تاريخي اجتماعي مرتبط بمجال وميدان ينحته الناس بمعية بعضهم البعض. أما وقد تحولت المواطنة إلى انتماء لعالم مبهم فوق المكان والزمان فذلك يعني أننا دخلنا مرحلة جديدة لا تمت للديمقراطية في شيء. فإذا كانت الديمقراطية هي السعي لإيجاد حياة جماعية نتواصل فيها لا فقط عن طريق الشفريات والرسائل الإلكترونية أو من خلال النقاش بل وبالخصوص من خلال الممارسة المشتركة، أي ممارسة النشاطات اليومية فهذا يعني صراحة أننا اليوم نعيش مرحلة جديدة من الاستبداد لا تمت للديمقراطية في شيء لكن هذه المرة باسم العلم وتحرير التجارة. لا تنحصر الأزمة التي يمر بها عالم اليوم في الأزمة الاقتصادية. فهي بالأساس أزمة الأسس التي بني على قاعدتها النظام العالمي وأزمة "المعايير" بل هي كما توصل إلى ذلك العديد من المفكرين أزمة وجود ومصير. إنها أزمة الديمقراطية الشكلية. من ناحية أخرى فإن التحديات المعاصرة لا تنحصر في مواجهة بعض القضايا الجزئية والمحدودة بل إن الأطر الوطنية والقومية لم تعد توفي بحاجيات الإنسانية. لا بد من طرح المسألة الديمقراطية في إطار محلي وجهوي وكذلك في إطار أوسع من خلال إرساء علاقات دولية عادلة وذلك على كل المستويات. لا يمكن للديمقراطية أن تتحول إلى مفهوم مبهم مستقل عن المكان والزمان بل لا بد من تكريس الديمقراطية محليا لأن ذلك شرط من شروط الديمقراطية الشاملة وما من شك أن شمولية الديمقراطية لن تتجسد في انتهاج شكل واحد للتعبير السياسي بل إنها تسلك معابر مختلفة بما أنها خلق بشري.

إذن كيف تتراءى علاقة الديمقراطية بالماضي؟ الديمقراطية هي موقف من الحاضر والمستقبل وكذلك الماضي. فالرنو إلى مستقبل متحرر لا يعني البتة القطع مع الماضي.

فاللغة وأنماط السلوك والنشاط وأجزاء هامة من البنية الاجتماعية والمعارف العملية المتراكمة على مدى دهور تمثل أسسا ننطلق منها لنطورها ونغيرها وربما نتجاوزها سويًا إذا اقتضى الأمر ذلك. فلا يمكن على سبيل المثال التنكر للتراكمات العلمية والفنية وللمعارف العامة لعموم الناس باسم ثورية مزعومة. فالتاريخ يلاحقنا ويلاحق مواضيع معرفتنا. فهل يمكن لنا أن نتحدّث عن "أنساق" بيولوجية أو فيزيائية لكائنات حية من دون أن نتعرض لصيرورتها وتاريخها وأصلها الخاص وفي علاقة بالمحيط؟ فهيكلة الكون تفترض تاريخا له. لقد أخطأ "وايتهيد" حين ادعى أن علما يتردد في نسيان مؤسسيه هو علم محكوم عليه بالركود والجمود. فاستعادة المواضيع القديمة التي تجاهلها العلم الحديث أصبح في بعض الأحيان أهم وأوكد من الغوص في مسائل رائجة وتحكمها الموضة. لا يمكن لنا أن نتقاسم المعارف الجديدة إلا بإعادة اكتشاف المعارف القديمة التي تشمل العالم المباشر. فالعلم الحديث الذي اعتنى بالذرة والكواكب والأدق والأوسع ودخل مغامرة تحويل الكائنات الحية بمن فيها البشر تغافل عن قضايا هامة كدراسة حركة الرياح والبحار والطاقة الشمسية والديناميكا الحرارية والبراكين والطقس وعلم المواد بل أن العلم المعاصر المتباهي بانتصاراته لا يعلم عن الكائنات الحية إلا القليل أي عشرها. أما المعارف العملية لعموم الناس فقد نظر لها العلماء المعاصرون بازدراء إذ هي تعتمد التجربة المباشرة ولا ترتقي إلى التجربة الموضوعية المخبرية التي تستند لتكنولوجيا متقدمة. تنكّر العلم الحديث للتراكمات المعرفية حول البذور وأساليب الري والتربة ومقاومة الآفات والنباتات الطبية (والحال أن أكثر من 15 ألف مادة صيدلية مستخرجة من النبات) والمواد المستعملة في البناء والعادات الغذائية السليمة والصحية. تنكر الإنسان المعاصر للتراكمات الحاصلة في ميدان الفنون من نحت وعمران وموسيقى ورسم والنتيجة أننا نسير في طريق لزجة لا ندري أين نتوجه لأننا قطعنا قطعاً كاملاً مع الماضي.

لا بد إذن للديمقراطية أن تستعيد هذا الإرث الإنساني لأنه لا يمكن للبشرية أن تنطلق من فراغ.

حقوق الإنسان ليست شكلية كما كان يعتقد ماركس لأنه بذلك ننفي الاختلافات بين الأنظمة الشمولية والمستبدّة من ناحية وبين البلدان التي عرفت مكاسب في مجال الحريات والتي كانت نتاجاً لنضال الشعوب بالأخصّ في البلدان الغربية. إنّ الاعتراف بهذه المكاسب لا يحجب عنّا حقيقة هذه المجتمعات المنقسمة إلى أقلية تحكم وغالبية محكومة. فهذه الحقوق على أهميتها تظلّ جزئية ومحدودة مادامت المجتمعات تنقسم إلى قادة ومقرّرين ومالكين من ناحية ومنفّذين وخاضعين لسلطة الأولين. فلا يمكن حصر حقوق الإنسان في الحقوق الفردية: "كل الناس يولدون متساوون وأحراراً؟؟؟"، تتمثّل الحقوق في العدالة والحريّة والأمن وحق الملكية": تلك هي أسس مبادئ حقوق الإنسان التي تنطلق من الفرد بصفته كنها وجوهاً محدّداً ويصبو بالطبيعة إلى هذه الحقوق.

منذ سنة 1998 اعتبر جمع من الفلاسفة والحقوقيين من كل أصقاع العالم أن حقوق الإنسان كما الديمقراطية أصبحت قيماً كونية معترفاً بها وأنه لا يمكن البتّة رفضها أو انتهاكها والتشكيك فيها. لكن هذا الإعلان وما صاحبه من دعاية قد حجب نوايا وأهدافاً مبيّنة لعل أهمّها استباحة الأوطان بتعلّة ترويج الديمقراطية وفرض حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى التحقت بالركب جموع من اليساريين الذين أصبحوا يمثلون رموزاً للنضال من أجل حقوق الإنسان. فمع سقوط النظام السوفييتي وتحول الصين الماوية إلى الرأسمالية الفاحشة فقد ما يسمّى باليسار جذريّة القديمة وأصبح يلهث وراء التباين مع الفكر الليبرالي والحال أنه يلتقي معه في التركيز على زيادة الإنتاج والإنتاجية والمراكمة بصفتها وسيلة للرفاهة productivisme وتقديس العلوم والتكنولوجيا والخبراء والتكنوقراط مادامت في نظرهم العلوم محايدة وهذا ما تفنّده الوقائع كلّ يوم. لقد جلس هذا اليسار واستقرّ على يسار اليمين والتصق به لكنّه في الحقيقة أصبح عاجزاً عن تجاوزه وفقد بذلك شيئاً فشيئاً كل تميّز وفرادة.

إن حصر مبادئ حقوق الإنسان في الحقوق الفردية يتجاهل الحقوق الجماعية من حقوق اجتماعية واقتصادية وبيئية والحق في تحديد الحاجيات وحتى نوعية الطعام حيث تفرض علينا الصناعة الغذائية أنماطها التي لا تخلو من السموم.

نذكر بأنه في مقدّمة الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان ورد ما يلي : " لضمان سيادة الشعب التي يمارسها إما مباشرة أو من خلال ممثّليه" لكن ومع مرور الأيام تمّت مراجعة هذا البيان وحذفت منه الفقرة "إما مباشرة" ليصبح الدفاع عن حقوق الإنسان موكولا إلى فئة نيّرة ومثقّفة ذات غايات فردية وأهداف قد لا تمت البتّة لحقوق المجموعة. المتمعّن في الخطاب النيوليبرالي المعاصر يلاحظ تركيزا مبالغا فيه على حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في كل أرجاء المعمورة والمطالبة بالحوكمة الراشدة والرشيّدة والشفافية والحال أن النيوليبرالية ما فتئت تنتهك أبسط الحقوق والمكتسبات وتضيّق من مجال الحرية والاختيار من خلال فرض برامج واختيارات باسم العلم من ذلك فرض البذور المهجّنة والمحوّرة جينيا والمبيدات والأسمدة. لقد تدعّم هذا منذ السنوات السبعين. في البلدان الغربية رفعت لواء النضال من أجل حقوق الإنسان مجموعات من المثقفين الذين كانوا في معظمهم محسوبين على اليسارية بتلوناتها المختلفة والذين اكتشفوا فجأة حقوق الإنسان وذلك على ضوء الفظائع التي حصلت في بلدان المعسكر السوفيتي. تحوّل الخطاب إلى مطلب لفئة ضيقة قدّمت نفسها كضحية لهذا القهر الذي تعرضت له الشعوب على مدى عقود وقد تماهى معهم عديد من المثقفين من بلدان الجنوب فأصبح النضال من أجل حقوق الإنسان ضربا من المطالبة بحقوق فئة معينة من المجتمع. هكذا تحولت حقوق الإنسان على أيدي هؤلاء إلى حقوق شكلية لأقلية من المحترفين السياسيين الذين يبتغون موقعا في المشهد السياسي العام. لا يمكن لحقوق الإنسان أن تنصهر في المجتمع الديمقراطي إلا متى ارتبطت بالواقع المعاش لمختلف مكونات المجتمع وبمختلف النشاطات لا أن تقتصر على الحقوق الدفاعية من حرية تعبير ورأي. إذن فالنظرة التي ترى أن هناك ضمان لحرية ما أيا كانت هذه الحرية تبدو وهمية ولا تخلو من مغالطة. فحيال حركة قوية تتجمّع حولها أغلبية نشطة أو حتى تستند لأقلية متعصبة وعنيفة تقابلها جموع جامدة وغير مبالية لن تجدي القوانين والديساتير نفعا بل أن الأحداث التاريخية قد سجّلت لنا حالات تعدّت فيها أغلبية أو حتى أقلية على حقوق الناس أفرادا وجماعات غير مبالية بالنصوص والقوانين. فحتى وإن أقرّت الديساتير هذه الحقوق وبيّنتها في فصول وحدّدت معالمها وحتى لو أدرج في الدستور فصل يقول بعدم تجاوز هذه القوانين والتتكرّر لها ستظل هذه الأخيرة حبرا على

ورق وعاجزة عن حماية المواطنين. فالضمان الوحيد للحريات تظل استفاقة الشعوب والمواطنين وعزمهم على التصدي لكل التجاوزات. يقول روسو: "نحن بحاجة لمواطنين فاعلين".

علينا أن نتجاوز ذلك الإدعاء الليبرالي السخيف بوجود تعارض بين المطالبة بالحرية والمطالبة بالعدالة الاجتماعية. فهذان الوجهان متكاملان ومتلازمان ولا ينفصلان عن بعضهما. إن هذا الفصل يعتمد على مفهوم متخلف لحرية محدودة ذات طابع دفاعي صرف ومتقبلة يتحدّد في الدفاع عن الفرد ضد السلطة وهذا يفترض أننا قد قبلنا وارتضينا بالتبعية والفصل السياسي بين مجال حكومي مستقل ومجتمع وأنا رضخنا لرؤية مهيمنة للسلطة (وللمجتمع) بصفتها "شرا لا بدّ منه". فالفرد العصري يطالب الدولة والدساتير بأن تضمن له الحق في التمتع والحصول على رغباته ولدّاته وأهوائه الشخصية: "افعلوا ما تريدونه ولكن المهمّ أن تحترموا رغباتنا الشخصية". لقد سمعنا على ألسنة الحقوقيين تأكيدات على هذه الحقوق من ذلك: "نريد الحفاظ على نمط حياة المجتمع التونسي- نريد ضمان الحق في ممارسة نشاطاتنا واختيار لباسنا والتمتع بما يحلو لنا وما يتناسب مع عاداتنا وأهوائنا.....". ما يتجاهله هؤلاء هو أن أنماط الحياة قابلة للتغيير وأنها ليست انبثاقا عفويا ومتعاليا وثابتا بل هي خلق متواصل. ثم والأدهى من كل ذلك أي معنى للحرية والحال أن وسائل الدعاية والإشهار تفرض على الغالبية نمطا من العيش أكلا ولباسا وتصرفا. مما لا شك فيه أن العديد من هذه المطالب مشروعة وحقيقية ولكن لا ننس أن الفرد لا تحدده ماهية صرفة وأن حرّيته المزعومة والمطلقة ليست في الحقيقة سوى تصورا اجتماعيا مفروضا ومستبطنا بل أن مجتمع الاستهلاك قد فرض سلوكيات مقنّنة وموحّدة أصبحت تشكّل معيارا للإنسان العصري والمعاصر تحكمها نظرة استهلاكية بحتة. لكن حتى ولو فرضنا أن هذا الحق في التمتع بكلّ ما ذكرنا مشروع وشرعي فإنه لن يتحقق إذا ما استقال الفرد والمجتمع وبما أن هناك قواعد وإجراءات وقرارات وجب احترامها فإن الضمان الوحيد لهذه الحرية أي حرية الاختيار تظل المشاركة الفعلية والفاعلة في صياغة وتعريف هذه القواعد. من الخور أن نطمح لمجتمع ديمقراطي حقيقي دون ضمان حق مشاركة كل الناس في السلطة السياسية. إذن فالمسألة المحورية لا تتلخّص في ضمان الحقوق الأساسية بل في ضمان شروط عادلة

لممارسة هذه الحقوق. فهل فعلا يتساوى المواطنون في ممارسة هذا الحق؟ هل يتساوى من له سلطة الإشراف ويتحكّم في المعلومة ويهيمن على أجهزة الإعلام والدعاية ويوظف المال والقوة والأجهزة والهيكل ويحظى بالدعم الخارجي مع من تعوزه المعلومة ويعاني من مصاعب حياتية ويواجه تحديات مصيرية ملحة وحارقة تخص حياته اليومية وقوته وظروف عيشه؟ لماذا هذا العزوف في البلدان الغربية وحتى في بلدان الجنوب عن ممارسة حق الاقتراع لفئات واسعة من الشعب؟ لماذا لا تلقى الدعوات من أجل ضمان الحقوق الأساسية صدى لها في أوساط جماهير الشعب وتظل مطالباً لأقلية من المثقفين؟ لأن جماهير الشعب تشعر بأن النظام الاجتماعي والسياسي قد همّشها وتناساها ولفظها وتنكّر لها وبالتالي فهي لا تعبر أي اهتمام لهذه المسائل.

من ناحية أخرى وعكس ما يروّج له البعض فإن الديمقراطية الحقيقية هي في الواقع نظام لا يعرف الاستكانة والتحديد والتعريف المطلق بل هو أصلاً نظام المخاطرة التاريخية والتحدي. هو القبول بامتحان الحرية وبامتحان الموت. أجل إن الشعوب التي تبتغي الديمقراطية والحرية تخاطر بل أننا نجزم أنه ليس هناك أي ضمان كي لا تسقط الجموع الكبيرة في الفوضى بل الجنون والانتحار ومعارضة حقوقها عن وعي أو عن غير وعي. ألم تختر الجموع الفاشية في ألمانيا؟ ألم تصقّ الجموع للدكتاتوريات؟ ألم تقبل الجموع بالتحوير الجيني والمبيدات والمواد السامة التي تتسرّب كل يوم لموائدنا وأطعمتنا والطاقة النووية؟ ثم إنه من المستحيل أن نمنع أغلبية من الأفراد من أن يجرموا أقلية ما وبصفة "جد ديمقراطية" الأقلية من التعبير عن نفسها والدفاع عن حقوقها. لا ينحصر الجانب الأهم في النضال من أجل الحقوق الفردية والجماعية في الدفاع عنها والتمسك بها ولكنه يتعداها كما أنه يفترض القبول بالتحديد الذاتي. فنحن نقدر على فعل عديد الأشياء بل يمكن لنا أن نقوم بتصرفات غريبة ونسلك مسارا خطيرا ولكن علينا أن نعي أيضا أنه لا يمكن لنا أن نفعل كلّ شيء. من الواضح أن النضال الذي تقوم به بعض الجمعيات ومكونات ما يعرف بالمجتمع المدني تعوزه النظرة الواسعة والشاملة بل أنه يبدو وكأنه جملة من المطالب التي تقف وراءها نخب ضيقة ومعزولة وبالتالي يظل تأثيرها محدودا وقد يتراءى للبعض أن المطالب المذكورة لا تعدو كونها مطالب لفئات مرفهة ومتعالية إذ أنها

تعزل هذه المطالب عن القضايا الاجتماعية والسياسية الهامة بل هي لا تخرج عن نطاق ما هو مألوف ومتعارف ولا تقدر أن تتجاوز الأطر والمخايل التي حددها مجتمع الاستهلاك والعقلية السائدة التي أدت إلى تذرر وتفكك المجتمع أفرادا ومجموعات وجهات وفئات. بطبيعة الحال لن يتسنى ذلك إلا متى راجعنا مفاهيمنا حول قضايا هامة مثل العدالة والشغل والزراعة والبيئة والتعليم والصحة والتقنية وتجاوزنا التصورات الموروثة والمهيمنة إلى أخرى تدعم التضامن والتآخي والتآزر بين مختلف مكونات المجتمع بل وأيضا الحضارات والشعوب ولا أخال بنخبنا قد تجاوزت هذه الأطر بل أنها ما فتئت تنتسب بقيم وشعارات مهترئة وتعداها الزمن. من المعلوم أن العديد من قوى ما يعرف باليسار تقف وراء هذه المجموعات وتتصدر حركة المطالبة بالحقوق الأساسية ومن الواضح أنها وكما عبّر عن ذلك المفكر "كلود ميشيا" لن تقدر على تجاوز اليمين بالوقوف على يساره ما دامت تحدّد موقعها بارتباط بموقع هذا اليمين وبذلك تشكل جزءا من المشهد السياسي الرسمي. فاستحضار مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وغيرها من الحقوق لن يكون الأداة الفعلية والفاعلة لضمان هذه الحقوق بل لا بدّ لأن ينصهر ذلك في حركة اجتماعية شاملة ومتعددة الجوانب وتتجاوز أصلا تلك المفاهيم وتصوغ رؤى وقوانين وقواعد جديدة تقطع مع المتوارث والمهيمن حتى وإن ادعى أصحابه بأنه يمثل قيما كونية خصوصا إذا علمنا أن هذه القيم كانت نتاجا لصراع أفرز موازين قوى وأن هذه القيم أيضا لطالما تنكّر لها من ادعى تبنيها والتكفل بالدفاع عنها. أخيرا من الغريب أن ترتبط هذه المطالب بتحالفات وعلاقات بمنظمات دولية مشبوهة ولا تخفي تحالفها مع الأنظمة السائدة في بلدانها والتعامل مع أوساط مؤثرة اقتصاديا وسياسيا وتستند لقوى المال ولجهاز إعلام يلقي الدعم من هذه الأوساط.

10- أكذوبة الحوكمة

كان للعلوم الاقتصادية دور محوريّ في إبراز وفرض مصطلح سياسي جديد أطلقت عليه الحوكمة أو الحكم الرشيد. أول من ابتدع هذا المصطلح المعاصر هم المختصون في الاقتصاد والعاملون بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك في السنوات الثمانين من القرن الماضي لكي يشيروا إلى إدارة الحكومات والدول باحترام مبادئ اقتصادية ماكرو-

اقتصاديّة (أو خاصّة بالاقتصاد الكلي والتي أقرتها مؤسّسات Bretton Woods). هكذا ساهم علم الاقتصاد المعاصر في تقديم آراء حول حوكمة الدولة وكذلك أنماط حوكمة أسواق العملة والأسواق المالية والأملاك والعمل... والأطر التي تقوم بالتسيير. توسّع دور العلوم الاقتصاديّة بعدا وعمقا لفرض مصطلح الحوكمة داخل مختلف المنظّمات فظهر مصطلح حوكمة المؤسّسات وكذلك حوكمة مختلف المجالات الاجتماعيّة وبذلك أصبح التقييم الكمي والرياضي هو المعيار بينما تراجعت المقاييس الخاصّة بالعلوم الاجتماعيّة والنفسية والأنثروبولوجية.

من بين المسلّمات التي يستند عليها مصطلح الحوكمة هي النجاعة الاقتصاديّة والتحقّق من المردود الإيجابي لكلّ نشاط أو مبادرة فردية أو جماعية وذلك باعتماد المعلومات المتوفرة ومعالجتها.

تتصرّف المجموعة بصفقتها جملة من الأفراد المرتبطين الواحد بالآخر في علاقة متبادلة تماما كما هي الخلايا العصبية التي تعمل من خلال التفاعل المتبادل وفي شكل شبكة. مثال ذلك العلاقة بين المنتج والطرف الموقر للمادّة الأولية والحرفاء والأسواق وخدمات المراقبة الإداريّة، وجمعيات رجال الأعمال والأقسام الداخليّة للمؤسّسة والنقابات.

ما هي هياكل وأطر الحوكمة: مع تراجع الدولة-الأمة وبروز الاقتصاد الدولي وتداخل المصالح الاقتصاديّة وهيمنة الطابع التجاري والحركة والنقل برزت أطر جديدة للتعامل منها ما هو محليّ ومنها ما هو دولي وجهوي. بالنسبة للحوكمة تمثّل الدولة "الوطنية" مجموعة محلية مثلها مثل أيّ مجموعة أخرى لا غير. من بين هذه الهياكل نذكر الأمم المتّحدة، والجمعية العموميّة ومجلس الأمن، والمؤسّسات المختصّة (برامج وصناديق) وبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية (بنود PNUD) وبرنامج الأمم المتّحدة من أجل المحيط (PNUE) والمنظمة العالميّة للشغل (OIT) والمنظمة العالميّة للصحة ومؤسّسات Bretton Woods (التي برزت بعد الحرب العالميّة الثانية لتجنّيب الصراعات المالية والتجارية وتمويل إعادة بناء البلدان المتضرّرة من الحرب) وصندوق النقد الدولي وبنك المعاملات الدولية (BRI) والبنك الدولي والمنظمة العالميّة للتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OCDE) والممثّلين عن المجتمع المدني مثل المنظّمات غير الحكوميّة

والمنظمات الخاصة بالمحيط (الصندوق العالمي للطبيعة والسلام الأخضر ومنظمات مثل (World Business Council for Sustainable Development) ومنظمات حقوق الإنسان (منظمة العفو الدولية، مراسلون دون حدود) والمنظمات الإنسانية مثل الصليب الأحمر وأطباء دون حدود والمنظمات البديلة للعولمة (في "سيبتل" برزت المنظمات المناهضة أو الناقدة للعولمة كمكون لا يمكن تجاوزه أو التغافل عنه من ذلك منظمات مثل أتاك وأصدقاء الأرض...) والفاعلين الاقتصاديين من مؤسسات متعددة الجنسيّة والكراتالات والسلطات المرتبطة بالأسواق والمؤسسات الخاصة مثل تلك المختصّة في المحاسبة والاتصال وغرف التجارة الدوليّة والأطر الخاصّة بالاتفاقيات المتعدّدة أو الثنائيّة ومجموعة الدّول مثل مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين... لا يمكن حصر مختلف الأطر. لكن المبدأ الذي اعتمده مصطلح العولمة هو إدماج وتشريك مختلف الأطراف والقوى حتّى وإن برز بينها تضارب بل حتى تعارض. فالحوكمة تدمج كلّ الأطر والمؤسسات.

الحوكمة هي اقتصاديّة وبيئيّة أيضا من ذلك أنّها تسمح للحريف أن يطّلع على الانعكاسات البيئيّة للبضاعة أو الخدمة المعنيّة. فالحوكمة تستند لمحاسبة بيئيّة على أساس مقاييس متّفق عليها (من ذلك نسبة وجود مادّة كيميائيّة ما في غذاء صناعي. تأثير الإنتاج المعين على المحيط والتنوّع البيولوجي والقضاء على بعض أنواع الحيوان والنبات، كمّيّة الغاز المنبعث ونوعيته). هكذا يقع تحديد كلفة بيئيّة لكلّ نشاط اقتصادي.

في ظرف دولي تميّز بأزمة الديمقراطيّة التمثيليّة حيث لم يعد المواطنون يثقون في صناديق الاقتراع وفي الممثلين الذين بمجرد تقلّدهم للمناصب يتنكّرون لمصالح الشعب ويندمجون في الأطر المهيمنة، برزت الحوكمة كتعبير جديد يسعى إلى ملأ ذاك الفراغ الذي ميّز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات بفعل اهتراء كل المفاهيم السابقة.

إذن الحوكمة تفترض ديمقراطيّة من نوع جديد أطلق عليها الاقتصاديون: الديمقراطية التشاركيّة Démocratie participative وقد لاقى هذا المصطلح انتشارا وشهرة عالميّة ترافقت مع تلك الهالة التي أحيطت بالحوكمة. الديمقراطية التشاركيّة تفترض مزيدا من مساهمة المواطن في أخذ القرار أي أنّ مراكز القرار والسلطة السياسيّة منها والاقتصاديّة

تنتفح شيئاً فشيئاً على المواطن وتشرّكه سواء داخل المؤسسة أو في مجالات أوسع. لكن ذلك لا بدّ له أن يتطابق مع التوجّه العام نحو سهولة انتقال مواقع العمل وتنافسها وتحرير الاقتصاد.

هكذا دخلت اليونسكو على الخطّ للدعوة إلى حوكمة إلكترونيّة تسمح بتعميم تكنولوجيا المعلومات والتواصل في المؤسسات العموميّة من الوزارات إلى البلديات وتوفير قواعد بيانات واسعة. كما وقعت دعوة المستشفيات ووحدات الاستشفاء لمزيد من النجاعة الاقتصادية.

في أفريقيا أنشأ مركز الحوكمة الديمقراطية وهي مؤسسة تهدف إلى خلق وترويج الأفكار الجديدة في بلدان غرب أفريقيا وبالأخصّ في بوركينا فاسو. من بين هذه المعلومات تلك المتعلقة بالبيوتكنولوجيا والبذور المحوّرة جينيّاً ودورها المزعم في مقاومة المجاعة... يلقي هذا المركز الدعم من المعهد الدولي للديمقراطية والإرشاد الانتخابي (International IDEA) وبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية (PNUD) ودول مثل فنلندا والدنمارك وفرنسا وهولندا والسويد. اليوم تدرّس الجامعات الحوكمة وتخصّص لها ماجستير Master كالمجستير الأوروبي للحوكمة والإدارة (MEGA).

بالنسبة للبنك الدولي الحوكمة الرّشيّدة ومقاومة الفساد والرّشوة شرطان أساسيان لنجاح المهمّة التي أناطتها لنفسها من أجل الحدّ من الفقر في العالم. رفع البنك الدولي شعاراً يدعو إلى ضمان دمج فريقه الخاصّ في المخطّطات الخاصّة بكلّ بلد وتمكينه من مراقبة التمويلات التي يقدّمها للدول حتّى يتحقّق من توظيفها في البرامج المزمع إنجازها. لبلوغ هذا الهدف أنشئ معهد البنك الدولي (WBI) للقيام بدراسات ميدانيّة والقيام بحملات تدريب وذلك لكي تعتمد البرامج "بحثاً عمليّاً وتستند لأوسع قاعدة بيانات حول الحوكمة".

مصطلح الحوكمة Gouvernance مشتقّ من فعل لاتيني هو (Gubnare) ومنه اشتقّت أيضاً كلمة المقود (Gouvernail) وهو يشير إلى قدرة المجموعات البشريّة على اعتماد أنظمة تمثّلات وتصوّرات ومؤسسات وصيرورات وأطر اجتماعيّة لإدارة نفسها بنفسها بصفة إراديّة ودون ضغط خارجي.

من بين خاصّياتها الأولى ضمان اللحمة الاجتماعيّة والأمن الداخلي والخارجي وتوازن العلاقات بين المجتمع والمحيط على المدى الطويل وأخيرا تمكين أعضاء المجموعات من إبراز قدراتهم ومواهبهم. فما دامت أهمّ القضايا دوليّة وكونيّة فهي تتطلّب سلطات دوليّة. يبدو ذلك منطقيًا للوهلة الأولى.

لقد اقترنت الدعوة للحوكمة بدعوات مشابهة حول السلطة العالميّة والنظام العالمي الجديد وحتىّ الحكومة الدوليّة. تقوم وسائل الدعاية والإعلام بالدعوة لهذه الحوكمة وفي أغلب الأحيان دون التساؤل عن محتواها وكنهها.

أول سؤال يتبادر للذهن: هل حقيقة أنّه لا يمكن إيجاد حلول للمعضلات الدوليّة دون وجود سلطة دوليّة؟ ألا توجد بدائل للثنائيّة: العالم / البلد؟

بالنسبة للحوكمة هناك مستوى دولي، عصري، حديث، متلائم وناجع وهناك مستوى وطني واهن، محدود، غير ناجع وقد تعدّاه الزمن. لكن ألا يوجد ترابط بين ما هو محليّ ووطني وجهوي ودولي وهل أنّ هذه المستويات تنفي بعضها كأن نقول نقبل بالعضو ونرفض الخلايا والأنسجة المكوّنة له. إذا كان بالإمكان مراقبة القرارات وفي المستويات الدّنيا فهل من سبيل حقيقي لمراقبة مثل هذه القرارات على المستوى الدوليّ؟ ثمّ أيّ هيكل أو مؤسّسة أو مجموعة ستحاسب هذا الهيكل؟

أصبح من النادر أن لا يحتوي نصّ أو تقرير منبثق عن أهمّ الهياكل المرتبطة بالاقتصاد العالمي عن مصطلح الحوكمة. في إطار نقد سياسات بلدان الجنوب يطالب دعاة الحوكمة بالتخلّي عن ما تبقى من الخدمات العموميّة والسيادة الغذائيّة والاقتصاديّة بصفة عامّة، بل أنّهم يقترحون كبديل لهذه الهياكل مؤسّسات خاصّة ومجموعات ولم لا منظمات "غير حكوميّة" دخل معظمها على خطّ الحوكمة وأصبحت وسيطا لا يستهان به في هذا المشروع.

الحوكمة تعبير رقيق يتجنّب خشونة مصطلح "الحكم" لأنّ هذا الأخير يوحي بالتسلّط وربّما الدّكتاتوريّة. الحوكمة تعدكم بأن تحكموا أنفسكم بأنفسكم في شفافية تامة ولكن في إطار العلاقات الدولية المهيمنة وفي تناسق تام معها. المنطلق الأول والمسلمة الأولى للحوكمة

هما القبول بالعلاقات الدولية الحالية واعتبارها الأساس والركيزة التي سنبني عليها الحوكمة.

منذ عقود اكتشف Ronald Coase (من مدرسة شيكاغو) أنّ علاقات التعاون الداخلي لمؤسسة ما تسمح بتجنّب كلفة الصفقات والمعاملات (العقود، المفاوضات، التحقق، تحديد معايير ومقاييس الجودة، البحث عن الأسعار الأنسب...) التي يفترضها الحصول على أشياء وخدمات خارج المؤسسة. إذن يبدو الهدف الأوّل من بعث مؤسسته هو إلغاء كلفة المعاملات. في سنة 1932 اكتشف Coase وجود تقسيم للعمل داخل المؤسسة لا يقتصر على التبادل السلعي. في سنة 1937 كتب مقالا حول "طبيعة المؤسسة" يطرح فيه الأسس الجديدة للمؤسسة العصرية وأرسى بذلك أسس "المدرسة التأسيسية الجديدة". إنّها مدرسة لفكر اجتماعي جديد يؤوّل العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل وخارج المؤسسة ضمن رؤية اقتصادية صرفة. هكذا بدأ الحديث عن الحوكمة داخل المؤسسة وعن هياكل وأطر الحوكمة (Corporate governance, governance structures) منذ السنوات السبعين من القرن الماضي وقد بدا ذلك جلياً في كتابات Oliver Williamson حيث أشار إلى السياسة الداخلية للمؤسسة (أساليب العمل، الهرمية، العقود، التحالفات الوقتية، المقاييس،...). في الحقيقة ما يهم هؤلاء هو العلاقات التي تجسّد السلطة داخل المؤسسة وخارجها وذلك بارتباط بالإنتاجية وهذا الجانب الأخير قد ساهم بالانتقال ممّا يعرف بالفوردية إلى "التبوتية" (نسبة إلى شركة تويوتا) إلى "اقتصاد الشبكات".

في هذه الحالة تصبح الحوكمة استعارة للسياسة أي السياسة في الاقتصاد والسياسة بصفتها إدارة الأفراد بغاية تحقيق الأرباح.

بعد أن راج مفهوم الحوكمة في المؤسسات هاهو يطرق المجال العمومي من ذلك المدن والبلديات (Urban governance). في ظلّ حكومة تاتشر اقترح بعض رؤساء البلديات هذا المصطلح ليشيروا إلى السياسة الاقتصادية الجديدة المنتهجة في المدن من ذلك الحدّ من الخدمات العمومية وصولاً إلى إلغائها وخصخصة بعض الخدمات وقد وافقت جلّ الأطراف السياسية على هذا التوجّه الجديد بما في ذلك بلديات اليسار حيث اعتبر ذلك "تقريب

المصالح للمواطن" وتخلّي الدولة على مستوى البلديات عن بعض الوظائف لصالح ما أصبح شائعاً بـ"المجتمع المدني" وهو مصطلح لا يخلو من الغموض والتناقض.

ما لبث مصطلح الحوكمة أن تعمّم ليشمل العالم. فمن ناحية هناك إفلاس لسياسة "الدولة الراعية" وللنظرية الكينزية وبروز التوجّه النيوليبرالي ومن ناحية أخرى هناك توجّه نحو مزيد من استقلال السلطة المالية والمصرفية عن القوانين والمعايير القومية المعتمدة في كلّ بلد وانتصاب لمؤسسات عابرة للقارات وتطوّر المبادلات والمعلومات عبر العالم وما أصبح يعرف بالعولمة أو الكوكبة.

فالاقتصاد والمال المعولم هما نتيجة لجملة من القرارات السياسية التي لم تكتمل ولن تتوقّف بالنسبة لغالبية الحكومات باتجاه تحرير حركة نقل البضائع والخدمات (باستثناء قوّة العمل) وقد انطلقت منذ السبعينات من القرن الماضي وصاحبها إجراءات للحدّ من التضخّم والحدّ من النفقات العمومية في مجال الصحّة والتعليم والتغطية الاجتماعية لدعم الثقة في أوساط المستثمرين. يشير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لهذا التوجّه بالحوكمة الرشيّدة والتي يمكن تلخيصها في تطبيق مخطّطات التعديل الهيكلي والتأهيل الشامل بدعوى وضع "استراتيجية للحدّ من الفقر". ما دامت الدولة الوطنية مطالبة بالتخلّي عن جملة من القطاعات فسوف يحلّ محلّها ما يسمّى بـ"المجتمع المدني" أي المنظمات غير الحكومية التي تقوم بالحدّ من العمل التخريبي للنظام الاقتصادي الجديد (تقديم الإعانات...) أو بعض المؤسسات الخاصة التي تدّعي اهتمامها بالقضايا الإنسانية. على سبيل المثال تتعاون بعض المؤسسات غير الحكومية في بوركينا فاسو مع منظمة Monsanto لتمكين المزارعين من حفر الآبار بعد أن استنزفت الفلاحة الكيميائية مصادر المياه وقد تكون هذه مرحلة نحو اعتماد المزارعين الصغار لبذور مونستنتو المحوّرة جينيًا.

تتمفصل الحوكمة الاقتصادية الدوليّة مع السياسات الوطنية من خلال مؤسساتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسات الأتحاد الأوروبي والمؤسسات الدوليّة مثل Monsanto التي نجحت في فرض تبنيّ الزراعات المحوّرة جينيًا على الدولة البرازيلية (باستثناء ولاية ريو Rio) وحتىّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ذاتها. لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية جزء من هذا

المشروع النيوليبرالي الدولي المعوّض للوظائف الاجتماعية وتقوم بدور الجمعيات الخيرية التي تحدّث عنها Friedman وأدبيات النيوليبرالية.

لا تقتصر الحوكمة على الجانب الاقتصادي. فالجانب الأهمّ يظلّ الحوكمة العسكرية الدولية. لم تعد الحروب تشنّ باسم دولة بل باسم تحالف دول ومنظمات دولية وحتى غير حكومية ومجموعات سياسية مدنية أو عسكرية ومؤسسات تقدّم الخدمات وهذا دون احترام المواثيق الدولية وحتى المواثيق التي تحكم الأحلاف العسكرية ذاتها. أصبحت دوافع تدخّل الحلف الأطلسي "إنسانية" و"ديمقراطية".

ظاهرياً العولمة تساوي الحدّ من سلطة الدولة والمزيد من السلطة للمجتمع المدني ومن حرية المبادرة والفكر والفعل وهي حرية طبيعية ومعطى طبيعي بينما تحول الدولة دون بروز هذه الطاقات الخلاقة.

إذن الحوكمة تتبنّى وجهة النظر القائلة بدفع الطاقات الخلاقة للأفراد والمجموعات والحدّ من سلطة البيروقراطيات وفرض الشفافية في المعاملات الدولية ومقاومة المافيا المالية واستغلال النفوذ للتأثير على السير "الطبيعي" لدورة الإقتصاد "الحر" وكل ما يعوق نموه وانفتاحه على العالم واندماجه فيه وهي لعمري خطوة جديدة نحو أقصدة وتقننة المفاهيم السياسية. فلم تعد الديمقراطية في أشكالها العديدة توفى بالحاجة ما دامت الشعوب قد ملّت صلف الأحزاب والمجموعات الضاغطة والمؤثرة في الإقتصاد وصولاً إلى التأثير على المعاملات داخليا وخارجيا. باسم الحوكمة تتدخّل الدول العظمى والمؤسسات الدولية في سياسات الحكومات بل وتجزئ حتى تسليط العقوبات عليها (من ذلك على سبيل المثال مطالبتها باحترام حرية السوق والشفافية لا فقط تجاه السوق الوطنية بل وأيضا السوق الدولية) وقد تلعب منظمات غير حكومية مثل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في الدفع نحو تدخّل القوى العظمى للتخلي عن مساندتها لبعض الحكومات والضغط عليها علما بأن القوى العظمى كانت دائما مستعدة للتخلي عن أصدقائها الأشد وفاء خدمة لمصالحها.

إذن الحوكمة ليست سوى مصطلحا سياسيا في ظاهره ولكنه بالأساس اقتصادي وهو استكمال لمشروع دولي يهدف للقضاء على كل العوائق التي تحول دون تطبيق قرارات

المؤسسات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة وذلك باسم الحث على الابتكار والمبادرة الفردية واحترام المعايير الدولية في ميادين الاقتصاد والتجارة وحقوق الإنسان وقد لعبت المنظمات غير الحكومية المرتبطة بألف خيط بالمؤسسات الدولية ودوائر المال والسياسة دورا هاما في ذلك.

VI- من أجل تحوّل أنثروبولوجي: من الاغتراب إلى الحرية:

اعتقد الفلاسفة منذ عصر النهضة أنّ الإنسان قد تخلّص من الاستلاب والاغتراب والتبعية والتذليل وأصبح سيّد نفسه ولنقل متحرّرا ذاتيا (autonome) أي أنّه أصبح مصدر قوانينه التي لم يعد يستمدّها من أخلاقيّات أو أديان أو مرجعيّات. مشروع الحداثة Aufklärung لدى الفيلسوف كمنط هو بلوغ الإنسان حالة النضج والوعي بذاته وخروجه من حالة الأقلية أي من حالة الطفولة وذلك باعتماده عقله وبسنّه لقوانينه بمعزل عن كلّ مرجعية وأساسا الفكر الديني. هكذا إذن تنشأ المجموعات السياسيّة على قاعدة سيادة الشعب ومن خلال عقد اجتماعي يربط أفراد المجتمع ومكوناته.

اعتبر هؤلاء أنّ الحداثة قد تخلّصت من الأوهام والمعتقدات وأنّ الغرب هو نهاية واكتمال مصير البشريّة. فهذا الغرب قد قام بقطيعة أنثروبولوجية وهذا مقارنة مع باقي العالم. في الحقيقة لقد اقترن التخلّص من الأسس الدينيّة للاستلاب بنوع جديد من التقديس. إنّ تقديس الفرد والأمة والعقل والتقدّم والتنمية. أصبحت البشريّة في الغرب مستلبة ومغتربة لذاتها. لقد تنكرت الليبرالية الصاعدة لأخلاقيّاتها ذاتها وإذا بالقوانين الاقتصادية تتحكّم في تطوّر المجتمع وذلك اعتمادا على مبادئ تستمدّ جذورها من قوانين الطبيعة ومن طبيعة مزعومة للبشر. تصبح النوازع الذاتيّة واللّهث وراء المال والكسب والسلطة أخلاقا جماعيّة. ستقوم السوق بعلميّة المراقبة وخلق التوازنات داخل المجتمع وذلك دون تدخّل. تستند هذه النظرة الليبرالية لمسلّمة مفادها أنّ هذه الطبيعة وهذا الكون خزّان لا ينضب وقابل للتحكّم ولهذا دعا الفيلسوف ديكارت إلى أن يصبح الإنسان سيّد الكون.

في الحقيقة ترتكز هذه الرؤية على أساس لا يقلّ ميتافيزيقيّة عن الأسس ما قبل الرأسماليّة. كلّ ما في الأمر أنّ المرجعية قد تحيّرت. فما يسمّى بحياديّة القوانين الاقتصادية والسوق ليس سوى وهما خاويا من كلّ حقيقة. من خلال التّصنيع والتقدّم التكنولوجي رسخت هذه الفكرة وصولا اليوم إلى فرض (ولا أقول انبثاق) سوق دوليّة تصبح فيها التجارة شبه إجباريّة وخاضعة لقوانين دوليّة مجحفة. هناك تصوّر اقتصادي وفرداني بحث للعالم.

تأثرت تيارات اليسار بصفة عامة بجرثومة الاقتصاديّة رغم الاختلاف الجذري بينها وبين الفكر الليبرالي. فعلى عكس ما اعتقده الإنسان المعاصر من أنّ العلوم والتكنولوجيا ستحرّر الإنسان من القوى الخفية للطبيعة وكذلك من الميتافيزيقيا الدنيّة فلقد تحوّلت التكنو-علوم إلى دين هذا العصر وأصبحت كلّ المشاريع الهدّامة تعلّل باسم العلم وضرورة التقدّم. ظنّ الإنسان أنّه بالتّصنيع ستحرّر الآلة الإنسان من الأعمال الشاقة فإذا بالإنسان يصبح عبداً للآلة التي تسلبه حرّيته وحرّيّة اختياره. عكس ما يدّعيه الخبراء والمسؤولين والمتسترون بالعلم والتكنولوجيا فلقد عرفت العقود الأخيرة تراجعاً مهولاً للابتكار والخلق والبحث العلمي. تحوّلت العلوم المعاصرة في نظر الجميع وفي التصرّو المهيمن إلى ما يطلق عليه البعض بعلم-العلوم أي العلوم التي لا تقبل الشكّ وأصبح بذلك الإنسان عبيداً وخادماً مطيعاً لها سواء في المخبر أو الشركات والمؤسّسات وهكذا برزت اختصاصات جديدة تنبئ بالمستقبل وتستقرئه وتراجع دور الإنسان ككائن عاقل وقادر على التخيّل والخلق والإضافة ليصبح مجرد إنسان تقني ينفذ ويخضع. لا مجال للاستثنائي والمختلف. تحوّلت سلطة العلوم إلى ما يطلق عليه البعض بعلوم السلطة وتقنياتها.

كيف يقع تبرير كلّ هذا التذيّل للفرد الأنثروبولوجي المعاصر ولهيمنة نزعة التّقليد والمحاكاة والتطابق: بالعلوم والتقدّم العلمي والتكنولوجيا. إنّ خطاب لا يقبل النقاش. نسمع الكثير حول مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات والفجوة الرقمية واللحاق بركب الحضارة ومواكبة العصر والتنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة... السّلطة تأتي الفراغ وهذا الأخير تملؤه الأيديولوجيا وكلّها تجسّد تبعيّة وتذييل المواطن. كلما تطرّقنا إلى الأزمات التي تنخر العالم من أزمات اجتماعيّة وبيئيّة وثقافيّة ردّ علينا الخبراء والمسؤولون: إنّكم ضدّ التقدّم والحضارة.

نعود ونقول أنّه كان من نتائج حركة التّصنيع تعميم العمل الأجير ونتج عن ذلك بروز طبقات اجتماعيّة. لقد كان عماد المجتمع الصناعي توفير إنتاج ضخم للبضائع المعدة للسوق بدءاً بالسوق الوطنيّة وصولاً إلى السوق الدوليّة وهي بضاعة موجّهة لكلّ الفئات وإلى ما يطلق عليه البعض بالمجتمع المجمعهر (société massifiée). في فترة أولى وخصوصاً العقود التي تلت الحرب العالميّة الثانية كان بإمكان العديد من المواطنين بمن فيهم الذين

ينحدرون من عائلات فقيرة ومتوسطة أن يتخطوا الحاجز الذي يفصلهم عن الفئات المرفهة والعليا ويلتحقوا لها. مع توسع الحركة الصناعية وتطور تقنيات الإعلامية أصبحت المجتمعات الصناعية تُنعت بمجتمع الخدمات بما أن هذه الأخيرة أصبحت تحتلّ موقعا رائدا. لقد وقع إخضاع كلّ القطاعات بما في ذلك الزراعة وحتى الثقافة والفنون. كلّها تبوضعت. دخلنا مجتمع الجمهرة وهو أساسا مجتمع اللّهُو التافه والاستهلاك المناقض تماما للثقافة والخلق. دخلنا مجتمع التّطابق والتقليد وأصبح الواحد منا يرى نفسه في مرآة الآخر والكلّ يرى ذاته في مرآة البضاعة. في نفس الوقت الذي تجمهر فيه الاستهلاك وشمل فئات واسعة كلّ حسب طاقته انعزل المواطن. لكن ضريبة هذا التجمهر وهذا المجتمع الاستهلاكي هي تهميش أجزاء متعاطمة من الشعب وتهجير الأرياف وهيمنة المدن الكبرى على مجمل مناطق البلاد واستفحال أمراض العصر وانهيار المعاني الجامعة وتفكك المجتمع وتراجع الثقافة والفنون وتفكك المؤسسة التعليميّة...

هو إذن مجتمع مجمهر ومتطابق (تماما كما الدجاج الصناعي) ولكنه أيضا مجتمع فرداني يدفع نحو العزلة والأنانيّة الضيقة والمقيدة. أصبح الإنسان قابلا لكلّ الأشياء التي تقدّم له وفقد الإحساس والتفكير والنقد. إنّه التقدّم من أجل التقدّم ومن هنا جاء تعبير التقدّميّة. كلّ أشكال تنظيم المجتمع سواء في المصنع أو الإدارة أو الإعلام أو الثقافة تباعدت عن المواطن واستقلّت بذاتها. في نفس الوقت انفصل الإنسان عن الطبيعة وعن المحيط وطفق يخربّ البحار والمحيطات والغابات والتربة والماء والمجال. لم تعد التحاليل التقليديّة قادرة على فهم الأوضاع الجديدة. فالمسألة لا تُلخّص في تعارض بين تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تكبّل الأولى ولا يكمن الحلّ في تأمين وسائل الإنتاج وافتكاكها من الرّأسماليّين وفرض توزيع الخيرات. فهذا جانب من المسألة. أيّة بضاعة سيقع توزيعها؟ أيّة تنمية؟ أيّة بيئة؟ أيّة ثقافة؟ أيّة تكنولوجيا؟ ... لقد فقد إنسان المجتمع المعاصر كلّ حسّ نقدي وشعور بالذاتيّة الحقيقيّة وأصبح همّه الوحيد هو الحصول على البضاعة والانصهار في حركة الاستهلاك الجماهيريّة.

أين يكمن الاغتراب إذن؟

منذ سنة 1844 تعرّض ماركس الشاب في المخطوطات إلى مسألة الاغتراب ولخصه في افتقاد المواطن لحالته الطبيعيّة ككائن حرّ وفاعل وخلاق واعتبر أنّ الحلّ يكمن في استعادة هذه الحالة الأصليّة. إنّ افتقاد للروح ولكنه الإنسانيّة ذاتها والتميّزة بعلاقة خاصّة مع الآخر ومع المحيط. لقد رأى ماركس الشاب في تحويل المحيط والطبيعة إلى مجرد أداة ووسيلة وإخضاعها مصدرا لفقدان الإنسان فردا ومجموعة للإنسانيّة.

في كتابات النضج وبالأساس في كتاب رأس المال يبتعد ماركس عن تصوّراته الأولى. يتجسّد الاغتراب بالنسبة له في الخضوع لأنظمة ومؤسّسات تجعل الإنسان تابعا لها كآلة. يخسر الإنسان كرامته وذاتيّته وقدرته على الخلق لصالح عمل روتيني ويحرمه من ثمرة مجهوده. إنّ البؤس الجسمي والنفسي الذي يخضع له العامل. إنّ اغتراب موضوعي بحث مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي وجوهره حرمان العامل من مجهود عمله والنتائج عن الاستغلال الرأسمالي. تغافل ماركس عن الجوانب الأخرى للاغتراب وهذا طبيعي بالنظر للبنية الأساسيّة لفكره والتي تستند لتحليل الاقتصاد الرأسمالي. على سبيل المثال غاب عنه تصوّر خاصّ للبضاعة بل هو يكاد يتقاسم النظرة المهيمنة.

"فالبضاعة هي كلّ شيء خارجي وكلّ شيء يمكن من خلال خاصياته للاستجابة للحاجيات البشريّة مهما تغيّرت وتعدّدت سواء كانت حاجة غذائيّة ضروريّة أو مجرد نزوة. ففي كلتا الحالتين لا يتغيّر شيء". (رأس المال، 1976، الطبقة الاجتماعيّة، صفحة 41).

ما معنى البضاعة وما معنى الحاجة وكيف نقيّمها ونحدّدها ووفق أي مرجع ومقياس وبالنظر لماذا ولمن؟ أي معنى للبضاعة يفوق ويتجاوز مجرد كونها مادّة استهلاكيّة ومماذا تحمل من رموز؟ هذا ما لم نجده في فكر ماركس الناضج وماركس رأس المال. لا يمكن حصر الاغتراب فقط في جانبه الموضوعي البحث المرتبط بعلاقات الإنتاج وبتعارض المصالح بين الطبقة العاملة والرأسماليين الذين يحرمون الأولين من ثمرة مجهودهم ويخضعونهم للاستغلال. فهذا التحليل اقتصادوي بحث ولا ينفذ إلى أعماق المسألة. ثم هل يستوفي هذا التحليل المسألة في وضع تميّز بتراجع موقع الطبقة العاملة؟ فالاغتراب موضوعي وذاتي، اجتماعي ونفسي. لقد طوّر عديد المفكرين تصوّرات جديدة للاغتراب لعلّ أهمّها تلك التي قامت به مدرسة فرنكفورت ولوكاتش و Henri Lefebvre

والمفكر النمساوي Ivan Illich و André Gorz وغيرهم. أمّا المفكر اليوناني كورنيليوس كاستور يادياس Cornélius Castoriadis فلقد عمّق هذه المفاهيم وقدم تصوّراً استمدّه من الفلسفة السياسية ومن علم النفس وعلم الاجتماع. ما معنى أن يكون المجتمع مكبلاً Hétéronome (أي عكس المتحرّر ذاتياً autonome)؟ هو ذلك المجتمع الذي تستقلّ فيه مؤسساته والتصوّرات ولنقل المخابيل التي تسندّها والتي تصبح مسلمات لا تقبل النقاش فتؤدّي إلى فبركة أفراد اجتماعيين يتقبّلون هذه التصوّرات ويخضعون لها وكأنّها شيء مقدّس. إنه السياج الذي داخله يقع خلق أفراد شبه طيّعين. كلّ من لا يخضع لهذه التصوّرات ويرفض الانصهار فيها يتّهم بالجنون والانحراف. كيف لنا أن نرفض الشاشات المسطّحة وآخر موضة في الهواتف النقالة وأحذية "النايك" وموسيقى التكنو والراب والجينز الهابط ومعجون الجال؟ كيف لنا أن نرفض الطعام الجاهز والفاست فود والمشروبات الغازية والسيارة؟ هذا هو الجانب الاجتماعي للاغتراب الذي يتطلب تفاعل الجانب النفسي للأفراد. فهذا الفرد المتطابق والقابل للتصوّرات المهيمنة لا يفكر في مجرد الشكّ في المعايير المفروضة وفي نوعيّة البضاعة التي تقدّم له. يفقد بذلك الإرادة والقدرة على الاختيار وهو مقتنع في قرار نفسه أنّه حرّ. يتجسّد كلّ ذلك في تصوّر الفرد لذاته وللآخرين. قضايا الحقيقة والعدالة لا مجال لطرحها. فالحقيقة جاهزة ونهائية وقد وفرها مجتمع الإستهلاك وسهر على ترويجها أكفاء وخبراء ومتعلمون وخريجو المدارس العليا وسياسيون محترفون. تصبح التصوّرات متعالية وفوق بشرية ومطلقة. يلخّص المفكر كاستورياديس اغتراب الفرد في "هيمنة خطاب الآخر" الذي يصبح خطاب الفرد ذاته والمعبّر عن ذاتيته. في الحقيقة لا يعبّر الفرد عن ذاتيته بل يعبّر عنها الآخرون. هو جزء من عالم آخر غير عالمه الحقيقي. فالدعاية الكاذبة بأن الليبرالية تحرّر الفرد تدحضها التبعية العمياء لكل ما هو متوقّف من رؤى وتقنيات وبضاعة. تصبح الحقيقة الوهمية والمفروضة أقوى من الحقيقة. تتحكّم وسائل الدعاية والإعلام في ترسيخ هذا التصرّو وتعميمه ليصبح الأفراد نسخاً لبعضهم البعض: تأكل نفس الطعام الملوّث وتشاهد نفس البرامج التلفزيونية السخيفة وتخضع يوميا لوابل من عمليات الإشهار. تتحكّم هذه التصوّرات في لاوعي الأفراد ومهجم ونواز عهم. يهيمن هذا اللاوعي الذي وقع غزوه على وعيهم.

فهو لم يعد يستمدّ نوازعه وطموحاته وخيالاته من ذاتيته بل من الخطاب الخارجي الذي يغمره. ليس هذا الاغتراب رديفا للحالة المرضية التي تعرّض لها الطب النفسي *Aliénation mentale* حيث يعيش المريض حالة نفسية منعزلة ويتمسك بتصوّرات خاصّة منافية للحقيقة ويعيش حالة من الكآبة والألم والعذاب نتيجة لعزلته وفقدان القدرة على التفاعل مع الآخرين والخوف منهم. ففي حالة الاغتراب النفسي الجماعي والذي تعرّضنا له لا يحسّ الفرد بأي ألم ما دام الجميع يخضع لنفس التفكير وهو يعتبر نفسه فردا عاديا مطابقا للآخرين الذين يشاركونه اغترابه. عندما نقول أن اللاوعي والنوازع تهيمن على وعي الفرد المغترب فلا يعني ذلك أننا نستنقص من دور اللاوعي والنوازع التي هي مكوّن أساسي للنفس البشرية ولكننا نوّكّد على هيمنة خطاب الآخر على هذا اللاوعي الذي يفقد كلّ قدرة ذاتيّة على تخيل المخالف والمغاير ويصبح أسيرا لهذا الخطاب. ليس الاغتراب حالة حتميّة مرتبطة بعلاقات الإنتاج ولا هي ضروريّة وخاصّة بحالة تاريخيّة محدّدة. فلا وجود لحتميّة تاريخيّة لها ولا حتى لتجاوزها. فلا الأولى حتميّة ولا الثانية أيضا. لهذا بالذات نتحمّل مسؤوليتنا في الكشف عن زيف هذا "اللاوعي" وإبراز اغتراب واستلاب المجتمعات المعاصرة ولنا في التاريخ القديم والقريب أمثلة عن قدرة الأفراد والمجموعات تجاوز هذا الاغتراب.

المجتمع المكبّل *Hétéronome* هو ذاك الذي يسعى لإعادة إنتاج نفسه حيث يهيمن التصرّ الجاهز والمؤسّس (بفتح السين) على المخيال المؤسّس (بكسر السين) وأين يقع كبت كلّ محاولة لتخيل المغاير والتجاوز. في مجتمعاتنا المعاصرة يتلخّص هذا المخيال المهيمن في التوسع اللامتناهي والتحكّم اللّامحدود الذي يطال العالم الفيزيائي والبيولوجي والنفسي والاجتماعي ويتجسد ذلك في هيمنة منطق اقتصادوي بحت يجعل من الإنتاج والاستهلاك محور الحياة. يصبح الإنسان سيّد وإله الكون يخضعه ويغزوه جوّا وبحرا وباطنا. تصبح السياسة مهمّة خاصة بالخبراء والسياسيين المحترفين وليس حقا للمواطنين أو نتاجا لممارسة فردية وجماعية ولتلاقح الأفكار والآراء والتصوّرات (*Doxa*). لا تمثل الطبيعة الهرمية للمجتمع سوى الجانب المؤسّساتي للمجتمع. يخلق هذا المجتمع فردا نهما، أنانيا، مضطربا، متطابقا، مقلّدا ومتطلّعا لاستهلاك كلّ جديد. لا يمكن أن نشكّك على سبيل

المثال في ضرورة الحصول على السيارة وعلى أحسن الشاشات وأجودها وعلى مختلف الآلات الالكترونية واستهلاك الثقافة والفنون المصنّعة والساقطة والفاقدة لكلّ ذوق واستهلاك المسلسلات والصّور وأحدث أنواع الجينز وآخر موضّة في تسريحة الشعر من "جال" وألوان بل هناك استهلاك حتى للكلام الذي يتحوّل إلى حشو من التعابير المقتضبة والفارغة من كلّ محتوى (لنا في التعابير الشائعة في تونس أمثلة على ذلك: "موش نرمال" "طيارة" "ملاّ كعبة"). إنها "روح" العصر لعصر فقد كلّ روح. بالمقابل وكضريبة لكلّ ذلك تخربّ البيئة والبحار والغابات والهواء وباطن الأرض. كلّ ذلك لضمان تجدد المجتمع. ألم يعلن برجنسكي أن العالم ليس بحاجة لمتقنين ومتعلّمين بل فقط لـ 5 بالمائة من المجتمع من المتميزين وأنه للبقية نقدم لهم اللهو البليد Tetainment ؟

لا يهّم أن يقع تهميش أعداد متزايدة من المجتمع. ستتكفل وسائل الدعاية والإعلام واللهو السخيف بتخديرهم وحتى وإن استفحل الإجرام والفساد فهناك وسائل زجرية ستتحكم في كلّ ذلك وتحمي المجتمع من هؤلاء المارقين.

بعد عقود من الرّكود والتقبّل ها هي شعوب العالم قاطبة تستفيق وتستعيد ذاتيتها. إنّها "ثورة الضمير" ولنقل استفاقة ذلك المخيال ورفضه الانصياع للدعاية ولخطاب الآخر. مثلت تلك الاستفاقة مرحلة مهمّة في استرجاع الأفراد والمجموعات لذاتيتهم وقدراتهم على الخلق والتفكير الحرّ. لكن ذلك لن يقدر على تجاوز المعهود إذ ما تلبث قوى الرّدّة أن تحتوي كلّ ذلك. فمع "ثورة الضمير" نحن بحاجة إلى "ثورة المصير". لا بدّ من فتح كلّ الملفات المتعلقة بالحياة اليومية لكلّ البشرية وتفكيك البنى فكرا وعملا لا للانسحاب والوقوف على الربوة ولكن لتصوّر المغاير. كل ذلك يستدعي مجهودا فرديا وجماعيا ولنقل "ثورة أنثروبولوجية" تخلصنا من أوهام مجتمع الاستهلاك والوفرة والإنتاج والإنتاجية وتربط الإنسان بمحيطه الطبيعي والبيئي والاجتماعي في حركة تضامنية نبدوها من الآن وهنا ولا نترقّب حصول تغييرات سياسية جذريّة كي نشرع فيها كما يعتقد بعض السياسيين المحترفين. الديمقراطية تفترض فردا ديمقراطيا والعكس بالعكس. لا بدّ إذن من القيام بمجهود فكري وثقافي وفني وبيئي واجتماعي يهدف إلى القطع مع الفرد الأنثروبولوجي للمجتمع الرأسمالي من أجل خلق وبعث روح جديدة تمكّن من تحرير الفكر والخيال من

قيوده. إنها مسيرة طويلة وشاقة ومعقدة وتستوجب تضامن المجتمع ولا تتلخّص في مجرد أخلاقيات مسقطة. هي فكر وممارسة ومراوحة بينهما لا تنقطع تماما كما هي الحال لما نركب دراجة. لا مجال لأي تغيير لا يشمل التغيير الأنثروبولوجي والقطع مع الفردانية المقيتة. لا بدّ من المبادرة لخلق أشكال بديلة لمختلف النشاطات كالزراعة والثقافة والتعليم والبيئة والإعلام. من خلال هذه التجارب الفذة يتدرّب المواطنون على العمل الجماعي والتفاعل الديمقراطي المستند إلى تلاقح الأفكار حول القضايا اليومية.

لقد بدأ العالم يعيش استفاقة عارمة جسدها الحركات الشعبية في مختلف أصقاع المعمورة. نحن نعيش لحظات تاريخية حاسمة. لقد سقطت "الديمقراطية" التمثيلية وسقطت معها شرعية الصناديق. هذه الشعوب تخلق أشكالا جديدة للنشاط السياسي الذي يفسح المجال للمواطنين كي يساهموا في القرارات. بداية الطريق خطوة وبشائر الديمقراطية المباشرة والمحلية تطلّ على البشرية. فالتاريخ يصنعه المواطنون ولا يخضع لأي قانون حتمي أو متعالي. هو تأسيس وخلق. هو تصوّر وممارسة، عقل وخيال. هو بناء لا يخلو من الطابع الفني وهذا البناء لا يشمل فقط المؤسسات وأشكال التنظيم. فهو مضمون ومراجعة لا تشمل فقط التوجّهات العامّة والاختيارات السياسية والاقتصادية. هو فعل انعكاسي على الذوات ومراجعة لأفكارنا ومسلّماتنا وسلوكياتنا ولعلاقاتنا بعضنا البعض وعلاقتنا بالطبيعة والكون. كلّ المفاهيم السائدة قابلة للمراجعة: التنمية، الثقافة، الفنّ، العلوم والتكنولوجيا... في مواجهة مجتمع الاستهلاك يتدرّب المواطنون على العمل الجماعي ويراجعون من خلال تبادل الأفكار الحرّة والرؤى ومن خلال الممارسة اليومية مسلّماتهم فإذا بهم يكتشفون أن التغيير لن يشمل فقط المجتمع بمؤسساته المتعددة بل وأيضا الذات البشرية. هذا ما نطلق عليه بالتحوّل الأنثروبولوجي. يربّي الناس بعضهم البعض ويربّي المجتمع الأفراد المكونين له. كلّ المعايير والقيم والسلوكيات قابلة للمراجعة. لا يمكن وضع إطار شامل ومحتوى مكتمل للمعايير الجديدة التي تنبثق من خلال الممارسة الجماعية. نحن شاهدون اليوم على بروز حركات عالمية شرعت في مراجعة بعض السلوكيات من ذلك القطع مع استهلاك المواد الغذائية المصنّعة وتعميم أشكال جديدة من النشاط الزراعي وخلق أشكال جديدة للتضامن كتلك التي تدعو لها منظمات مثل حركة كوليبيري Colibris وحركة بذور المزارعين

وحركة "ازرعوا الخضر في المدن" وحركة فلاحه المزارعين وحركة البساطة الإرادية والقرى البيئية وحركة البناء البيئي وأشكال جديدة لنقل وترويج المعارف والعلوم وشبكات التضامن بين مختلف الفئات المهمشة والعاطلة... كل هذه الحركات والشبكات والحركات الجديدة تجسد أطرا للممارسة ولتجاوز ذلك الفرد الأنثروبولوجي الأناني المقيت الذي يريد مجتمع الاستهلاك أن يفرضه. هي شبكات متعدّدة ومتنوّعة، محلّية وفي نفس عابرة للأوطان وهي مخابر فعلية لممارسة الديمقراطية.

VII - بين الديمقراطية والتنمية

لنأخذ أن يقول ماذا سنعمل بهذه الديمقراطية الحقيقية التي تدعون لها والحال أن البلاد تعيش أزمة اقتصادية واجتماعية وأن البطالة تستفحل كل يوم؟ هل يكفي بأن نضع هياكل ومؤسسات ديمقراطية كي نضمن تنمية حقيقية ونقضي على التفاوت الاجتماعي ونلتحق بركب البلدان "المتقدمة"؟ لكن أية تنمية؟ هل هي تلك التي تعودنا عليها والتي أدت إلى هذه الكوارث أم هي استعارة لنماذج إما جاهزة أو من التاريخ؟ هل يكفي أن نعّم وسائل الإنتاج ونقضي على الاستغلال كي نضمن حياة أفضل للمواطنين وعدالة اجتماعية؟ قبل كل شيء نجد أنفسنا مطالبين بالتوقف وتقييم إنجازات هذه التنمية ومن ثمة الخروج ببعض التصورات والرؤى. ما التنمية إذن؟

1- التنمية : رؤية تاريخية :

يعود مفهوم التنمية المعاصر إلى سنة 1949 وبالتحديد إلى خطاب ترومان رئيس الولايات المتحدة السابق (20 جانفي 1949). احتوى هذا الخطاب التاريخي على أربع نقاط أساسية. ما يهمنا نحن من كل ذلك هو النقطة الرابعة حيث يقول نص الخطاب: "لا بدّ من صياغة مشروع جديد وجريء يضع على ذمة المناطق المتخلفة المكتسبات العلمية ونتائج التقدم الصناعي لبلادنا... فالولايات المتحدة تحتل موقع الصدارة في مجال تطور التقنيات الصناعية والعلمية... أعتقد أنه من واجبنا أن نمد الشعوب المسالمة (يقصد بها غير المنتمية للمعسكر السوفيتي السابق) بالمعارف العلمية وذلك لكي نساعدنا على تحقيق حياة أفضل... هدفنا يتجسد في إعانة الشعوب الحرة (!) في العالم لإنتاج كميات أكثر من الغذاء واللباس و مواد البناء والطاقة الميكانيكية وذلك بمجهودهم الخاص... إن أهدافنا لا تمت بأي صلة لغايات الاستعمار القديم حيث يجني الأجنبي ثمرة مجهودات الشعوب المستعمرة... تثبت التجربة أن تجارتنا مع بقية البلدان تتدعم وتتطور كلما تقدمت هذه

البلدان على المستوى الصناعي والاقتصادي" ويذكر ترومان بوضعية البلدان "المتخلفة" (فقر، مجاعة، سوء تغذية) ويعلن أنه "لأول مرة في التاريخ أصبح من الممكن تجاوز هذه الوضعية"

منذ الوهلة الأولى يتراءى مشروع التنمية بكونه مشروعًا أبويًا، عابرًا، مرحليًا تلتزم من خلاله الدول الصناعية والغنية بأن تساهم في تنمية البلدان الأقل نموًا .

يرى Gilbert Rist أن هذا الخطاب قد تحوّل إلى نوع من الإيمان العجائزي بحيث وجب على الكل أن يتقبلوه بصفته حقيقة متعالية لا تقبل النقاش. "فالتخلف" أو "انعدام النمو" يُصوّر على أنه حالة نقص أو انعدام أو الحرمان من الشيء ولا ينظر إليه بصفته نتيجة تاريخية و"التخلف" يعني "الفقر" والعوز و قلة النمو (Croissance) أو ضعفه.

انطلاقاً من كل ذلك تصبح "المساعدة" في بعديها التكنوقراطي والكمي الرد الوحيد

والممكن. هذا التقييم التاريخي يتطابق مع ما ذهب إليه المفكر الألماني Wolfgang

Sachs . يلاحظ هذا المفكر أن بروز مصطلح "البلدان المتخلفة" قد ارتبط بخطاب

ترومان وقد نتج عن ذلك مفهوم جديد للعالم بحيث يصبح من الواجب على كل شعوب المعمورة أن تتبع طريقًا واحدًا و تطمح إلى هدف فريد : التنمية.

" زيادة الإنتاج هي مفتاح الرخاء والسلام" (ترومان). إذا قبلنا بهذه الصياغة فلا مندوحة

من تقسيم البلدان إلى واحدة رائدة وقائدة للمسيرة وأخرى تتابع السباق من خلف (كسباق

الدراجات). فبعد أن كانت القوى الاستعمارية ترى أنها تقوم بدور حضاري وثقافي أي

تحضير الشعوب المولّى عليها وربطها بالدول المتقدمة مباشرة فإن مشروع التنمية يرتكز

على "مد يد المساعدة" للشعوب "المتخلفة" للقضاء على "متاعبها وآلامها" (ترومان).

من يقول تنمية يقول قوة منمّية تقود مسيرة التقدم وتعكس رؤاها للحاضر والمستقبل على

باقي سكان المعمورة فتغمرهم ببركتها و تفتح بصائرهم وتغرس في أذهانهم مفهوم التنمية

المستحدث.

هكذا وخلال الثلاثين سنة من الرخاء الاقتصادي 1945-1975 كان الفتات الذي تتركه

الدول الغنية للبلدان "الفقيرة" يسمح بسد رمق شعوبها بل لقد ظهرت فئات عليا

بيروقراطية محلية تستمد قوّتها من انخراط فئات واسعة من الشعب في مشروع التنمية:

هذه الفئات آمنت أن مستقبلها ورهانها هو في تدعيم التنمية لتمسح أوسع ما يكون من المجالات فيعمّ الخير على فئات أوسع من الشعب. في خلال هذه المدة لا بد من ملاحظة أن الشعور الطاعني والمهيمن داخل "بلدان العالم الثالث" هو أن مجهود "التنمية" مجهود ذاتي، وطني، قومي، داخلي، مستقل تقوم فيه الدولة المستقلة حديثاً بدور المشرف والمراقب والمسير والضابط والمعدّل فتحمي هذه الفئة أو تدعم أخرى وتوجه المخططات الاقتصادية. فحتى القادة ذوي التوجه القومي الصريح والمعادين للاستعمار في شكله الجديد والذين كان لهم دور فعال في منظمات (كمنظمة عدم الانحياز) فلقد استنبطوا فكرة التنمية وقبلوا من دون وعي بالتقسيم المفروض (دول نامية ، دول متقدمة) ودعوا إلى النهضة واللاحاق بركب الحضارة فكان مثالمهم الأعلى تلك القوى المهيمنة التي قاوموها. التنمية هي المرأة التي يعكسون بواسطتها صورة القوي والمتجبر والمهيمن والمتقدم. صرّح نهرو في سنة 1949 "لا يهم أن نتبع طريق الشيوعية أو الاشتراكية أو الرأسمالية، المهم أن نسير في الطريق الأنجع للقيام بالتحويلات الضرورية لسد حاجيات الشعب والرفع من مستوى عيشه وزيادة الإنتاج".

2- التنمية من منظور فكري وفلسفي:

"الحديث عن التنمية (développement) والنمو (croissance) يعني الانطلاق من قدرة كامنة في الشيء، قدرة على القيام بنشاط أو حركة ومن طاقة كامنة ومحددة. إنها مقابلة ومعارضة (opposition) مادة غنية في حد ذاتها بالتحديدات غير المصرّح بها وغير البارزة للعيان منذ الوهلة الأولى مع شكل وحيد ستتخذه وهذا الشكل يمثل معياراً ومقياساً. في الحقيقية يمكن لهذا الشيء الذي ينمو أن يتخذ أشكالاً عديدة بحيث لا يستقر وصفه وتعينه على تحديد فريد. فعلى سبيل المثال عندما نتحدث عن جنين فإن هذا الأخير يمكن أن يأخذ أشكالاً عديدة وتعيينات مختلفة وعديدة: رضيع ثم طفل وكهل، رجل، امرأة، طويل القامة، مرهف الإحساس، فظ، قوي البنية، الخ... وهذه التحديدات لا حصر لها.

أما مفهوم "التنمية" فهو ينطلق من تحديد فريد للشيء كأن نقول هذه البويضة ستنمو

وتتحول إلى جنين أو هذه الدودة ستتحوّل إلى فراشة. ففي البويضة إمكانية وإمكان (برمجة إذا جاز القول) محدّد مسبقاً بحيث عندما نتحدث عن نموها فإننا نقصد الوضعية المستقبلية التي ستكون عليها في مرحلة ما نحددها بخصائص ثابتة ومعينة. تلك هي الانطولوجيا الأرسطية التي تجعل من ماركس مثلاً يتحدث عن الإمكانيات والقدرات المستكنة أو الكامنة في الإنسان المنتج ... فعندما نقول أن هذا الشيء موجود فيعني ذلك أن شكله يخضع لمقياس وحيد وأنه لا يوجد فعلاً وبصفة كلية وبارزة إلا بقدر ما يتحقق ذلك الشكل ويتحدد ويعرف. أرسطو يرى أن "طبيعة الشيء هي نهايته أي ما هو عليه بعد أن يكمل نموه وتطوره." إذن الإنسان النامي هو الإنسان الذي لحقت به صورة التنمية. الموجودات هي مادة وصورة تلحق بها (الإنسان يلحق به النمو فيصبح إنساناً نامياً). فهي كمال وفعل عند أرسطو وهي عند ابن رشد لا يمكن أن تصبح جسماً إلا عند اتحادها بالصورة وهذه الصورة محدّدة. فالمادة (وكذلك الإنسان – المجتمع) قابلة ومهيأة للفعل فتصبح جوهرًا ما إن تحل فيها الصورة تكيفها وتسبغ عليها الكمال فيتحوّل الوجود بالقوة (الإنسان أو المجتمع القابل للنمو) إلى وجود بالفعل (إنسان أو مجتمع نامي) بفضل هذه الصورة التي ما تفتأ ترفع المادة وتعيّنهما (النمو). لكن التناقض يبدو صارخاً بمجرد أن نلاحظ أن عالمنا الحالي قد اكتشف اللانهائي في الحاضر بعد أن كان اللانهائي صفة خاصة بالله. لا وجود لسبيل واحد ولا لحتمية كي يتحوّل هذا الشيء إلى وضعية محدّدة مسبقاً. لا وجود لحتميّة تجعل من هذا الشيء أن يتحوّل وينقبّل الصورة أي تلك الصورة التي نتصوّرها ونجعل منها إمكانًا وحيداً. آخر الاكتشافات العلمية تقرّ بأن المكوّن الوراثي المتجسّد في الجينات لا يعبر بطريقة واحدة وبالتالي فإن العوامل الخارجية وحتى النفسية تكيف طريقة تعبيره. فنفس المكوّن الوراثي يمكن له أن يعبر بطرق لا حصر لها. صحيح مثلاً أننا نولد ذكورا أو إناثا ولكننا لا نتحوّل إلى رجال أو نسوة سوى بفعل المحيط الخارجي. ثم إن هذه الصفة لا تختزل خاصيات البشر. فتعريف النمو يخضع لمسلّمات ومواقف مسبقة مثله مثل تعريف الفقر. التنمية كما أراد ويريد أن يفرضها علينا البعض ليست قدرا ولا هي حتمية.

إنسان هذا العصر يحدّد، يحسب، يقدّر، يبرمج وهذا التصرف يندرج ضمن البنية

المخيلية السائدة في المجتمعات الرأسمالية التي لا تعترف إلا بالحساب والتعيين والتحديد الكمي. لكن هذا الحساب أو التعيين لا يمثل سوى بعدًا من أبعاد الفكر ولحظة من لحظاته. فالفكر البشري لا يمكن اختزاله في أي بعد من هذه الأبعاد. فهل يمكن أن نضحّي بالإنسان لصالح شكل أو مظهر ومستوى نحدده وانطلاقاً منه نتحدث عن إنسان نامي. ثم وكما بيّنا إن الأشياء والموجودات والإنسان أيضاً لا يمكن أن يخضعوا لتحديد واحد. تقرّ أيدولوجيا التنمية بأن التاريخ يسير دائماً نحو أشكال أرقى وأكثر "تقدماً" أي نحو ما سماه ديكرت الهيمنة على الطبيعة والتحكم فيها وإخضاعها لصالح الإنسان. يربط Gilbert Rist مفهوم التنمية وتاريخها بالماضي الثقافي الغربي وبمخلفات الفكر الديني المسيحي ومفهومه ورؤيته للزمان الغائي التي تتناقض مع المفهوم الدوري للعالم لدى اليونان مثلاً. فالنظرة الأولى تركز على جانب التحديد والغائية: الغد سيكون بالضرورة أحسن من اليوم على جميع المستويات خصوصاً منها المادي وهذا الأخير هو الذي يكيف المستويات الأخرى. يربط المفكر كاستورياديس Castoriadis كل ذلك بالدلالة المخيلية التي أتى بها المجتمع الرأسمالي ألا وهي التحكم المطلق واللامتناهي في الكون والطبيعة. لا بدّ أن نشير أن هذه الغائية التي تتحوّل إلى نوع من التبشيرية والحتمية لا يختص بها فقط الفكر الليبرالي بل إننا نتلمّسها في الفكر الماركسي الذي يصنّف التاريخ وفق حقب متتالية وحتمية من الرأسمالية مرورا بالاشتراكية ووصولاً للشيوعية.

إن الوهم الطاعني حول قوة التكنولوجيا اللامتناهية وقدرتها التي لا تعرف الحدود والتي تجد جذورها في البني المخيلية للمجتمع (ووهم القوة المطلقة والتحكم اللامتناهي كان دائم الحضور في التاريخ البشري وقد اتخذ أشكالاً متباينة ومتنوعة: القوة المتعالية، السحر، القوى الخفية ...) يصطدم بحقائق جلية تفنّده. فكل قوّة متعاضمة هي بالضرورة ضعف متزايد أو ما شابه ضد القوة وعدمها. فهي أيضاً قوة للإفراز المضاد والمقابل والمعادي لما نرنو بلوغه... فهذه القوة تقوم على التحكم والمراقبة والتحديد وفصل الأشياء عن بعضها لكي نفصل فعلنا فيها بأكثر ما يمكن من الثبات والدقة ... ولكن ذلك صحيح على الأشياء البارزة للعيان والمتناولة لكن ما إن نتقدم ونغوص في سبر الأشياء الدقيقة إلا ويتراءى لنا أن قابلية الفصل هذه محدودة في الزمان والمكان. هذا ما أثبتته البحوث

الفيزيائية المعاصرة ولكن أيضاً العديد من البحوث الأخرى كتلك المتعلقة بالأدوية والمضادات الحيوية وغيرها.

3 - انهيار مشاريع التنمية :

عرف مفهوم التنمية خلال ما يناهز النصف قرن تغييرات وإضافات في مدلولاته. في البداية كانت التنمية تعني زيادة الإنتاج وتراكم رأس المال. ثم أدمجت عناصر جديدة كمستوى التعليم ومحو الأمية والتكوين... وأصبحت التنمية تمثل جملة عوامل متداخلة. عدة أوصاف ونعوت أُلصقت بالتنمية : التنمية الاقتصادية، التنمية المندمجة، التنمية الداخلية (Endogène)، التنمية الأصيلة، التنمية المستدامة، الخ

رجال الاقتصاد وضعوا مقاييس للتنمية : متوسط الدخل الفردي، المنتج الداخلي الخام، نسبة النمو الاقتصادي. لكن من الذي حدد هذه المقاييس وفرض هذا الفهم المتداول والمشارك للتنمية؟ في الحقيقة لم تحدد شعوب البلدان الفقيرة هذا المعنى فهو "مفهوم مستورد" كما يحلو لرجال السياسة أن يقولوا. أوكل إنجاز مهمة التنمية إلى النخب والبيروقراطيات الصاعدة في البلدان المستقلة حديثا ولقد لعبت الاستثمارات الخارجية سواء منها المباشرة أو في شكل "هبات" و"إعانات" دورا هاما (بحيث أن نسبة تداين البلدان الفقيرة عرفت تصاعدا مستمرا). هكذا برزت ثقافة التنمية التي لا تعدو أن تكون محاولة لفرض نموذج واحد وفريد على كل العالم من أجل "تحديثه" و"تحضيره" وإذا بالتنمية تتلخص في التوق إلى نموذج الاستهلاك الغربي للحصول على القوة السحرية للرجل الأبيض، هذه القوة التي تمكننا من الخلاص الذي يعد به نمط الحياة الجديد.

تجد الدولة في "بلدان العالم الثالث" نفسها أمام مأزق ومفارقة: هي لا يمكن لها أن ترفض التنمية ولكنها لا تنجح في تحقيقها كما يجب لأن ذلك يفترض منها الارتقاء إلى مستوى القدرة التنافسية العالمية... ثم إن مفهوم التنمية اقترن بتاريخ الغرب وعقليته ودلالاته ولذلك فإن مفهوم التنمية لم يكن اختيارا حرا وخيارا خاصا بالبلدان "الفقيرة". فالبلدان الغربية تفرضه على دول العالم الثالث وهذه الأخيرة تفرضه على شعوبها.

يرى Sachs أنه ومنذ نهاية الستينات بدأت تظهر شروخ في بناء التنمية. فالوعد أسست

على أرضية لزجة.

لقد استشعر المكتب الدولي للشغل (Bit) والبنك الدولي وخبراء التنمية منذ ذلك العهد أنهم بعيدون جدا عن أهداف التقدم والتنمية. فزيادة الإنتاج في العالم (تضاعف الإنتاج بين سنة 1950 وسنة 2002 ستة مرات) رافقها تزايد الفقر بل اليأس وارتفاع في نسبة البطالة. إذن النمو الاقتصادي ليس بالضرورة مرادفا للنمو الاجتماعي. كل ذلك دفع Robert Mc Namara رئيس البنك الدولي إلى أن يصرح سنة 1973 : "رغم مرور عقود من النمو (croissance) الفائق والفريد من نوعه، نمو لم يسبق له مثيل للنتائج القومي الخام... فإن الأجزاء الأكثر فقرا من الشعوب لم تريح أو لم تجن سوى ربحا ضئيلا ومحدودا جدا... فلم ينتفع بهذا النمو سوى الـ 40% من الشعوب الأكثر رخاء".

كرد مناسب على هذا الفشل الذريع تقرر أن يقع تغيير الاستراتيجيات لتشمل التنمية فئات اجتماعية جديدة وأهدافا اقتصادية أخرى. لكن ذلك لم يُجد نفعاً. إفلاس سياسات التنمية ترجمها صعود تداين بلدان العالم الثالث التي لم تعد قادرة على استيراد وشراء "حاجياتها" أو بيع إنتاجها في السوق العالمية وهذه مفارقة لأنه كلما تعمقت أزمة بلدان العالم الثالث إلا "واستقلت" عن دائرة التجارة العالمية وهو ما يتناقض مع مسيرة التنمية. فالنتيجة القصوى لهذا التداين هو إزاحة هذه البلدان عن دائرة الاقتصاد العالمي. فهذه الأرجنتين التلميذ النجيب لصندوق النقد الدولي يعاني من كارثة مالية سببها مئات من مليارات الدولارات ديونا متراكمة أدخلت البلد في دوامة يصعب الخروج منها. إفلاس التنمية انعكس على حياة الناس، ثقافتهم، فلاحتهم، صناعتهم وعلى المحيط والبيئة. يتعرض Serge Latouche في إحدى مقالاته إلى قضية المجاعة وسوء التغذية ويأخذ كمثال على ذلك الأرجنتين. "منذ عقود كنا نعتبر الأرجنتين بلدا غير ناميا أو متخلفا، أصدقائي كانوا يمزحون ويقولون هناك عندما نبتغي "لحمة مشوية" نذبح العجل، نأخذ ما يلزمنا من اللحم ونرمي الباقي. فحتى أشد الناس فقرا يأكلون اللحم. أما اليوم وبعد خمسين سنة من التنمية يجوع المواطن في الأرجنتين. السكان يقتحمون المغازات الكبرى ويفتكون الغذاء وينهبون الدكاكين. نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لإفريقيا. ففي السنوات الستين كنا نقول: مساكين هؤلاء الأفارقة لا يملكون سيارات ولا آلات. إنهم متخلفون ولكن لا أحد

يموت جوعا إلا نادرا. اليوم الناس جياع. المجاعة أصبحت مزمنة وملازمة لإفريقيا بفضل التنمية." كلما وجهت البلاد إنتاجها الزراعي نحو التصدير إلا وتضاعف عدد المعرضين للمجاعة كحالة البرازيل التي تصدر الصويا كغذاء للحيوان والبقر الياباني والأوروبي (ثلثي السكان يعانون من المجاعة وسوء التغذية) وكذلك الحال في الفلبين.

يعرف العالم اليوم استنزافا مهولا لخيراته من تربة وماء وبحار وهواء وباطن أرض وهو اليوم يقطع الشجرة التي يجلس عليها. كل ذلك ناتج عن مفهوم مركزي إثني يفصل الإنسان عن محيطه الطبيعي ويجعل منه سيد العالم وإلهه. فهذا التصحر يهدد ثلاث أرباع الأراضي الزراعية وهذه الأوبئة العصرية الناتجة عن تصنيع الفلاحة وتربية الحيوان والدواجن تنتشر وتتعدّد وهذه خيرات البحار تتناقص وهذه النفايات تتراكم ويصدر الجزء الهام منها لبلدان الجنوب كإندونيسيا وباكستان. فالتسارع الجنوبي نحو الإنتاج والاستهلاك لم يعد بحاجة لكل هذه الشعوب التي تهمش جزء هام منها ولكنه بحاجة لمستهلكين ومقلدين وجشعين وأنانيين وغير مباليين بمصير البشرية. في الهند أدى استعمال البذور المهجنة إلى القضاء على ما يقارب 98% من البذور المحلية ولم يبق من 30 ألف نوعية من الأرز سوى بعض العشرات في ظرف 30 سنة. لقد ارتفع استعمال الأسمدة الكيماوية أضعافا في ظرف عقدين ونتج عن ذلك تناقص طحالب ودود الأرض وارتفاع تكلفة الإنتاج إلى ثلاث مرات في ظرف عشر سنين وقضاء على خصوبة الأرض واستنزاف للمياه الجوفية. الحصيلة هي تداين للفلاحين وارتفاع نسبة الانتحار في أوساطهم بنسبة أربع أضعاف وهجرة ملايين منهم إلى المدن حيث حياة البؤس .

تعرف المياه استهلاكا متصاعدا رغم التناقص الهام في العرض والناتج عن استنزاف طبقات المياه الجوفية وتجفيف البحيرات والغدران وتلوث المياه والتصحر. فمخزون المياه الذي كان يقارب 17 ألف متر مكعب بالنسبة للفرد الواحد سنة 1950 تناقص إلى 7 آلاف فقط سنة 2000 وسينزل إلى 5 آلاف سنة 2025 بحيث سيعاني ثلثي سكان العالم من ندرة المياه وخصوصا في إفريقيا والشرق الأوسط إذ سينخفض المخزون إلى الثمن 1/8 سنة 2025. أكثر من 35 ألف طفلا يموتون يوميا بأمراض يتسبب فيها تلوث المياه أي ما يعادل 100 حادث طائرة في اليوم. قام محمد العربي بوقرة بمقارنة جد مثيرة : لصنع 4

عجلات سيارة خفيفة لا بد لنا ما يقارب 10 ألف لتر من المياه أي استهلاك مواطن
ملغاشي لمدة عامين و نصف.

لقد أدت التنمية إلى نزيف وراثي مهول. فالتنوع الطبيعي مهدد بالزوال (من المعلوم أن
80% من التنوع البيولوجي Biodiversité موجود في بلدان الجنوب وأكثر من ثلاث
أرباع المواد الصيدلانية التي يقدر عددها بـ 7000 مصدرها المعارف التقليدية لعموم الناس
في بلدان العالم الثالث). البذور الطبيعية التي جهد الإنسان في انتقائها وتكوينها بطرق
طبيعية وعلى مدى قرون تضمحل وتحلّ محلها البذور "المهجنة" أو "المحورة جينيا"
غير القابلة لإعادة البذر متسببة في انتشار أنواع من الطفيليات والجراثيم المضرة
بالأعشاب والحشرات (النحل والفراشات ...). فخلايا النحل تناقصت بنسبة 60% بين
سنوات 1940-1995 (الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة) وما يقارب عن 850 جنسا
من الحيوانات الأهلية مهددة بالزوال (المنظمة العالمية للتغذية والزراعة) وثلاث العصفير
مهددة هي الأخرى بالانقراض. التنمية أدت إلى القضاء على أكثر من 65 مليون هكتارا
من الغابات في ظرف الخمس سنوات الأخيرة مع ما يصاحب ذلك من تهديد بانقراض
900 كائن طبيعي. علماء الطبيعة والمؤسسات العالمية للحفاظ على المحيط يقدرون بأنه
إذا تواصلت التنمية على هذه الوتيرة فإن أكثر من ربع الأنواع الحيوانية ستزول من
خارطة الأرض سنة 2025. التنمية أدت أيضا إلى ما نلاحظه كل يوم من أوبئة وتلوث
للطعام بالمضادات الحيوية ومبيدات الأعشاب والحشرات وبمادة الديكسين وهرمون
النمو، وتلوث الماء الصالح للشراب. تصنيع الفلاحة المشط وعزل الحيوانات عن محيطها
كحشر الطيور في أماكن ضيقة وفصلها عن الأرض تسبب في ظهور أوبئة كالسلمونيليا.
مع ارتفاع حرارة الأرض المتواصل سيصبح من الممكن بعد 10 أو 20 سنة زراعة
القمح في مناطق كسيبيريا أو شمال كندا. فتقرب الأوزون قد توسع مداه إلى 25 مليون متر
مربع أي ما يعادل مرتين و نصف مساحة أوروبا.
لقد استنزف الإنسان باطن الأرض من مناجم و نפט في ظرف قرن ما جهدت الطبيعة في
تكوينه مدة مليون سنة.

قد يعترض علينا البعض ويقدم لنا أمثلة عن نجاحات التنمية وكمثال على ذلك يذكرون كوريا الجنوبية والصين الشعبية. بالنسبة للأولى لقد اقترنت الزيادة الهامة للإنتاج بعقود من الدكتاتورية العسكرية وباستعداد للشعب وهي اليوم تعاني من آثار بيئية واجتماعية جد وخيمة تجلت في التدهور البيئي وانتشار الأمراض الناتجة عن التلوث وارتفاع حالات الانتحار.

أما الصين فلقد دخلت مغامرة رأسمالية فاحشة تجلّت في الشعار المعروف: استثمروا واستثروا أي كونوا أغنياء. لقد عرفت الصين ولا زالت تعرف كوارث بيئية انعكست أساسا على الريف الذي سيهجره في هذا العقد 400 مليون مواطنا وفي القضاء على الغابات وتلوث المياه بل أن البنك الدولي يقدر أن الصين تخسر 10 بالمائة من ناتجها القومي بفعل التلوث الذي يتسبب سنويا في 300 ألف حالة وفاة. لقد تحولت الصين إلى أكبر مناوئ للصناعات الغربية خصوصا منها الملوثة بل لقد أصبحت مدججة وقمامة العالم. لقد خسرت الصين خلال العقد الأخرين ما يقارب خمس التنوع البيولوجي من حيوانات ونباتات وبدور.

إفلاس سياسات التنمية لا تجد تعبيراً لها فقط في البلدان النامية بل وأيضا في البلدان الصناعية حيث يتزايد عدد المهمشين والعاطلين عن العمل . فالنسيج الاجتماعي ينحل ويتفكك بصفة آلية بحيث يلفظ المجتمع كل يوم جزء متعاضا من الشعب وهذا كلما تقدمت البحوث العلمية والتكنولوجية. يبين Sachs أن مفاهيم كالشمال والجنوب فقدت مدلولها وطبيعتها الجغرافية: فنحن نجد الجنوب في ضواحي باريس والشمال في أوساط الفئات العليا في الهند مثلا.

التنمية هي عبارة عن خراب في المشهد الثقافي، هو مفهوم من الماضي لا يصلح أن يكون دليلا في اختياراتنا الحاضرة. لا أحد يعلم ما التنمية؟ اسألوا أيا كان ستجدون دائما إجابات متعددة ومتضاربة وهذا لأسباب عديدة: فالتنمية هدف سياسي وقع تسطيره منذ 50 سنة عندما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق "ترومان" سنة 1949 أنه يمكن أن "ننمي" مجتمعا أو اقتصادا ونجعل من ذلك مهمة تاريخية. فالتنمية كانت أو لا وأساسا استراتيجيا اعتمدها الغرب لاحتواء الشيوعية لكنها شيدت أيضا على اعتقاد مفاده

أنه يمكن لكل بلد أن يلحق بالبلدان المتقدمة. لكن ماذا حصل عمليا؟ العكس هو الذي وقع حيث تعمقت الهوة بين الشمال والجنوب إلى درجة أنه أصبح من المستحيل تخيل ولو لحظة أنه يمكن ردمها. عدد السكان الذين يعيشون في حالة بؤس يتزايد يوميا. أما المعتقد الثاني الذي أسس للتنمية فيتجسد في أن هذه الأخيرة لا نهائية متواصلة لا تعرف الحدود. أخيرا اعتمد مفهوم التنمية على الدولة وعلى دورها في تنشيط عوامل التنمية (اقترن ذلك مع ظهور النظرية الكينزية والنيوكينزية). لكن ماذا نرى؟ أزمة بيئية تتعاضم وتسقط فكرة لانهاية مسيرة التنمية. مفهوم الدولة – الأمة يهترئ وينحل. فحركة الأموال العالمية تفوق بكثير الاستثمارات العمومية والإعانات الحكومية. بعضهم يردّ: هذا لغوفها هي عديد البلدان (الولايات المتحدة الأمريكية – الصين الشعبية وغيرها) تعرف نموا وازدهارا وزيادة في الإنتاج؟ ولكن ماذا عن أزمة المياه؟ ماذا عن مصير مئات الملايين من الفلاحين الصينيين وغيرهم والذين سيضطرون إلى النزوح والتهميش؟ تقرّ منظمة اليونسكو بأن تعميم الزراعات المحورة جينيا سيقضي على 500 مليون فلاح في العالم بحلول سنة 2025. ماذا عن اتفاقيات كيوتو؟ ماذا عن تمزق المجتمع؟ ماذا عن مخاطر البحوث العلمية؟ ماذا عن المخاطر البيولوجية والنووية؟ ماذا عن البطالة والإجرام؟ التنمية هي اليوم مجرد أنقاض أو خراب. لقد أن الأوان لكتابة مرثيتها. فالبلدان الأغنى في العالم والتي من المفروض أن تساهم بنسبة 1% من الناتج الداخلي الخام (PIB) للدعم التقني ولمجهود التنمية في البلدان الفقيرة لا تساهم إلا بنسبة 0,25% من هذا الناتج. كما أن المعاهد والمؤسسات المختصة في الدراسات حول التنمية قد أقفلت أبوابها. كل المنظمات الدولية تعلن صراحة وعلنا أنها تخلت عن منطق التنمية وسياسة الاستثمار الخارجي إلى منطق السوق العالمية. ففي عصر تسوده نظرية الاقتصاد العالمي الموحد لا مكان لنظرية خاصة ببلدان الجنوب. تبخر مفهوم التنمية بما في ذلك المشهد الفكري حولها وذلك لا يعود إلى هزائمها أو لرفض ضحاياها لها. لقد قامت التنمية بدورها الذي أنيط بعهدتها وأنجزت وعودها ومهمتها التاريخية: خلق اقتصاد معولم. ففي اقتصاد معولم لا مكان للاعتبارات الخصوصية والضيقة والجهوية والقومية. نحن في قرية عالمية تسودها نفس القوانين والنظريات. لكن ومع أن العولمة قد أخذت مكان التنمية فإنه لازال

من يحن للتنمية ويضفي عليها نعوتنا وأوصافا ذات طابع إنساني: التنمية المقبولة، المستديمة، المتوازنة... وهي تسميات لا تعدو أن تكون فبركة فكرية. فالاقتصاد العالمي الجديد يخل بالقواعد القديمة بين الدول الفقيرة والدول الصناعية. هناك قضاء تدريجي على الحواجز الفاصلة بين الدول والحدود وعلى الوسائط. يتضاءل دور الدولة الوطنية والقومية في العالم الثالث ويفرض عليها أن تتخلى عن دورها المعدل لتقريب الفئات من بعضها والحفاظ على قدر من التوازن الاجتماعي .

بدأنا ندخل فترة تاريخية يشبهها Serge Latouche بفترة بروز الرأسمالية الكلاسيكية في بداية القرن التاسع عشر. اليوم نعيش المناولة تلو المناولة. نشرع ونعمم عبودية النساء والأطفال من جديد في بلدان جنوب شرقي آسيا لإنتاج اللباس والآلات الإلكترونية لصالح البلدان المصنعة . البواخر الكبيرة والضخمة تستغل بل تبتز خيرات وسواحل بلد كالسنغال وتحرمه من مصدر هام للغذاء. التنمية أنتجت فلاحا دون مزارع، بناء دون عمران، أفرزت معرفة يمكن أن تكون خطرا على البشرية. و لكن ذلك لا يههم مادامت التنمية نسجت خيوطا بين بلدان العالم ومهدت للعولمة .

وداعا أيتها التنمية ومرحى وألف مرحى بالعولمة. 225 شخصا من أثرى بلدان العالم (يملكون أكثر من ألف مليار) أي ما يملكه 2,5 مليار نسمة (47% من سكان المعمورة) أي أن الشخص الواحد يملك ما يملكه 11 مليون شخص!! و 84 شخصا من أثرى سكان العالم يملكون أكثر من الناتج الداخلي الخام للصين الشعبية.

بعد التنمية والاستثمارات والمشاريع العملاقة والثورة الخضراء حان وقت التأهيل الشامل وإعادة الهيكلة. هي حركة متصاعدة نحو ما يسميه Serge Latouche بغزبنة العالم: احتلال المخاييل والتعشيش فيها والهيمنة عليها من خلال فرض مفاهيم "التقدم" المستند على التكنوعلوم "المحايدة" التي لا تقبل المساءلة. "أقصد" و"تقننة" الحياة. التقدم هو المرض ولكن يعتقد أنه دواؤه: هو الداء والدواء وقديما قال أحد الشعراء و"داوني بالتي كانت هي الداء" !! دواء التقدم هو مزيد من التقدم .

العولمة اليوم تهريء، تقرض (كالأرنب)، تقضم كل ما يحيط بها : الدول، السياسات، الثقافات، الفنون، الأخلاق، المعاني، الدلالات والمحيط. هي كـ "البلاعة" تدمج الكل في

سوق عالمية. إنها بوضحة العالم. يعتبر Serge Latouche أن قوة المخاييل هي التي تجعل مشروع أو مفهوم التقدم يصمد فـ " عندما تعشش مطرقة في أذهاننا فإن كل المسائل والقضايا تتراءى لنا في شكل مسمار" ! المخيال "الإنتاجوي" و"العلموي" الداعي إلى التحكم في الطبيعة والكون لإخضاعهما بما في ذلك الإنسان كجزء من هذا الكون يفعل فعله كالمطرقة. فليست العقلانية هي التي تحكم بيننا بل العقلنة

rationalisation أي العقل الذي يتوهم أصحابه أنه نقي، صافي، خالص من كل الشوائب كالخيال والإرادة والشعور والمهيج والأفكار المسبقة. إنه انتصار "الفكر الواحد" أو الفكر الجليدي على حد تعبير Hannah Arendt. لقد استولى هذا التصور على مخيلات الجميع بمن فيهم الفئات الفقيرة وأصبح تقديس العلم والتكنولوجيا رمزا للمجتمعات الحديثة. لكن ما يجهله الغالبية أن العقود الأخيرة عرفت تراجعاً هاماً في ميدان البحث العلمي الأساسي والابتكار التكنولوجي. فهذا المجتمع الذي يفرض التوحد حول نمط إنتاج واستهلاك وتفكير موحد يكبت القدرة على التخيل والابتكار.

تستبدل العولمة ما كان يسمى زمن التنمية "التبادل الحر" بـ "التبادل الإجباري" خصوصاً بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة وبروز قوانين براءات الكائنات الحية من نباتات وكائنات عضوية وبنور وحيوانات والتي تكرر خصخصة الكائنات الحية. ماذا يعني أن تستورد الهند بصفة تكاد تكون إجبارية مواد غذائية أسعارها مدعمة ومتدنية لأن البلدان الصناعية تدعم فلاحيتها وتفرض أسعاراً غير واقعية والحال أن 600 مليون مزارعاً هندياً لا يملك الواحد منهم أكثر من هكتار ويعجزون عن مزاحمة هذه المواد المستوردة بأسعار بخسة؟

تفرض الاتفاقيات حول تجارة المواد الفلاحية والتي أقرتها المنظمة العالمية للتجارة على البلد المعني أن يصدر مواد فلاحية إذا اقتضى الطلب العالمي ذلك حتى في حالة وجود مجاعة في البلد المعني. إن الإقرار بقانون براءة الملكية الفكرية للكائنات الحية المعدة للتجارة (ADPIC) والذي لولاه لما وجدت صناعة البيوتكنولوجيا يعني فرض مواد محددة ومتحصلة على البراءة وفرض ترويجها عالمياً .

"العالم الثالث" الذي يحتوي على 80% من التنوع البيولوجي يتعرض بفعل القوانين

الجديدة إلى الاستكشاف البيولوجي Bio-prospection والقرصنة البيولوجية Bio-piratage فتسرق النباتات والكائنات العضوية وتسجل براءات ثم تباع لأصحابها الحقيقيين. فبعد المناجم واليد العاملة حان الوقت للتحكم في الكائنات الحية والطريقة المثلى هي فرض البذور التي لا يمكن إعادة بذورها: "بذرة الموت" Terminator كما سمّتها المنظمة غير الحكومية الكندية Rafi والتي حوّرت لتصبح عاقراً، عقيمة ضد الخاصية الأولى للكائن الحي: التوالد وإعادة الإنتاج. شركة Monsanto تتحصل على حصانة عالمية بل ها هي تشتري شركة عسكرية خاصة (بلاكواتر) وتقوم بحملات جنونية لقتل أسراب النحل لكي لا تنقل هذه الأخيرة بذورها المحورة جينياً من مزرعة لأخرى علماً بأن ما بين 60 إلى 80 بالمائة من الخضر والغلال تتطلب تدخل النحل وذلك من خلال عملية التلقيح.

انتهى عصر التنمية، نحن في عصر الخصخصة وتوحيد رأس المال. انتهى عصر الإنجازات. إنه عصر الانصهار والتأقلم. التقدم يسلك اليوم معابر جديدة.

4 - التنمية بين الفكر الليبرالي و الفكر الماركسي :

لقاتل أن يقول هناك تنمية و تنمية. التنمية بالمفهوم الماركسي تتناقض رأساً مع المفهوم الليبرالي. فبينما تخدم التنمية الرأسمالية مصالح البرجوازية فإن التنمية البديلة هي في خدمة الشعب. لنسخر التكنولوجيا والتنمية في خدمة الطبقات الفقيرة. لكن المعضلة الحقيقية لا تكمن في لصالح من نمي ولكن أية تنمية نريد؟ أية تكنولوجيا وأية علوم وأية زراعة وأية ثقافة وكلها تشكل جوهر المسألة الديمقراطية.

نسجل اشتراك هذين النظريتين في عدة نقاط. في دراسة كليهما لتاريخ البشرية والحضارات والمجتمعات ما يهم بالأساس (مهما اختلفت النظريات) هو مدى تطور التقنيات والقوى المنتجة أي أن كلا النظريتين قد قبلتا بمحورية الاقتصاد. كل القضايا تطرق من وجهة نظر الاقتصاد والإنتاج والإنتاجية.

التنمية هي الملاذ أو الخلاص الوحيد للبشرية ووسيلتها لتحقيق ازدهارها. يحدّد الإنسان بحاجياته التي يحققها بالإنتاج والعمل في مجتمع يمتاز دائماً بالندرة لأن

الطبيعة لا توقّر هذه الحاجيات بسهولة وبالتالي وجب إخضاعها فنصبح كما يقول ديكرت "أسياد الطبيعة وأصحابها". من هنا نفهم مركزية الاقتصاد والإنتاج في نظرية التنمية والتقدم. لا بدّ من تحقيق مجتمع الرخاء قبل تحقيق مجتمع العدل والحرية (شعار المجتمع الاشتراكي هو من كل حسب طاقته ولكل حسب جهده أما شعار المجتمع الشيوعي فهو من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجياته). لكن ماذا تعني الحاجيات وهل يمكن تحديدها بصفة مطلقة ونهائية؟ إذن لا يمكن تحقيق الحرية المطلقة إلا مع الوفرة. يفترض السعي نحو مجتمع الوفرة وضع علاقة الإنسان بالأشياء المتاحة في المرتبة الأولى بعد العلاقات الاجتماعية والثقافية وغيرها (فهذه الأخيرة تخضع للأولى) وصولا إلى اعتبار الإنسان شيئا من الأشياء .

من هنا تبرز لنا النزعة التأليهية للتكنو-علوم التي تصبح محايدة ومستقلة ومعصومة من كل رجس. (لا تعتبر الماركسية العلوم مكونا من البنية التحتية أو من البنية الفوقية بل هي محايدة). أول من ابتدع شعارات من نوع: المجتمع السبرنتيكي وعصر البيولوجيا هم السوفيت وقد تطورت هذه التعبيرات وأخذت أشكالا عديدة: مجتمع المعلومات، مجتمع الشبكات، القرية العالمية ومجتمع النمل. تعتبر الليبرالية أن تراكم الإنتاج سيحدّ من الفروق الاجتماعية ويقرب الفئات لبعضها. تتدخل الليبرالية الاقتصادية واليد الخفية لأدم سميث لتنقذ الليبرالية السياسية. فبفعل التنمية الاقتصادية اللامحدودة والقدرة على خلق مواطن الشغل ومراكمة الخيرات، ستضمحل الرغبة الجموحة واللّهب على الأشياء، سينضبط البشر ويتحلّون بالأخلاق الحميدة ويصبحون متضامنين وكرماء. ستجعل السوق منهم أناسا متخلّقين!!!!!!!!!!!! فبالتكنولوجيا سنحقق الديمقراطية القصوى والمثلى. المهم أن نثق في التكنو-علوم والتقدم ولا نعطل مسيرتها وسيأتي الرخاء والعدل من تلقاء نفسيهما. لا تعارضوا الكائنات المحورة جينيا OGM، لا تقاوموا الاستنساخ، اتركونا نتلاعب بالجينات، جينات النباتات والحيوان والإنسان، نأخذ جين العقرب والمدوسة نغرسه في الفراولة، نزرع جينا بشريا في بقرة لنصنع حليبيا إنسانيا ونضيف له جين هرمون النمو المعاد تركيبها لتدرّ حليبيا وافرا، اتركونا نزرع هنا وهناك المفاعلات النووية، اتركونا نغتصب باطن الأرض بحثا عن غاز الشيبست، تخلوا عن مشاعركم ومهجمكم ومعارفكم

العلمية، اتركونا نظور هذا العالم ونُخضع الطبيعة ونحن نعدكم بمستقبل زاهر. العولمة اقترنت بالوعود: مجتمع ما بعد الحداثة، ما بعد الصناعة، ما بعد التاريخ (انتهى التاريخ حسب فوكوياما). فلنترقب. فعلى عكس ما تدّعيه وترغب فيه الليبرالية والذي ينعكس في "خطابها" حول الحياد الفلسفي، هاهي تصنع إنسانا جديدا، يتعلّق بالقوانين وبالسوق ويقضي على كلّ اجتماعية ومهياً لحرب الكلّ ضدّ الكلّ وقبل كلّ شيء للحرب ضدّ الطبيعة. فالليبرالية تقضي على الجوانب الأنثروبولوجية التي ورثتها من الماضي كالإخلاص في العمل والتفاني فيه وعدم الرضوخ للمغريات والرشاوى وتعلق الأستاذ بنشر العلم... فلولا هذه الجوانب المذكورة لما كان للمجتمع الليبرالي أن ينشأ ويتواصل. لقد اقترنت هذه الطفرات بتفشي الأمراض النفسية مادامت الإنسانية مهددة في وجودها وإنسانيتها وفاقدة للمعايير والقيم إذا استثنينا الاستهلاك. لقد اختارت الليبرالية أن تصبح سيّدة الكون والطبيعة (ديكارت) وقادرة على تحقيق كل شيء تبتغيه (التجربة دون حدود، كل شيء جأز Any thing goes) ومسؤولة عن توجيه التقدم في الطريق الذي ترسمه له فخربت الطبيعة وفرقت الشعوب ونشرت الدمار والحروب وعمّقت الفروق الاجتماعية وذرّرت الأفراد وعزلتهم. من الواضح والجلي أنّ "خصخصة" القيم الأخلاقية والدينية والفلسفية (والهادفة إلى تجنب الصراعات) ليست سوى وهما لأن ضريبة الوجود والنجاح للفرد في المجتمع الليبرالي هي التصرف بأنانية ورفض كل موقف نقدي يخرج عن إطار العقد الاجتماعي الذي أقرّته المجموعة.

أما دور الدولة في تحقيق النمو فالليبرالية تعتبره أساسيا (النظرية الكينزية) للحفاظ على قوانين السوق وحرية المبادرة وضبط قواعد النشاط الاقتصادي. فللدولة دور وظيفي وقتي.

الدولة بالنسبة للنظرية الماركسية (وخصوصا اللينينية) هي أداة مرحلية مهمتها ضمان "ديكتاتورية البروليتاريا" (حيث يمنع العمال من حق الإضراب) و حماية دولة العمال (!) وتوجيه الاقتصاد بما يسمح بالتقدم "ومراكمة قوى الإنتاج" و"تطوير قوى الإنتاج". للدولة دور وظيفي. الغاية هي الوصول إلى مجتمع الوفرة والسعادة المثلى وكل خطوة تقربنا من الهدف فيتضاءل دور الدولة. لكن مجرد تقييم سريع للتجربة السوفيتية يبيّن لنا أن دور

الدولة والحزب قد ترسخ وتدعم وأن التقدم الصناعي لم يقرب الشعب من هذا المجتمع الشيوعي المنشود والذي يتضاءل فيه دور الدولة. منظرو التنمية الليبرالية لا يعرفون حدودا للتنمية والتقدم (وإن تخلوا عن الحديث عن التنمية بالمفهوم القديم) والماركسيون يضعون هدفا للتنمية: المجتمع الشيوعي. لكن كلا المفهومين يطرح إشكاليات ومفارقات. فإذا كانت التنمية أن نصل إلى مستوى معين لتطور قوى الإنتاج (مجتمع الرفاهة أو المجتمع الشيوعي) فماذا بعد التنمية؟ ماذا سنفعل؟ وإذا كان مفهوم التنمية والتقدم لا يعرف الحدود فعندها نتساءل: ما هو الهدف من التنمية والتقدم؟ إلى متى نظل نرجئ الهدف إلى غد لا أخل فجره بقريب؟ هل يوجد احتمال ولو ضئيل أن يقودنا "التقدم" إلى عكس الرغبات المرجوة فنرتد إلى الوراء؟ ثم كيف نربط السعادة والديمقراطية والحرية بتحقيق الوفرة؟ هذا يعني أن كل القضايا مرتبطة بالاقتصاد الذي يمثل محور الحياة وهو تصوّر نتقاسمه الليبرالية مع الماركسية. نحن نقول أنه "لا يمكن تجاوز اليمين على يساره" (Michéa). منذ عقود أي مع انهيار الكتلة السوفييتية وتجنبنا لنقد هذه التجربة تخلى كل أصناف الماركسيين عن التسمية التقليدية وأصبحنا نتحدث عن يسار أي عن تيار يقف على يسار اليمين وبالتالي يحدّد موقفه بارتباط به. لكن ما يتجاهله اليساري التقليدي (الذي له قلب على اليسار ومحفظه نقود على اليمين) هو أن جلّ مطالبه ذات الطابع التحرري والإنساني تساعد الرأسمالية والليبرالية على التوسّع. فالدفاع عن المهاجر "غير الشرعي" باسم الإنسانية والدفاع عن "حقوق الإنسان" يلتقي مع رغبات البعض من اليمين والذين رأوا في اليد العاملة المهاجرة غير الشرعية فرصة للتخفيف من كلفة اليد العاملة والحدّ من تغيير مواقع العمل وهجرة رجال الأعمال إلى البلدان النامية. الكل يمينا ويسارا يحلم بالتحكم المطلق في الكون والطبيعة وتحقيق مجتمع الوفرة حيث لكل حسب حاجته. لكن الواقع المتميز بالأزمة البيئية والاجتماعية الخانقة يتطلّب عكس ذلك أي تحديدا ذاتيا لهذا المدّ الجنوني وهذا التسارع الهدّام.

يظل سؤال يورقنا ويبعث فينا الحيرة: لماذا الحديث عن التقدم والتنمية والحال أن البشرية لم تفعل منذ نشأت سوى أنها "تقدمت" و"نمت" ولكنها لم تعلن ذلك في برنامج ولم تربطه

بمفهوم. يظهر أن فلسفة وضعانية positiviste تقف وراء كل ذلك وهي تخرق كل أيديولوجيات العصر بحيث أن اختلافاتها لم تمنع من توحيدها حول ضرورة التنمية والتقدم.

5- هل هناك تنمية مستديمة ؟

يعتبر Serge Latouche أن التنمية المستديمة صورة بلاغية تتمثل في دمج كلمتين متناقضتين كأن تقول: "الوضوح المظلم الذي ينزل من النجوم" وهو تعبير ل Victor Hugo. هذا الأسلوب في التعبير ابتدعه الشعراء للتعبير عن شيء لا يمكن وصفه أو تصويره أو تصنيفه وهو تعبير أصبح شائعا في أوساط التكنولوجيا لكي يجعلوننا نؤمن بالمستحيل كأن نقول: "حربا نظيفة" أو "عولمة ذات طابع إنساني" أو "اقتصاد سليم ومتضامن". البعض يعتبر التنمية المستديمة هي تلك التي تحافظ على البيئة والمحيط ولكنهم يعجزون عن إيجاد السبيل والحلول لذلك. التنمية المستديمة شعار تخيلته المؤسسات الدولية وقد رفعه Maurice Strong الكاتب العام السابق للجنة الأمم المتحدة حول المحيط والتنمية CNUCED على هامش ملتقى RIO في سنة 1992. أعلن Maurice Strong في أبريل 1992 أن "النموذج الحالي الذي يؤدي إلى القضاء على المصادر الطبيعية لا يمكن أن يعمر كثيرا، لا بد من استبداله".

أجابته جورج بوش الأب "نحن لا نساوم في مستوى عيشنا". يلخص Serge Latouche بتهكم التنمية المستديمة في تصريح لأحد رجال الأعمال الأمريكيين "نريد في نفس الوقت الحفاظ على طبقة الأوزون وعلى الصناعة الأمريكية. إن واضعي التنمية المستديمة يريدون إيجاد صيغة تطيل من عمر التنمية وتعيد إنتاجها بصفة لا نهائية". يشبه Serge Latouche التنمية بقطار. فعندما نكون في العاصمة الإيطالية روما ونريد الذهاب إلى مدينة تورينو ولكننا نركب خطأ القطار المؤدي إلى نابولي فإننا لا نخفض من سرعة العربة الجرارة أو نوقف مسيرة القطار. المطروح هو النزول وركوب قطار آخر.

في الحقيقية لقد تبنت بعض المنظمات الدولية هذا التعبير وعمدت على ترويجه خصوصا في أوساط المنظمات غير الحكومية التي تعاضم دورها أخيرا وأصبح جزء

هام منها يقوم بدور الوسيط في فرض برامج هذه المؤسسات الدولية وإدماج كل مظاهر الحياة والنشاط في دوامة العولمة. كيف لمؤسسات غايتها الأولى الربح ومراكمة الإنتاج أن تكون رائدة في تنمية مستديمة مزعومة.

6- البديل الديمقراطي للتنمية :

العالم اليوم أمام نهاية مسار. فالأزمة عامة وعارمة ولا تخص بلدا أو شعبا. الإيديولوجيات والمرجعيات والأخلاقيات (Ethique) لا تستجيب ولا توفي بالمتطلبات كما أن الرؤى الضيقة : التراثية أو المستندة على الهوية المحلية أو القومية الضيقة قد اهترأت وأثبت التاريخ خورها. انخرام التوازن البيئي يهدد بكارثة. "المهمشون في الأرض" عددهم في تزايد : أكثر من 800 مليون شخص والعدد مرشح للإرتفاع. هم مجبرون على إيجاد طرق وأساليب تعاون وتضامن خارج الإطار الرسمي الذي لفظهم. يسمى Serge Latouche هذه التجارب بمخابر ما بعد التنمية حيث يحتل البعد الثقافي والتضامني موقعا هاما (لقد بدأت تجارب نموذجية في الهند والبرازيل والأرجنتين وحتى في البلدان الصناعية). لكن هذه المبادرات مازالت تتميز بالتفوق والمحلية.

لقد أخذت مفاهيم: التقدم / التخلف، التراث / المعاصرة، التقاليد / الحداثة بلبّ المفكرين في بلدان الشمال يسارا ويمينا ولم يعد هناك تفكير يذكر خارج هذه الثنائيات. أغلب المفكرين بمن فيهم من يحسب نفسه على "التقدمية" (وهي كلمة مشتقة من "التقدم") ينزعجون لمجرد فكرة رفض مصطلح التنمية لأن ذلك معناه الركود. نحن أمام وضعية تشبه تلك التي ترتبط بالفيزياء. فمقاربة الفيزياء الكلاسيكية نستعمل مفاهيم وأنساق رياضية كلاسيكية (الهندسة الأقليدية) ولكن ما إن نقفز إلى مستوى الفيزياء المعاصرة (الذرة) حتى تبدو الأنساق الرياضية السابقة غير قابلة للتطبيق. تجاوز التنمية لا يتخذ حركة جدلية (فالحركة الجدلية لا تمثل في الواقع سوى بعدا ضئيلا ومحدودا جدا في عملية تطور الأشياء والأفكار وفي بعض الأحيان يؤدي إسقاطها إلى نتائج معاكسة للواقع). فذلك يتطلب تخيل وصياغة الجديد والفض. "التنمية"

فصلت الوسائل والغايات، الذات والموضوع، فرضت مشاريع فوقية، صدرت نموذجا وأرادت تعميمه على الكون بمعزل عن الظروف الخاصة لكل بلد وبدون أن تشترك الشعوب في صياغته أو توافق عليه وبدون أخذ اعتبارات أخرى (المحيط، العوامل الثقافية، الإرث المعرفي المحلي، النسيج الاجتماعي، المخابيل السائدة...). يعتقد François de Ravignon أنه لا بد لنا "أن نفكر محليا ونفعل كونيا" (ونحن نضيف يجب أن نفكر محليا ونفعل محليا أيضا). هذا التوجه لا يعني أن نتخلى عن النظرة الشاملة (دون أن تكون شمولية) أو أن نتفوق ونعزل عن العالم الخارجي أو أن نرفض التبادل في جميع أشكاله ولكن أن نفعل فعلنا على الواقع المباشر (فلاحي - اقتصادي - ثقافي - فني - اجتماعي...) وفي ذهننا تحضر مجالات أوسع وأشمل.

منذ الثمانينات دعا François Partant إلى عكس سلم الأولويات ورفض منطق هيمنة مجال على مجال آخر: محور هذا البديل هو العلاقات بين الذوات والمجموعات والشعوب والثقافات. فلا يمكن أن نجعل من الاقتصاد محور الحياة ومحددا لكل المجالات الأخرى. فالتقدم الوحيد لا يمكن أن يكون إلا سياسيا (ونحن لا نحصر السياسة في الأحزاب ولكنها الإدارة الجماعية للحياة اليومية). فهو يتجسد في قدرة الناس على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، فرديا وجماعيا وأن يضعوا معارفهم العلمية والعملية وتقنياتهم في خدمة فن الحياة الجماعية. هذا التوجه يفترض عليهم أن يتجاوزوا الإطار الحالي للعمل والفكر السياسي (البلاد - الأمة - المعطى التاريخي بصفته وقتي ومرحلي) لأنهم سوف لن يعيشوا في مجتمع ضيق حتى ولو تعلق الأمر بأمة "عظيمة". لا بد من صياغة "مشروع" كوني بديل. لكن ذلك يتطلب أيضا إعطاء المحلي دورا هاما وأساسيا سواء في مجال الاختيارات السياسية أو الاقتصادية أو البيئية وهذا يتطلب ديمقراطية محلية وما نطلق عليه بالديمقراطية المباشرة.

يعتبر Wolfgang Sachs أن "رفض التنمية" لا يعني أن ندعو إلى الركود والتوقف عن النشاط والترويج للكسل ورفض البحث العلمي. ثم إننا لا نرفض التنمية لأنها لا يمكن أن تكون مستديمة ولكن لأنها بالأساس نقيض للإنسانية وللحرية وهي عنوان للإنبئات والأناية الضيقة. هي تنمية معادية لكل الفقراء الذين تجعل منهم بؤساء.

هي نقيض الأصالة لا بمعناها المتخلف والانعزالي لكن بمعنى تأصل الإنسان في بيئة اجتماعية وفي محيط طبيعي. هي تعتبر الطبيعة خزانا تنهيه وتخربه وتفصل الإنسان عن كل الكائنات الطبيعية وتجعل منه إله ومالكا ومتجبرا ولكنها تؤول في الأخير إلى القضاء على كل التوازنات وتهدد بذلك حاضر ومستقبل البشرية. هي في الأخير مشروع لحفنة من المالكين والرأسماليين والبيروقراطيين ومحترفي السياسة وكهنة الاقتصاد الذي تحوّل إلى شبه رسالة سماوية.

فحالة الهند على سبيل المثال تستدعي أولا وقبل كل شيء أن نعترف بحق المجموعات البشرية والسكان في التحكم في المصادر الطبيعية المحلية (هناك اليوم حركة شعبية هامة في أوساط الفلاحين بالهند تدفع نحو هذا الاتجاه). كما أن الحفاظ على الطاقة التي تعتمد المواد الطبيعية Biomasse يبدو أمرا ملحا. المسألة لا تتمثل في الرفض الأعمى والتفوق. نحن لا نضرب عرض الحائط (On fait table rase) بالموجود . المسألة تتجاوز القبول أو الرفض. البديل لا يعني "الضد" بالمفهوم الرياضي للكلمة ولكن خلق وتصور وإبداع أساليب جديدة تقطع مع مفاهيم "التنمية" السائدة و"الإنتاجية" وتعيد الاعتبار للعوامل الإنسانية والبيئية .

لا بد أن نحرر مخايلنا. بؤس الحياة لا يتوقف على الجانب الاقتصادي. الزمان لا يسير بصفة خطية و"التقدم" يحمل معه الارتداد والدمار. إن تجاوز التنمية يفترض أن نطلق خيالنا لا للتفكير في إمكانية انهيار النظام الاقتصادي من الداخل (Implosion) أو في الاستعاضة عن سلطة الأوليغارشيا بسلطة أخرى وإن ادعت أنها تحمل وعودا خيالية بل لتصور ما بعد التنمية وهو "مشروع" لا يمكن أن يكون إلا متنوعا ومتعددا: هو الحفاظ على الأرض والطبيعة، ونقاء الهواء ولذة الحياة الجماعية وتطوير البحوث العلمية خدمة للبشرية جمعاء.

التخلي عن "التنمية" لا يعني التشكيك في شرعية رغبة الجماهير في تحسين أوضاعها بصفة ملموسة ولكنه يفترض إبداع أساليب أخرى وهذا يفترض ديمقراطية محلية وكونية. يلاحظ Kate Soper أنه كلما وقع الحديث عن ضرورة التخلي عن التنمية إلا ووجهت لنا تهمة التخلي على الحاجيات المادية للإنسان. أعداء "التنمية" يوصفون

وينعتون شتى النعوت: نساك، متزمتون ومتشددون. ولكن هذه التهم لا تمت للواقع بشيء فالعكس هو الصحيح .

مجتمع الاستهلاك والتنمية يلغي الحواس: نوقا، لمسا وسماعا... فهو يوحد الأذواق ويروج لسلع استهلاكية لها مفعول تخديري بحيث تحد من التجربة الحسية وتخضعنا جميعا لنفس المقاييس والمعايير.

يعدد Gustavo Esteva الفئات التي لها مصلحة في ما بعد التنمية: إنهم هؤلاء الذين اكتشفوا أسلوبا خلاقا في الحياة بعد أن لفظتهم المؤسسات أو استغلوا طاقات كبلها النظام الاقتصادي أو مزارعون أعادوا اكتشاف معارفهم أو مرضى اكتشفوا مسؤولياتهم الأولى في الحفاظ على صحتهم أو هؤلاء الذين أعادوا اكتشاف جدوى السير على الأقدام والدراجات أو الذين اكتشفوا أن امتلاكهم للسيارة الخصوصية لا يقيهم من ضياع الوقت وسط زحام المدينة أو هؤلاء الذين اكتشفوا أن ما تلقوه من معارف في المعهد والجامعة لا يكفي أو لا يتطابق مع النشاط المهني الفعلي أو الذين أعادوا اكتشاف ميزات الأكلات الشعبية المتنوعة ومنافعها مقارنة مع "الفاست فود" أو الذين اكتشفوا تفاهة أغلبية البرامج التلفزيونية.

إنهم قدماء الاشتراكيين الذين اكتشفوا بشاعة المشروع البيروقراطي السوفيتي وعدم تعارضه المطلق مع المشروع الليبرالي وتخلوا عن "دكتاتورية البروليتاريا" وعن كل "الدكتاتوريات" وعن التعاضد القسري والتأميمات الكاذبة ولكنهم ظلوا أوفياء لمثل العدل والحرية .

إنهم بعض "الليبراليين" الشرفاء الذين تخلصوا من عقدة معاداة الشيوعية وبدؤوا يكتشفون أن اليد الخفية الليبرالية كذبة ليبرالية روجوها ثم صدّقوها. إنهم هؤلاء الذين يرفضون الاعتقاد في حياد العلوم والتكنولوجيا أو التكنو-علوم والذين يطالبون بالحفاظ على الكون من المخاطر البيولوجية والنووية. القائمة طويلة وهي تتشكل من كل الفئات أو معظمها.

لقد انتهى عصر "التنمية". نحن نعاين بروز وعي كوني وهو يشبه ذلك الذي سبق الثورة الديمقراطية الفرنسية في القرن 18. "التنمية" فتحت باب "العولمة" وهذه

الأخيرة تعد لنتائج وخيمة تتجاوز الكوارث التي خلفتها التنمية.

مرة أخرى يرفض الإنسان رفع الراية البيضاء ويعلن أنه لم يستسلم: هاهو اليوم يؤكد أنه حاضر وأن التاريخ لا تصنعه اليد الخفية أو قوانين التاريخ الوهمية والكاذبة بل هو من صنع البشر. فلا "التقدم" المغشوش ولا "التنمية" قدر. كلها من صنع الإنسان.

لا يمكن أن تكون التنمية في الظروف الحالية وبالمفهوم السائد سوى تنمية غير مستديمة وذلك على المستوى البيئي والاجتماعي. فتراكم الخيرات وتضاعفها مرات خلال العقود الأخيرة قد رافقته حالة من اليأس طالت شعوب بلدان الجنوب وأجزاء متزايدة من شعوب البلدان الصناعية ثم إن مقاييس التنمية قد انحصرت في حسابات وأرقام والحال أن كنه الحياة والوجود الاجتماعي يستمدّ قاعدته من الحياة الجماعية ومن التضامن ومن تصوّر يشعّرنا بوجودنا كبشر وكذوات لها معنى ولها أهداف وغايات وآمال وطموحات. فتحقيق الفرد لمستوى محدّد من العيش لا يؤدي حتماً إلى الرخاء والسعادة للمجموعة ما دام المجتمع قد رسّخ فكرة صراع الكل ضد الكل. فماذا يعني أن تخصّص شركات الأدوية أكثر من 60 بالمائة من ميزانيتها للإشهار؟ ماذا يعني أن تخصّص آلاف المليارات من الدولارات للمبيدات والأسلحة والحال أن ما يقارب عشرينها كافية لتجاوز أزمة الماء والمجاعة؟ ماذا يعني أن يستشري الفساد في الأوساط المالية العالمية دون رادع؟ هل هذه هي التنمية المنشودة؟ ثم ألم يتفطن أصحاب النظريات الاقتصادية لهذا الإهدار للتربة والمياه والبحار والهواء والصحة وهذا التسمّم الذي يطال طعامنا وهذه الأوبئة العصرية من سرطان وأمراض القلب والشرابين والأمراض النفسية وهذا القلق الذي أصبح ملازماً لحياتنا لخوف من آفة أو توجسا من مستقبل غامض لنا ولأبنائنا؟

علينا أن نحدّد معايير جديدة للحياة ومعاني مستحدثة للعيش المشترك نستمدّها من تقييم حقيق للواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والصحي ولا يمكن ذلك إلا متى غيرنا مفاهيمنا للمجتمع والسياسة وللعلاقة بين مختلف فئات الشعب وبين الشعوب. علينا أن نطوّر تقنيات جديدة غايتها الأولى ليست السلطة والسلطان ولكن توفير أدوات ووسائل تدعّم استقلال المجموعات وتجعلها نشطة ومساهمة وتسمح أيضا بالحفاظ على الكون والطبيعة وتعيد لها بهجتها ورونقها ولن يتأتى ذلك سوى بإعادة الاعتبار للمحلي والجهوي

مع التفتح على ما هو أوسع وأشمل. فالتنمية لا تستورد ولا يمكن تلخيصها في بعض المصانع وتعميم الجرارات والأسمدة واستنزاف الأرض والهواء والماء.

VIII - الديمقراطية، أية ديمقراطية

أصبح الكلام عن الديمقراطية اليوم مثيرا لعديد التساؤلات حول مدلولها خصوصا وأن الكل يتحدث عن الديمقراطية وبمفهومه الخاص بينما نشهد حروبا تعلن باسم ترويج الديمقراطية ويدّعي أصحابها أنهم رسل الخير وكأن ما يقومون به ليس سوى تنفيذ الأمر إلهي يتماشى مع مسيرة العقل والتاريخ. الكل يدّعي الديمقراطية حتى الفاشيين وكبار الجبابرة.

يربط البعض الديمقراطية بجنس أو حضارة أو دين بينما يرفض البعض الآخر مجرد الحديث عن الديمقراطية باعتبارها مفهوما غريبا "استعماريا" بل يذهب البعض من المفكرين وحتى الغربيين منهم إلى اعتبار أن المجتمعات التقليدية والبدائية والقبلية قد بلغت درجات عالية من النضج السياسي واستطاعت أن تصوغ نظما سياسية قد تتفوق في "ديمقراطيتها" على أشكال الديمقراطية الغربية. العديد من المفكرين العرب يعودون إلى تجارب تاريخية ليؤكدوا أن لنا في تاريخنا ما يغنينا عن أشكال الحكم المستوردة. مما لا شك فيه أن تاريخ كل الحضارات حافل بأمثلة تبرز رفض الشعوب للقهر والاستبداد. لكن إلى أي حدّ كان هناك وعي جماعي بأن هذه الأشكال من الحكم "الديمقراطي" هي من صنع البشر لا من قوّة متعالية وخارجة عن المجتمع أو من طبيعة خاصة وبالتالي إلى أي حدّ ارتبطت برموز وسلطة ما لبثت أن فرضت استبدادها.

الديمقراطية كلمة يونانية وتعني سلطة الشعب وسيادته أي أن القوانين والمؤسسات تنبع منه ومن اختياراته فهي إذن خلق ذاتي صريح ومعلن. فالقوانين والمؤسسات والتشريعات والأحكام والمعايير والغايات الجماعية تنبع منه ولا من سلطة غيبية أو تنفيذ لقانون متعالي أو موضوعي تاريخي. المواطنون يتدارسون أوضاعهم بكل حرية ويناقشون القرارات وقد يتجاوزون بعضها ويستعوضون عنها بأخرى وهم واعون تماما بمسؤولياتهم في هذا الخلق وبالتالي بإمكانية مراجعة هذه الاختيارات. إذن تفترض الديمقراطية الحرية والمسؤولية في آن واحد. إنها التساؤل غير المحدود واللامتناهي عن كنه وحقيقة

المؤسسات وهي بالتالي تتناقض مع وجود الضمانات والوعود. لكن كيف يكون الفرد حرا وديمقراطيا وعلى أي قاعدة تستند هذه الحرية وبعبارة أخرى هل يمكن تأسيس هذه الحرية على قاعدة علمية أو أخلاقية أو على قاعدة موضوعية تاريخية بحيث تنبثق هذه الأسس أليا وبمعزل عن الإرادة الفردية والجماعية. إذا سلمنا بذلك فإننا نعتزف ضمنا بأن الفرد تحدده ماهية وجوهر ثابت كما تريد أن توهمنا به عديد الأيديولوجيات.

لا يمكن أن نبني الحرية على قاعدة علمية أو عقلانية لأن هذه الأخيرة تستوجب الحرية، الحرية بأن نتسلح بعقلنا. لماذا نطمح لمجتمع ديمقراطي، حر وعادل؟ لماذا عرف التاريخ البشري فصولا من المقاومة ورفض الاستبداد ولماذا يضحى الناس بأرواحهم من أجل هذه الحرية وهم يعلمون مسبقا أنهم يضعون حياتهم في الميزان؟ أ لأنهم أناس طيبون بالطبع؟ هل لأنهم يكونون بذلك قد استجابوا لضروريات أخلاقية مهما كانت أسسها ومرجعيتها؟ لكن حتى في هذه الحال لماذا لم تمنع هذه الأخلاقيات من بروز الأنظمة السياسية المستبدة؟ هل لأن العقلانية تفترض مثل هذا السلوك؟ ولكن ألم تشهد البشرية كوارث وحروبا ومآسي باسم هذه العقلانية ذاتها؟

الحرية التي أريدها هي ذاتها التي سمحت لك بتوجيه هذا السؤال. إذن لا وجود لأي قاعدة أو أساس يحكم هذا الاختيار إن هي ليست سوى "معقولة" وليس هناك من ضامن أن الشعوب تبتغي دائما هذه الحرية حتى وإن أبرز لنا التاريخ شواهد مناقضة. فالسمة الغالبة هي البحث عن ضمان وراحة خارج الفعل البشري ومرجع يعلو عليه وإليه نعود في كل مرة وقد يتشخص في الأجداد والسلف وفي الماضي التليد أو العادات المشتركة والتقاليد أو في قوة متعالية أو قانون تاريخي. فالديمقراطية هي إذن رهن اقتناع الغالبية بها وتكريسها عمليا وليست مفهوما يقع استيراده أو فرضه أو نظاما طبيعيا. مسؤولية الاختيار تعود على البشر والمواطنين. هي نظام يختاره الجميع عن وعي ويحددون معالمه.

ما هي الغاية من السياسة في مجتمع ديمقراطي حقيقي؟ هل هي تحقيق الزيادة في الإنتاج وصولا إلى مجتمع الوفرة والتخمة؟ هل هي تحقيق السعادة الفردية والحال أن هذه الأخيرة نسبية وخاصة؟ فهذا يرى سعادته في الرسم وآخر في البحث العلمي وآخر في العبادة والآخر في عشق الطبيعة فلا يمكن للمجتمع أن يفرض على الأفراد مفهوما

مشاركاً للسعادة.

الفرد هو في ذات الوقت كائن اجتماعي وتاريخي كما أن المجتمع ليس بحصيلة إضافات لأفراد ومجموعات. إذن لا يمكن أن ينبع هذا الفرد الحر والمتحرر والديمقراطي إلا عبر صيرورة اجتماعية تاريخية ومن خلال الممارسة اليومية. فالديمقراطية هي خلق على الدوام وهي تأسيس واعى بذاته ولذلك فمهما اضطررنا إلى تحديد بعض سمات الديمقراطية فسيبقى ذلك التحديد نسبياً وقابلاً للمراجعة وهذه طبيعة كل معرفة. إذن كل المفاهيم التي تحاول أن تحصر الديمقراطية في مفهوم ضيق وتحدد منه وتتجنب تجاوزه تحوّل إلى ضرب من الأيديولوجيا وهذا ما نعيشه اليوم. فمن ناحية نحن مجبرون وإلى حدّ ما على تحديد رؤيتنا للديمقراطية ولكن ولكي لا ينغلق هذا المفهوم ويصبح قانوناً فوق التاريخ والإنسان لا بد لهذه المقاربة أن تترك المجال مفتوحاً لتجاوزها.

لقد حوّل المجتمع الغربي المعاصر نظامه السياسي الحالي إلى نموذج ومعيّار للديمقراطية. إنها الديمقراطية المبنية على قاعدة التمثيلية التي تتجسّد في هيكل يكون بديلاً عن الشعب ومعبراً عن رغباته وطموحاته. إنها الديمقراطية بالوكالة. يعتقد البعض أن جوهر الديمقراطية يكمن في التمثيلية التي تمكّن مجموعة أو حزبا من شرعية التمثيلية هي في الحقيقة تمثيلية لجهاز سلطة مستقلة وفئة ضيقة من المجتمع أكثر منها تمثيلية للشعب. هي ديمقراطية ذات وجه واحد قاعدتها الانتخاب وهي اليوم تمر بمأزق حتى في البلدان الغربية ذاتها.

لقد أصبحت السياسة مهنة لبعض المجموعات وتحولت الحرية إلى جوهر محدد بل وسيلة للاستعباد ترتبط بقيود وضوابط ولا تخضع للنقد والمراجعة. تحولت الديمقراطية إلى خطاب وأدلوجة. فها هي "الديمقراطية" الغربية التي حطمت سلطة الكنيسة وأقرت بأن المجتمع والمؤسسات نابعة من الشعب تثبّت هذه المبادئ وتلخّصها في قيم الدولة-الأمة ثم ما تلبث مع النيوليبرالية أن تتراجع لتدعو إلى التخلي عن كل الروابط والمعايير التي أقرتها بنفسها لكي تختزلها في فردانية معزولة ومتذرّرة وخاضعة للذة تجارية استهلاكية، فردانية متقبلة وساكنة تذوب في شبكة معقدة من العلاقات الدولية.

ما هي التعلّة التي يعتمدها دعاة التمثيلية كشكل وحيد للديمقراطية للدفاع عن رؤيتهم؟ لا

يمكن لأعداد هائلة تعدّ بالملايين أن تساهم بصفة مباشرة في تحديد ملامح السياسة لأن ذلك يؤول بنا إلى الفوضى. الشعب منشغل في أعماله اليومية وفي قضاياها الخاصة ومشاكله العائلية والمهنية ولا يستطيع أن يتفرغ للعمل السياسي ولا يقدر على التفكير في مسائل تخصّ الشأن العام بل إن الغالبية تعزف عن ذلك وهذا جلي حتى في الديمقراطيات الأثينية. هذا صحيح ولا يختلف فيه اثنان. لكن من قال أن السياسة تقتصر على العمل الحزبي؟ أليست القضايا التي تشغل المواطنين هي جوهر السياسة؟ أليست السياسة هي الاعتناء بالشأن العام في جميع جوانبه (دون أن يعني ذلك التنكّر للشأن الخاص).
يجدر بنا أن نذكّر مرة أخرى أن القانون الانتخابي الذي وقع تبنيه غداة الثورة الديمقراطية الفرنسية استثنى النسوة والشباب والفقراء بحجة أنهم عاجزون عن المساهمة في الحياة السياسية. أما المكاسب الديمقراطية التي نعرفها في الغرب فلقد تحصلت عليها الشعوب بفضل نضالات وتضحيات امتدّت على قرون ولم تكن منة أو هبة من أي كان. في الديمقراطية التمثيلية هناك فصل بين الممثلين وعامة الناس بينما تتطلب الديمقراطية أن تكون اللجان أو الهيئات السياسية قريبة للمواطنين الذين لهم الحق في حضور الاجتماعات وإبداء الآراء وسحب الثقة من أي فرد يخدم ضد المصلحة العامة وهذه كانت حالة اليونان القديم الديمقراطي حيث لا وجود لممثلين بل لـ"قضاة" يعيّنون بالقرعة ولمدة محدودة. فمبدأ الانتخاب (وهو مستوحى من كلمة نخبة) لا يُعمل به إلا في مجال الاختصاص كالبناء أو الصحة أو الفلاحة وحتى في هذه الحال يخضع المنتخبون لمراقبة لصيقة. فالديمقراطية هي بالأساس محلية.

لقد انقسم المجتمع إلى فئة ضيقة تحترف العمل السياسي وغالبية توكل لهذه الفئة مستقبلها ومصيرها. هناك خبراء في النشاط السياسي وهناك العامة أو الرعايا. من المضحك والمخجل في آن واحد أن أكثر من 60 في المائة من أعضاء واحد من البرلمانات الأوروبية الذين وقع استجوابهم أقرّوا بأنهم لا يفقهون شيئاً عن الاقتصاد. إذن ماذا يفعل هؤلاء في برلمان مهمته الأولى هي سن قوانين تهدف للرفع من الإنتاج والإنتاجية؟ تصبح السياسة في هذه الحال ميداناً مستقلاً عن المجتمع ومنفصلاً عنه فيقال فلان ينشط في السياسة والحال أن السياسة ليست سوى تسيير المشاغل اليومية المشتركة وكل ما يرتبط

بالشأن العام وكذلك الخاص من إنتاج وثقافة وفن وصحة وغيرها من الميادين. فلا يمكن تلخيص السياسة في الهيئات السياسية والانتخابات. بخلاصة السياسة هي الحياة اليومية ويمكن لأي فرد أو مواطن أو مجموعة أن يمارسوا السياسة من موقعهم ومجالهم. أما اختزال السياسة في الأحزاب فهذا مسخ للسياسة.

لقد بلغ النموذج الغربي الحالي للديمقراطية التمثيلية نهاية المطاف. فالغالبية من المواطنين يترددون بل يعزفون عن ممارسة السياسة أو حتى مجرد الإدلاء بأصواتهم إذ أصبحت السياسة تعني بالنسبة لهم المناورات والأكاذيب والوعود الوهمية. غالبية المجموعات السياسية مرتبطة بألف خيط بالمصالح الخاصة لفئات ضيقة من المجتمع بل أن الفضاء المالية أصبحت سمة عالقة بها. لا بدّ أن نذكّر بأن ما يُسمّى بالحركات "الإشترابية الديمقراطية" وما يُعرف بـ"اليسار" قد ساهمت وإلى حدّ كبير في إخماد البذرات التي ظهرت في أواخر الستينيات والتي عبّرت وإن بشيء من الغموض عن القلق العام الذي بدأ يسود في المجتمع.

وسائل الإعلام الغربية وفي الكتابات السياسية تعبّر عن التمثّلات السائدة للديمقراطية وهي محكومة إلى حدّ كبير بالدلالات المهيمنة والتي أتى بها المجتمع المعاصر وبالأخص منها تلك الدلالة القائلة بالتوسع اللامتناهي والتحكم العقلاني المطلق في الكون وبالفرديانية التي تستمد أسسها من طبيعة تسمو على التاريخ وتصبح المحرك للمجتمع. النظرة الغربية السائدة للديمقراطية تفصل فصلا كاملا الفرد عن المجتمع والمجال الخاص عن المجال العمومي والحال أن الدولة تتدخل في كل مجالات الحياة. بالنسبة لها هناك ميكانيزمات تتحكم في المجتمع بصفة آلية وتؤول كلها إلى مزيد من السعادة والرخاء الذي يساوي الزيادة في الإنتاج وصولا إلى مجتمع الوفرة. هناك قانون خفي ويد خفية وعقل خفي وكلها تسيّر المجتمع. هذا الإطار الذهني يجمع مختلف التشكيلات السياسية الرسمية وحتى غير الرسمية التي تتزاحم من أجل ضمان المواقع حتى وإن تباينت تعبيراتها وشعاراتها. فيما أنها استبطنت هذه الدلالات تظل تدور في نفس الدوامة وفي نفس الشرك الذي سطرته هذه الدلالات. إذا كانت الحركة الديمقراطية في كنهها وحقيقتها التاريخية الملموسة والتي عايشتها الشعوب بالأخص أثناء الثورة الفرنسية تجاوزا للمألوف

ومراجعة للمؤسسات وإعلاننا صريحا بأن المجتمع هو المنبع ومنه تنبثق المعاني فكيف للبرالية أن تحصر الديمقراطية في مفهوم ضيق وتربط كل ذلك بقانون سواء أطلق عليه البعض قانونا علميا أو يدا خفية؟ كيف استطاعت البرجوازية الصاعدة والتي حملت مشعل الحرية وقوّضت سلطة الكنيسة أن تختزل الديمقراطية وتحصرها في مجال ضيق؟ في الحقيقة ومنذ انطلاقتها كانت الثورة "الديمقراطية" عبارة عن ثمرة جديدة تحوي في طياتها الدود الذي ينخرها من الداخل. فلا يمكن أن تدعو هذه الثورة للحرية والتخلص من استبداد الكنيسة وتعلن الحريات العامة ثم تربط ذلك بقانون فوق بشري وطبيعة متعالية وعقل تاريخي. لكن وبالمقابل لم تستسلم قوى الحرية لذلك التحديد ودفعت نحو تدعيم وتوسيع المكاسب الديمقراطية واستمر هذا الصراع قرونا وعرف فترات مدّ وتراجع. فالمكاسب التي يعرفها الغرب لم تكن هدية من أي كان ولا نتاجا طبيعيا وأليا.

يبرز التاريخ وخصوصا المسيرة البشرية للثلاثين سنة الماضية أن "الديمقراطية التمثيلية" تعيش أزمة في عقر دارها حيث تراجعت الحركات الاجتماعية وتخلّف المواطن عن ساحة الفعل السياسي وأوكل مستقبله لكيانات سياسية متحجرة بينما تكفلت وسائل الدعاية بإدماج الغالبية في مجتمع الاستهلاك. اختزلت الديمقراطية في انتخابات دورية وانحصرت في مفهوم متحجر لحقوق الإنسان وأولها الحق في الاستثمار والتجارة. فيما أن الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك هي العلامات المميزة للمجتمع فإن كل القضايا الأخرى تصبح تابعة لها. هناك اتجاه نحو تجريم كل عمل نقدي أو إعلان برفض بعض السياسيات والاختيارات خصوصا منها تلك المتعلقة بالبحوث العلمية كالتحوير الجيني. هناك ثوابت لا يمكن التراجع عنها واختيارات لا يمكن التشكيك في صحتها. فهل يُعقل لمجتمع آمن بقدسية التكنو-علوم أن يشكك في البحوث العلمية ويدعو إلى توقيف مسيرة "التقدّم"؟ باسم العلم تبرز شمولية جديدة "ليّنة" وتراجع المجتمعات الغربية عن المكتسبات التي حققتها على مدى قرون. هكذا يضيق مفهوم الديمقراطية وتتعالى بالمقابل أصوات تدعو إلى الصراع الحضاري والديني وتربط الديمقراطية بمفهوم عرقي وتتحول المطالبة بفرض الديمقراطية إلى ضرب من التبشير ما دامت هذه الأخيرة قد تحولت إلى "دغم" جامد.

تلقي هذه الدعوة التبشيرية دعوة مقابلة تدّعي أن لنا في تراثنا ما يغنيننا عن الديمقراطية

وأن لنا في مخزوننا الثقافي ما يكفينا وزيادة. لهم ديمقراطيتهم ولنا ديمقراطيتنا. المسألة لا تتوقف على البلدان العربية والإسلامية فهذه الكنيسة الأورثوذكسية الروسية ترفض مبادئ حقوق الإنسان التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة في سنة 1948 معتبرة إياها تكرس مفهوما غربيا يهدف إلى فرض هيمنة هذا الأخير بحيث تضحل الفروق بين "الشر والخير" وهذا "مهاتير محمد" يدعو إلى التمسك ب"القيم الآسيوية" كبديل عن الديمقراطية الغربية. لقد تحولت الديمقراطية من تجربة خلاقة واعية إلى دين سياسي. لكن الكونية الحقيقية لا تتجسد في المبادئ الثابتة وفي المفاهيم المتكلسة وإنما في التوق نحو الحرية والاستقلال الفكري والعملية وفي الحق في طرح القضايا والمسائل التي تشعبت وتداخلت بحيث لم يعد بإمكان أي أمة أو شعوب أن تدّعي أنها بمقدورها أن تحل هذه القضايا بمفردها. إذن تُجابه الدوغمائية الليبرالية بأخرى لا تقل خطورة ويتراجع الفكر ونظلم نراوح أمكنتنا. لكن التاريخ القريب منه والبعيد يثبت أن الشعوب والحضارات قد أخذت عن بعضها وتفاعلت بالرغم من حالات العداء التي كانت تميّز علاقاتها ببعضها. فلا العلوم ولا الفلاحة ولا الفنون ولا الموسيقى ذات منبع واحد. من الغريب أن يدعو البعض إلى امتلاك التقنيات الغربية وكل المنتجات الاستهلاكية مع التمسك بالقيم الثابتة والأصول وكأن هذه التقنيات لا تحمل في كنهها نظرة للحياة والمجتمع أو أنها محايدة. نريد القنابل النووية والطائرات الحربية والكائنات المحورة جينيا واستهلاك منتجات الغرب من سيارات فخمة وحواسيب وأجهزة التلفزيون وبالمقابل نتمسك بثوابت مزعومة وندعو إلى الرجوع للأصول. توحى الديمقراطية لدى البعض بالمركزية الإثنية وبالعودة إلى عهود الاستعمار ما دامت البلدان "الديمقراطية" هي ذاتها تلك التي توسعت على حسابنا بل إنها تعود اليوم إلى الاستعمار والتوسع تحت غطاء الديمقراطية وأية ديمقراطية. كأن المسألة تتعلق بمجرد التسمية ولذلك تراهم يستعوضون عنها بالشورى أو ما شابه ذلك ولكنهم بالمقابل لا يتوانون عن المشاركة في الانتخابات متى سمحت لهم الفرصة بذلك.

لا يمكن التخلص من هذه الثنائية وهذه المفارقة إلا بكشف أزمة الديمقراطية التمثيلية والتصوّر الذي يحصرها في مجرد انتخابات دورية (مع العلم أن هناك من يدعي رفضه للتمثيلية باسم ديمقراطية جذرية ليست في الواقع سوى تكريسا لحكم فردي استبدادي).

أولا لا يمكن أن تكون الديمقراطية الحقيقية هدية من زعيم أو منفذ أو سلطة خارجة عن المجتمع. فالديمقراطية بصفتها سلطة الشعب لا يمكن لها أن تنبثق إلا من صلبه وبالتالي لا ديمقراطية مع الانقلابات العسكرية ومختلف أشكال التآمر السياسي. فإذا لم يقتنع الغالبية بضرورة المجتمع الديمقراطي فلا مجال للحديث عن الديمقراطية. يمكن لسلطة سياسية أن تكون وطنية ومعادية للهيمنة الخارجية وتجسد في الآن ذاته حكما مستبدا. فالديمقراطية تتناقض مع فكرة المستبد العادل.

الديمقراطية بصفتها خلق واعي ومتواصل ومسؤول لا تعني إرساء مجتمع مكتمل المعالم ومثالي. فهي لا تعرف الضمان والاستقالة. هي ليست بجنة الأرض ولا هي نتيجة طبيعية لتطور المجتمع بل هي كالأرض البور التي لا تعطي الثمار إلا بالعمل والاستصلاح. هي ليست جوهر ثابتا. كل الأسئلة جائزة بما فيها أسباب هذه الرغبة في إرساء المجتمع الديمقراطي. كل القوانين والمؤسسات قابلة للمراجعة ولكل الحق في المساهمة في وضعها ونقدها. لا وجود لقانون نهائي. تطبيق القوانين والتشريعات يعود إلى المواطنين المتحررين والمسؤولين. المجتمع الديمقراطي يفترض فردا أوتونوميا ومتحررا والعكس صحيح أيضا. هو يتنافى مع الفرد-الجمهور الذي يذوب في الآلة الإنتاجية كما تذوب قطعة معدنية في آلة إنتاج وهذا الفرد لا يصاغ خارج المجتمع أو بصفة منعزلة ثم يقع إدماجه. الحقوق الديمقراطية لا تتوقف على الحقوق الدفاعية كحرية التعبير والتفكير والاجتماع بل تتجاوزها إلى حرية الخلق والإبداع والتصوّر. لا وجود لسعادة معطاة يوفرها النظام أو المجال العمومي للفرد. مفهوم السعادة خاص بكل مواطن وإن ارتبط بالمجتمع وبالمعايير التي توحدّه في كل مرة بحيث هناك تفاعل ديناميكي بين الفرد والمجتمع.

إن الصالح العام والقيم والأخلاقيات تنبثق انبثاقا " عفويا" و"آليا" وجماعيا وهذا لا يعني أنها تأتي بصفة عفوية أو أنها تسقط فجأة من السماء بل أن تحديد المعايير، حتى وإن ارتكز على رؤى وتصورات وأفكار ومقاربات قبلية (كمقاربتنا الحالية)، يبقى موكولا للممارسة اليومية التي تعدّل الاختيارات وصولا إلى رفضها وتجاوزها. فالديمقراطية لا تنفصل عن ممارسة الديمقراطية.

لا بد للديمقراطية أن تتجاوز الجانب الشكلي. الديمقراطية هي انبثاق المعاني والدلالات والمؤسسات من المجتمع وبصفة واعية. الحياة الديمقراطية لا تعرف الراحة ولا تستكين لأي وهم. فنحن الذين ننشئ ونصوغ ونغيّر ونهدم ونتصوّر. نحن المسؤولون عن ذواتنا ومجتمعاتنا. إذن الديمقراطية هي أيضا مسؤولية وتحديد ذاتي فلا نجازف بأعمال تُخلّ بالكون والبيئة وتشكل خطرا على البشرية. لهذا لا بد لمسيرة العلوم والتكنولوجيا أن تخضع لمراقبة المجتمع فينصهر النشاط العلمي في المجتمع والثقافة. لا يمكن لمجتمع ديمقراطي حقيقي أن يسمح بدكتاتورية الخبراء والعلماء. لا وجود لشرعية أيا كانت مرجعيتها وأسسها. هي ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية أيضا. فلا يمكن للمجتمع أن يقبل بمواطنين مهمّشين في صلبه. إنها تدمج ولا تلغي أو تستثني. لذلك لا بد من ضمان العيش الكريم لكل مواطن.

الديمقراطية تتنافى مع وهم التحكم اللامتناهي في الكون ومع فصل الإنسان عن محيطه. فلا يمكن أن نكون ديمقراطيين ونحمل في نفس الوقت فكرة شمولية واستبدادية تجاه المحيط. كل ذلك يستدعي منا أن نتخلى عن اعتبار الاقتصاد والإنتاج محور الحياة. فتلك دلالة مخيالية جاءت بها الرأسمالية ثم توهمت أنها قانون تاريخي خارج عن إرادتنا. إذن لا بد أن نقبل بالفطام من مجتمع الاستهلاك ومن هذا البازار والكاзино العالمي الذي أتى على كل شيء من تنوع بيولوجي وموارد أولية وموارد الطاقة وخيرات البحار والأنهار. فمسيرة العالم خصوصا في القرن المنصرم تنذر بكارث بيئية لا حصر لها ولا بد للإنسانية أن توقف هذا النزيف.

المجتمع الديمقراطي يتنافى مع وجود الطليعة والنخبة، هذه الفئة الضيقة التي تحمل نفس قيم الإنسان-الجمهور. نقصد بالإنسان-الجمهور ذلك الفرد الذي يذوب في المجموعة ويختص بصفات قد تتغير من عصر لآخر. فنموذج الإنسان-الجمهور المعاصر هو ذلك الفرد المنبث والمفصول عن الماضي واللامسؤول تجاه المستقبل وغير المباهي بمشاغل المجموعة. خاصياته الأساسية هي حب الذات والنرجسية بما في ذلك الاعتناء المبالغ فيه بجسمه وبنيته وملامحه واستجابته لنمطية معينة ووعوده غير المحدودة بتحقيق الأبدية على وجه البسيطة وهوسه الأعمى من أجل ضمان النجاح والتقدم بما لا نهاية له.

الإنسان-الجمهور يعتبر أن جلّ ما حققه في حياته هو جزاء وثواب له على ما قدمه من أعمال تستحق التقدير وقد توفّر له العولمة موقعا خاصا يتجاوز الأمم والجهات. إنه يتملّص من المكان والجهة والبلد الذي أدخله في دائرة العلاقات الدولية. هذه بعض سمات الإنسان-الجمهور المقلّد والجشع وهذه الصفات تتناقض أصلا مع الديمقراطية. ففي مجتمع تذرّرت أفرادها وأصبحوا كحبات العنب لا مجال للحديث عن الديمقراطية. هذه بعض ملامح الإنسان الجمهور- المعاصر وفي الحقيقة هناك أنماط أخرى من هذا الإنسان كما عرفته بعض البلدان التي سادتها سلطة شمولية (الفرد الخنوع الفاقد للشخصية والذي يعبد القادة ويخضع لأوامر الحزب).

الديمقراطية تتنافى مع دكتاتورية الحزب الواحد والطبقة الواحدة والأوليغارشيا ومع وجود مجموعات الضغط التي تتركز على المال أو القوة العسكرية أو الأيديولوجية. هي نقيض للتطابق وهي تتنافى مع ذوبان الفرد في المجموعة. فما يسمّى عادة بالديمقراطية الشعبية ليست سوى "ديمقراطية" الأحزاب الدكتاتورية التي تتدخل في كل مظاهر الحياة حتى الشخصية منها وذلك باسم أخلاقيات يطبقونها على أوسع جماهير الشعب ويستثنون منها النخب والقيادات.

الديمقراطية تتنافى مع التقسيم بين مقررين ومنفذين وتفترض التشاور والمسؤولية المشتركة. يتراءى للبعض أنه بمجرد تأميم المؤسسات الصناعية وجعلها ملكا "عموميا" فإننا نضمن بذلك تسييرها الديمقراطي. لكن تجارب التعاضد القسري التي عرفتها عديد البلدان التي اختارت الطريق السوفييتي وما كان يصفه البعض بـ"الطريق اللارأسمالي" لم تمنع من استغلال العمال والمزارعين بل لعلّها كانت تمثّل أبشع مظاهر الاستغلال حيث لا يحقّ للعمال الإضراب أو حتى مجرد إبداء الرأي المخالف وحيث يفرض الخبراء والقادة التوجهات والمخططات التي لا تخلو من الاعتباطية والتي أدّت إلى كوارث اقتصادية وبيئية واجتماعية وإلى تبذير للطاقة والخيرات المادية منها والبشرية وعرضت هذه البلدان لأزمات ذهب ضحيتها الملايين. قد يردّ البعض بأن تلك انحرافات ومظاهر ثانوية وأخطاء يمكن تجاوزها لكنها تجسّد في الواقع شمولية النظام السياسي في الميدان الاقتصادي. فالديمقراطية تتنافى مع فكرة القائد والزعيم والطليعة وهيمنة الحزب والتأمر وهذا ما

كرّسته هذه الأنظمة الاستبدادية. يدّعي الماركسيون من كلّ فصيل ولون أن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها سوى من خلال دكتاتورية البروليتاريا. فإمّا أنّ هذه الدكتاتورية ليست سوى وهما أو تصوّرا خاليا من كلّ حقيقة بما أنّها في الواقع دكتاتورية حفنة من المثقفين المتأمرين أو أنها تعني شيئا وبالتالي فلن تتمتع بالحقوق سوى هذه البروليتاريا التي توزّع هذه الحقوق لبقية الشعب فيصبح كلّ نشاط اجتماعي وسياسي وثقافي ومهني رهن موافقة هذه الدكتاتورية. لكن من عيّن هذه البروليتاريا ومن عرفها؟ من أوكل لهذا الرسول مهمّة تحقيق الديمقراطية الشعبيّة؟ كلّ المعطيات التاريخية تؤكّد أن الديمقراطية الشعبية لم تكن في الواقع سوى دكتاتورية أقلّيّة سلّطت طغيانها على ملايين الشعوب.

الديمقراطية بالوكالة في شكلها الليبرالي أو البيروقراطي هي نقيض الديمقراطية الحقيقية لأن هذه الأخيرة تتطلّب المساهمة المباشرة والفعلية للمواطنين في تسيير الشأن العام. هي اليوم تخطو خطواتها الأولى وتستعيد الإرث النضالي لتتجسّد في التحركات الشعبية التي تعرفها عديد البلدان وبالأخص منها أسبانيا واليونان حيث طالب المنتفضون بديمقراطية حقيقية ومارسوا في نضالاتهم أشكالاً من التعامل الديمقراطي. لقد عبّد لنا هؤلاء الطريق وما بقي لنا سوى فتح كل الملفات الحارقة والتقدّم فكريا وعملا في اتجاه وضع تصورات جماعية لمستقبل عام للبشرية قوامه التحابب والتضامن واحترام التنوع واعتماد الرأي الحر انطلاقا من مقاربة للواقع الملموس لا من تصوّرات أيديولوجية أو مسلّمات. كل ذلك يستدعي مراجعة لتصرفاتنا ومعتقداتنا والقطع مع الفرد الأنثروبولوجي الأناني والمنعزل. فطريق الألف ميل يبدأ بخطوة.

نحن في زمن الديمقراطية الافتراضية، ديمقراطية الأنامل والأعداد، ديمقراطية المال والقوة، ديمقراطية تفرض علينا الصمت والسكون والتقبل. هي ديمقراطية التبادل التجاري والاستهلاك. كل يستهلك حسب قدرته : فهذا يستهلك الأمم والبلدان وذاك يستهلك الخيرات المنجمية والفلاحية وذاك يستهلك قدرات الناس ومعارفهم ويحوّلها بعد ذلك براءة وملكا خاصا وذاك يستهلك المنتجات التافهة وأخيرا تستهلك الفئات الضعيفة التي لا تقدر على دفع أسعار المنتجات أوهاما تبثها لها وسائل الدعاية. أليست هذه قمة الديمقراطية العصرية. فعلا وكما توصلّ لذلك بعض المفكرين المعاصرين كلما تخلّفت الثقافة إلا وزاد الاستهلاك الذي

أصبح ثقافة العصر. ديمقراطية السوق المفروضة عن طريق الإشهار والتبادل التجاري "الحر" و"المنافسة الشريفة" كلها أكاذيب تفنّدها الفضاخ المالية والسياسية اليومية. أصحاب الجاه والمال لا يتوانون عن الكذب وسرقة أموال العموم والإدلاء بنتائج وهمية كما حدث بالنسبة للشركة العملاقة Enron وأمثال هذه الحالة كثيرة. فحتى الديمقراطية الاقتصادية والتجارية التي وعدوا بها لا نجد لها أثرا في الواقع الملموس بل نجد تحالفا مشبوها بين الشركات الكبرى وبين السلطة السياسية.

لقد تراجع ذلك الدور الذي قام به المواطن الغربي في دحر سلطة الكنيسة المستبدة لكي ينصهر في البداية في الدولة-الأمة ويتحول إلى ما أطلق عليه البعض بالمواطن-الجندي الذي يجوب الأمصار ل"يحضّر" "الشعوب البربرية" لينتهي به المطاف في هذا العصر إلى حالة "المواطن-المستهلك" المجرد من كل سلاح وبالأخص منه النقد والمراجعة. من المثير للدهشة أنه في مجتمع يدّعي أنه في طريقه لتعميم الديمقراطية وعولمتها بفضل التكنو-علوم والزيادة في الإنتاج نجد أن أقل من 3% من المجتمع ينتمون للأحزاب أو النقابات. هناك مواطنون دون مواطنة. المواطن لا يعرف حتى ماذا يأكل بما أن الشركات العملاقة ترفض وضع بيانات حول طريقة الإنتاج (الغذاء المحور جينيا). الانتخابات في البلدان الغربية تخضع لضغوط المؤسسات المالية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر مؤسسة National Rife Association (وهي منظمة تدافع عن الحق في حمل سلاح خاص) على نتائج الانتخابات بفضل الدعم المالي الذي تقدمه لمرشحيها.

اليسار التقليدي الذي انبثق من قلب الأنوار وترعرع في رحم الليبرالية وشبّ على حب "التقدم" (ومن هنا جاء مصطلح "التقدمية") والإنتاج والإنتاجية والانبهار الأعمى بالتكنولوجيا صادر إلى حدّ كبير ذلك التّوق إلى الحرية والذي تجسد في الحركات الاشتراكية الماقبل ماركسية. سرق هذا اليسار ذلك الحس العام لدى العمال ولدى الشعب بصفة عامة ليؤطره ويوجهه الوجهة التي يريدها وإذا بنا أمام ثنائية (حركة ليبرالية وأخرى اشتراكية ديمقراطية) تعبر عن نفس الأزمة والمأزق.

لقد حبست الليبرالية القدرة على تخيل شيء مخالف لها إذ هي تقدم كل "إنجازاتها" باسم العلم الذي يسمو على كل معرفة. الخطاب النيوليبرالي يمزج بين الدعوة لديمقراطية

افتراضية بدون مواطن ولا مجال أو زمان أي ديمقراطية فارغة من كل محتوى ملموس وبين شمولية طريّة سلسة تخترق المخاييل وتغزوها وتحبس العقل والخيال بما أن أحكامها تستند إلى "عقلانية" انفلتت من عقالها فأصبحت في نفس الوقت كل شيء ولا شيء.

الديمقراطية الليبرالية تحتضر ولكن الإنسان لم يعلن بعد الاستقالة للأيدي الخفية ولا لقوانين التاريخ حتى وإن زعم أصحابها أنها علمية (كلّما أريد لفكرة النجاح تلخّف أصحابها بالعلم والعقلانية تماما كما كان المستبدون السابقون يشترّعون أحكامهم باسم الدين ويقدمون أنفسهم بصفتهم ورثة الله في ملكه). نحن في مرحلة ما بعد الديمقراطية ونقصد بها ما بعد الديمقراطية التمثيلية. لقد انهارت كل الأسس التي بنيت عليها الديمقراطية الغربية وهاهي تتراجع حتى عن المبادئ التي أعلنتها. لم يبق لدعاة الديمقراطية الكاذبة إلا الوعيد والوعود.

لقد عرفت العشرية الأخيرة بداية استفاقة اتخذت أشكالاً متعددة وأفرزت ممارسة جديدة للديمقراطية لا تمت للتصور المعهود والمتعارف في شيء وتتناول القضايا المختلفة للشعوب. مع تعمق أزمة النيوليبرالية محليا وعالميا وفشل حركات اليسار التقليدية وبأنواعها في تقديم بديل مغاير بدأت تلوح بوادر نهضة عالمية جديدة تتجاوز المألوف وتصوغ الجديد. لا يمكن أن نتنبأ إلى أي حدّ ستعمق هذه الحركة وتتسع لكننا نستشعر بذرات وعي كوني جديد قد يفضي إلى مقاربات فدّة تساهم في إخراج البشرية من عنق الزجاجة الذي وضعنا فيه الليبرالية الجارفة.

المراجع

- 1- Jean Pierre Berlan : La guerre au vivant, Agone, 2000.
- 2- Cornélius castoriadis : La montée de l'insignifiance , seuil, 1996
- 3- Cornélius Castoriadis : Développement et rationalité in domaines de l'homme, les carrefours du labyrinthe II.
- 4- Cornélius Castoriadis : L'institution imaginaire de la société, Seuil, 1975.
- 5- Cornélius Castoriadis : Faits à faire, Seuil, 2003.
- 6- Daniel Cerezuelle, Simon Charboneau, Jean Pierre Siméon : Le cercle vicieux du développement et de la croissance, inédit, Bordeaux, 1980.
- 7- Teddy Goldsmith : Avant le développement, Ecologiste n°6, 2002.
- 8- Serge Latouche : La Planète des naufragés ,La découverte, 1993
- 9- Serge Latouche : Le pari de la décroissance, Fayard, 2006
- 10- Serge Latouche : L'occidentalisation du monde, Paris, La découverte.
- 11- Serge Latouche : Entretien avec Témoignage chrétien (2001) : «le progrès affame les peuples ».

- 12- Serge Latouche : En finir une fois pour toute avec le développement, le Monde Diplomatique, Mai 2001, page 3.
- 13- Serge Latouche : Quel développement : l'antinomie du développement durable : Transverses, Sciences et culture, 2002 .
- 14- Serge Latouche : L'âge des limites, Mile et une nuits, Novembre 2012
- 15- Christopher Lasch : The World of Nations; Reflections on American History, Politics, and Culture (New York : Knopf, 1973)
- 16- Claude Lefort : L'invention démocratique, les limites de la domination totalitaire, Fayard, 1981.
- 17- Jean Claude Michéa : Impasse Adam Smith (Brèves remarques sur l'impossibilité de dépasser le capitalisme sur sa gauche), Editions Climats
- 18- François Partant : Monde en question, crise et chuchotements, interrogations sur la pertinence d'un concept dominant, PUF, Paris, Institut Universitaire d'étude du développement (IUED), Genève, 1989.
- 19- François de Ravignon : Peut-on en finir avec le développement : colloque ou organisé à Paris en janvier 1996 : « Silence, on développe... la pauvreté ».
- 20- François de Ravignon : Lettre ouverte à la Revue Economie et Humanisme, Colloque de l'UNESCO, Paris, 2002
- 21- Gilbert Rist : Le développement, histoire d'une croyance occidentale, Presse de Sciences PO, Paris, Novembre 2001.

22- Gilbert Rist : La culture otage du développement, Harmattan , 1999.

23- Wolfgang Sachs et Gustavo, Esteva: Les ruines du développement, Ecosociété, Montréal, Canada, 1996.

24- Wolfgang Sachs : Le développement : un concept du passé : Le monde 27/06/2000.

25- Kate Soper : Ecologie, nature et responsabilité, Revue MAUSS n°17, premier semestre 2001, page 85.

26- Revue direct : n°79 du 23/2/2001 : Le développement n'est pas durable, voir aussi Roland Legouté : Définir le développement : Historique et dimension d'un concept plurivoque : Groupe de la recherche sur l'intégration continentale / Université du Québec, Montréal, cahier de recherche, vol 1, n°1, février 2001.

27- Brochure n°20, Lieux Communs : Démocratie directe

28- Brochure n°18 bis, Lieux Communs Le mouvement grec pour la démocratie directe

29- Les renseignements généreux, Brochure mars 2008 : Sommes-nous en démocratie ?

30- كورنيليوس كاستورياديس : تأسيس المجتمع تخييليا، دار المدى، سوريا

31- محمد العربي بوقرة : العلم ضد العالم الثالث ، دار الفارابي ، الطبعة الأولى،

1998

روابط هامة:

- 1- Perspectives gorziennes : <http://www.perspectives-gorziennes.fr>
- 2- Lieux Communs : magmaweb.fr
- 3- Les renseignements généreux : <http://www.les-renseignemens-generaux.org>
- 4- Ecorev : <http://ecorev.org>
- 5- Kokopelli : <http://www.kokopelli-semences.fr>
- 6- Journal de l'âge de faire : <http://www.lagedefaire-lejournal.fr>
- 7- Critique du scientisme : <http://sniadecki.wordpress.com>
- 8- Jacques Testart : <http://jacques.testart.free.fr>
- 9- Grain : <http://www.grain.org.fr>

الديمقراطية بالوكالة هي أن توكل مجموعة أو شعوب مصيرها وسيادتها لأقلية من محترفي السياسة والخبراء لكي يقرّروا مكانهم. تلك هي الديمقراطية التمثيلية التي عرفتها البلدان الغربية وهي اليوم تعرف أزمة عميقة بعد أن وعى جزء هام من الشعب بحدودها وطالب بديمقراطية حقيقية تشمل كل المجالات وتنطلق من المواطن.

نستمدّ الخطوط العامة لهذه الديمقراطية الحقيقية أو كما يسميها البعض بالديمقراطية المباشرة والمحلية أساسا من تجارب الشعوب. هي وعي المواطنين بأن القوانين والاختيارات نابعة منهم لا من قوة خفية أو من قانون تاريخي وهي تستند لدراسة جماعية للقضايا الملموسة من أجل وضع تصورات قابلة للتجاوز والتغيير في كل يوم. لا تنفصل الديمقراطية عن ممارسة الديمقراطية وهذا يستدعي تحولا أنثروبولوجيا جذريا للفرد المعاصر وتخليه عن الأنانية والفردانية واللاهث وراء الاستهلاك.

